

# قضايا رئيسية في الزراعة المصرية المعاصرة

أبراهيم أبو شوي

سلسلة  
الوثائق التعاونية  
العدد ١٤

يصدر عن: مركز عمر لطفي للتدريب التعاوني الزراعي الاسماعيلية ١٩٩١

اهداءات ٢٠٠٩

ا.د/ احمد عبد الظاهر عثمان  
القاهرة

**OMAR LOTFY TRAINING CENTRE - ISMAILIYA**

---

From the series for co - operative knowledge : 14 / 1991

Ibrahim El - Boushi

**MAIN ASPECTS OF THE CURRENT TRENDS  
IN THE EGYPTIAN AGRICULTURE**

---

THIS BOOK WAS PUBLISHED  
IN CO - OPERATION WITH THE



**FRIEDRICH - NAUMANN - STIFTUNG**

---

Ismailiya , 20 , Cleopatra Street

طبع هذا الكتاب بالتعاون مع

**مؤسسة فريدريش ناومان**

٢٠ شارع كليوباترا / الاسماعيليه



قضايا رئيسية  
في  
الزراعة المصرية المعاصرة

إبراهيم البوسرى



## تقديم الناشر

يعد قطاع الزراعة هو عصب الحياة الاقتصادية في مصر ، فعلى هذا القطاع يعيش ويعمل نحو نصف سكان المجتمع ، ويغذى الإنتاج القومى بنحو ثلث قيمته ، ويتحمل مسئولية توفير إحتياجات الغذاء والكساء لأبناء الوطن ، ويوفر مطالب الصناعات التحويلية من خامات ومستلزمات ، ويسهم بفاعلية في قيمة الصادرات الوطنية .

ومن ثم كان هذا القطاع مجالا خصباً لإعمال سياسات الإصلاح الإقتصادى فى مصر ، من خلال عديد من البرامج التى استهدفت التحرير الإقتصادى للزراعة ، والتى كان فى مقدمتها إلغاء نظم التوريد الإجبارى للغالبية الساحقة من الحاصلات الزراعية ، وإرساء سياسة سعرية متطورة تقترب بأسعار الحاصلات من قيمتها الحقيقية فى السوق العالمى ، والإلغاء التدريجى لدعم مستلزمات الإنتاج ، وإطلاق حرية التعامل فيها . وهى وغيرها من أدوات وأساليب تساعد الآن على إطلاق الحافز الفردى الذى أثبتت التجربة الإنسانية الطويلة أهميته القصوى لأى تقدم اقتصادى .

وإتساقاً مع أهداف مشروع مؤسسة فريد رش ناومان الألمانية لتطوير التعاونيات الزراعية على النطاق الإقليمى بمحافظة الإسماعيلية وتطوير التعاونيات على النطاق القومى بالإشتراك مع الإتحاد العام للتعاونيات ، فقد تولدت لدى المشروع القناعة بأهمية تعريف الفلاح التعاونى الزراعى بل والمشتغلين والمعنيين بأمور الزراعة المصرية بجوانب الجهود المتنوعة التى بذلت فى سبيل تطوير الزراعة وتعديل مسارها ، ومناقشة القضايا العديدة التى ترتبط بهذا التطوير ، وهو مايشكل بصفة عامة مضمون هذا الكتاب .

وهذا الكتاب الذى تقدمه المؤسسة قام بإعداده الأستاذ إبراهيم البوشى الصحفى الزراعى المتخصص ونائب مدير تحرير جريدة التعاون ، والذى عايش بحكم عمله وضع وتطبيق سياسات تطوير الزراعة وأقترب من مشاكل التطبيق ونتائجه ومن ثم أصبح فى وضع يمكنه من رسم صورة قريبة للواقع الزراعى . وقد قام بمراجعة الكتاب

في مسودته الأولى العالم الزراعى الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد عمر نائب رئيس  
جامعة الأزهر سابقا ، ثم راجع مسودته الثانية الأخ الكريم / الأستاذ الدكتور ابراهيم  
محرم الأستاذ بكلية الزراعة جامعة عين شمس ، وأشرف على إخراجه الأخ  
الفاضل الأستاذ محمد رشاد رئيس مجلس إدارة دار التعاون للطبع والنشر .  
وإليهم جميعا نزجى خالص الشكر ووافر التقدير .

ونأمل أن يسهم الكتاب في إثراء المكتبة الزراعية في مصر بمضمون علمى بما يساعد  
في جهود تطوير الزراعة المصرية وإزدهارها .

### **د . فتحي باهية**

ممثل مؤسسة فريدرش ناومان بمصر



# كلمة المؤلف

نما لاشك فيه أن هناك أسئلة كثيرة قد ترددت في القطاع الزراعى خلال الآونة الأخيرة .. بعضها إستفهامى .. وبعضها إستنكارى قصد بها التقليل من حجم الانجازات والجهود التى تمت وتبذل حاليا .

ومن أبرز هذه الأسئلة .. هل الارشاد الزراعى حاضر أم غائب ؟ .. وماهو دور البحث العلمى الزراعى أمام تلال المشاكل التى تواجه الزراعة المصرية ؟ .. وهل يصل الانتباه الزراعى إلى صغار المزارعين الذين يشكلون ٩٥٪ من خريطة الزراعة المصرية ؟ وهل تسير صناعة التقاوى فى مصر بالكفاءة المنشودة ؟ وكيف ننشر الميكنة الزراعية بالآلات المناسبة وفقا لطبيعة حيازتنا المفتتة ؟ .. وكيف نحقق انطلاق عمليات إستصلاح واستزراع الأراضى على الصورة المنشودة ؟ .. وغيرها .. ومن هذا المنطلق .. حاولت من خلال كتابى الأول .. أن أجيب بقدر الإمكان على هذه الأسئلة .. وأترك الحكم لك « عزيزى القارئ » .. حول مدى اتفاق أو إختلافك حول هذه الإجابات ! .. ولعل هذه الإجابات أيضا قد تفيد صانع القرار فى رسم السياسات التى تكفل دفع الزراعة المصرية إلى تحقيق الانطلاقة المنشودة .

ويتناول كتابى هذا قضايا رئيسية تواجه الزراعة المصرية .. وهى مبنية من خلال التأصيل التاريخى لكل قضية وعرض ماتحقق فيها من إنجازات ومايواجهها من مشاكل وأيضا علاقاتها بالقضايا الرئيسية الأخرى وحرصنا أن نوضح مصادر المعلومات بوضع رقم المرجع بين قوسين وذلك بحسب تسلسل أرقام المراجع كما هى واردة فى قائمة المراجع بنهاية الكتاب .

وقد عرضت هذه المشاكل بشكل مجمع فى خاتمة الكتاب بما تشمله من توصيات وأفكار قد تساعد على الحل على طريق تطوير تحديث الزراعة المصرية وإنطلاقها على الصورة المنشودة .

## المؤلف

**ابراهيم الجوشى**

القاهرة - ٣١ - يناير ١٩٩١



# تقديم

عرفت مصر الزراعة منذ فجر التاريخ .. فقد عنى المصريون القدماء في عصور ما قبل الميلاد بالقامة وبناء السدود والجسور لتخزين المياه واستغلالها في الزراعة خاصة في وقت التحاريق .

كذلك كان المصريون القدماء أول من حسبوا وقت الفيضان فكان يمدون الأرض ويقسمونها ويبدرون البذور ثم ينتظرون الفيضان الذي يروى الأرض ثم ينتظرون إلى أن ينبت الزرع وينضج ثم يقومون بحصاده وكانوا يستعملون في ذلك الآلات الزراعية القديمة والتي مازالت معروفة للفلاح المصري حتى الآن !

كما إهتم المصريون القدماء بتصوير العمليات الزراعية على جدران قبورهم ومعابدهم في صورة متتابعة من حياتهم اليومية والتي دلت في مجموعها على أن طريقتهم في الزراعة كانت تشبه إلى حد كبير ما هو متبع اليوم من أساليب في الزراعة .

ويذكر التاريخ القديم .. أن الفلاح المصري زرع القمح والشعير والفلول والذرة الرفيعة والعدس والحمص والبرسيم .. وإنه قام استخراج الزيوت من السمسم والكتان والزيتون والخروع .. وعنى أيضا بزراعة العنب والتين والرمان والخوخ والشمش والخضروات .

ويروى التاريخ أيضا .. أن مصر كانت مزرعة الحبوب ومخزنها الأساسي لكافة دول العالم .. وأن الرحلات والقوافل كانت تقطع آلاف الأميال إلى مصر للحصول على الحبوب والمواد الغذائية من مخازنها ويؤيد هذا ما ورد في قصص القرآن الكريم مثل قصة سيدنا يوسف .

ولا تزال الزراعة حتى اليوم هي أهم الأنشطة الاقتصادية في مصر وتمثل أهم قطاعات الاقتصاد القومي فهي المصدر الرئيسي لغذاء كافة طبقات الشعب ولتوفير الخامات الأساسية للتنمية الصناعية - أيضا تعتبر الزراعة مصدرا أساسيا للدخل والعملية في مصر حيث يعمل بها أكثر من نصف اجمالي الأيدي العاملة وتمثل مصدر الحياة لهم إذ يتفوق الانتاج الزراعى على باقى قطاعات الانتاج .

وخلال العقدين الأخيرين حدث نقص في المواد الغذائية نتيجة عدة عوامل وأدى هذا إلى الاعتماد على استيراد كميات كبيرة من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى مما أضاف عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات والأمل في حل هذه المشكلة ينحصر في تضافر جهود

كافة الأجهزة المسئولة من أجل عودة مصر الى سيرتها الأولى كدولة زراعية منتجة ومصدرة للغذاء .

وتحتل مشكلة الغذاء رأس قائم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي - والحقيقة أن هذه « المشكلة » في تزايد مستمر نتيجة لعدة مشكلات من أهمها عجز الناتج المحلي من المواد الغذائية عن مجابهة الاحتياجات المتنامية للاستهلاك من المواد الغذائية - فمعدل الزيادة على الطلب على الغذاء حوالى ٤.٨ ٪ سنوياً في حين أن معدل النمو السنوى للإنتاج الزراعى يشكل عام حوالى ٢ ٪ .

وبناء على ذلك ونتيجة لاعتماد الاقتصاد المصرى على الواردات الاستهلاكية لمواجهة هذا الطلب المتزايد .. ارتفعت الفجوة الغذائية من ٢,٣ مليار دولار عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٣,٨ مليار دولار عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) كما إنخفضت نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية من ٤,٥ ٪ إلى ٢,٥ ٪ خلال نفس الفترة مما انعكس أثره على زيادة العجز فى ميزان المدفوعات المصرى وماله من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية هذا على فرض أن معدلات الزيادة المتواضعة فى الإنتاج الغذائى كما هى وبدون ترشيد للاستهلاك .

جدول رقم ( ١ )

ويوضح هذا الجدول نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل عام ١٩٨٧

المحصول	نسبة الاكتفاء الذاتى ٪
القمح	٢٤ ٪
الذرة	٦٦ ٪
السكر	٥٢ ٪
الزيوت النباتية	٣٤ ٪
الهدس	٤٨ ٪
الدواجن	٦٢ ٪
اللحوم	٧٥ ٪

المصدر :

كتاب الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء بالكتاب الاحصالى يونيو ١٩٩٠ .

لقد وصل الاعتماد على الخارج إلى أكثر من ٥٠ ٪ من احتياجاتنا الغذائية وإلى  $\frac{2}{3}$  استهلاكنا من القمح بالذات - وهذا يكلفنا الآن نحو مليارين من الجنيهات يضاف اليها معونة اقتصادية امريكية قيمتها نحو مليار دولار وأهم مكوناتها القمح وبذلك أقلبت المقولة التاريخية الشهيرة « الحبوب من مصر » إلى « الحبوب إلى مصر » .

وعلى الجانب الآخر أضاف استصلاح الأراضي رقعة زراعية جديدة محدودة في خلال السبعينيات - وما تم استصلاحه في الخمسينات والستينات - وقد بلغ ٩١٣ ألف فدان (١) لم يصل منه إلى الحدية الإنتاجية إلا الثلث والباقي معطل ويحتاج إلى نحو ٥ مليارات جنيه حتى يمكن زراعته والوصول به إلى الحدية الإنتاجية (١) .

وتؤكد الدراسات من جانب آخر .. أن جملة الأراضي الصالحة للتنمية الزراعية الأفقية تقدر بنحو ( ٢,٦ ) مليون فدان منها مليون فدان تنبؤاً أولوية في برامج الاستزراع - وحددت الدراسات الأولوية في هذه المناطق في ( ٤١٠ ) فدان معملها تقطعها بحيرات المنزلة والبرلس ومريوط واد كوما ( ١٦٠ ) ألف فدان بقرب الدلتا . ( ٢٢٠ ) ألف فدان تعتمد في ريها على المياه الجوفية (١) .

والحديث عن استصلاح الأراضي في مصر لابد وأن يقودنا بالتبعية إلى مدى توفر المياه اللازمة .. وتشير الدراسات في هذا الصدد .. بأن حصة مصر وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥٩ والمعقودة بين مصر والسودان ( ٥٥,٥ ) مليار متر مكعب سنوياً .. وأن الاحتياجات المائية الرهنة في مصر لجميع الاستخدامات الزراعية وغير الزراعية نحو ( ٥٩,٥ ) مليار متر مكعب منها ( ٤٩,٧ ) مليار متر مكعب لزراعة حوالى ( ٦ ) مليون فدان من الأراضي الزراعية بكثافة محصولية تقارب ٢٠٠ ٪ - وتبين من ذلك أن هناك عجزاً بين الاستخدامات والموارد الرهنة يبلغ نحو ٤ مليارات متر مكعب (١) .

أما بالنسبة لموقفنا من الموارد المائية حتى عام ( ٢٠٠٠ ) فيبدو كما أكدت الدراسات إنه سيكون من الصعب تدبير إضافات جديدة من مياه النيل - باستثناء ما ينتظر أن يدره تنفيذ « قناة جونجلي » والذي يقدر بحوالى مليارى متر مكعب سنوياً ليصل اجمالى حصة مصر من مياه النيل إلى ٥٧,٥ مليار متر مكعب - أما :لاستخدامات المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ فتبلغ وفقاً للتقديرات المتاحة نحو ٧٢,٤ مليار متر مكعب منها ٤٩,٧ مليار متر مكعب لرى الأراضي المزروعة والبالغة حوالى ٦ مليون فدان ونحو ٩,٥ مليار متر مكعب لمياه الشرب ، ٥ مليارات متر مكعب للصناعة وحوالى ٣ مليارات متر مكعب لمواجهة الاحتياجات غير الاستهلاكية خلال فترة السدة الشتوية بالإضافة الى ٧,٩ مليار متر مكعب للتوسع الأفقى فى ( ١,٥٨ ) مليون فدان من الأراضي المقرر استزراعها وفضلاً عن ذلك فمن المقرر استزراع نصف مليون فدان على المياه الجوفية بالصحارى وسيناء ، ( ٢٠٠ ) ألف فدان على مياه الصرف الصحى بعد معالجتها ليصل اجمالى التوسع الأفقى نحو ( ٢,٢٨ ) مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ ومن هنا يتبين ( كما أكدت بعض الدراسات ) عجزاً في الموارد المائية حتى عام ٢٠٠٠ يقدر بما يقرب من ( ١٤,٩ ) مليار متر مكعب (١) .

على الجانب الآخر .. أوضحت هذه الدراسات أيضاً .. عدم التوازن بين نمو كل من السكان والأراضي المزروعة في صورة اختلال واسع النطاق - فترجع نصيب الفرد من الرقعة المزروعة من نحو ( ٠,٢٢ ) فدان في سنة ١٩٦٠ إلى نحو ( ٠,١٦ ) فدان في ١٩٧٥ . ونحو ( ٠,١٢ ) في عام ١٩٨٥ .. كما تراجع نصيب الفرد من الرقعة المحصولية من ( ٠,٤ ) فدان في عام ١٩٦٠ مقابل ( ٠,٣ ) فدان في عام ١٩٧٥ وقاربة ( ٠,٢٥ ) فدان في عام

١٩٨٥ - وبعبارة أخرى فإن نصيب الفرد من الرقعة الزراعية ( كما أكدت الدراسات ) يقل عن ٦٠٠ متر مربع ومما لا شك فيه أن مثل هذه الرقعة تعجز عن توفير الاحتياجات الغذائية والكافية للفرد في العالم المعاصر مما يتطلب التوسع الأفقي في الأراضي الصحراوية وخارج شريط الوادي الضيق .

وبمزيد من التحديد .. نقول إنه في الستينات كان نصيب الزراعة ٣٣ ٪ من الدخل القومي وفي السبعينات أنخفض نصيب الزراعة إلى ٣٢ ٪ وفي الفترة من ( ٧٥ - ١٩٨٠ ) انخفضت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢,٧ ٪ إلى ١٧,٣ ٪ ووصل حالياً إلى ١٦ ٪ ( ١ ) .

ولعل من أهم أسباب اتساع الفجوة الغذائية خلال الفترة من ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) أن أوجه الإصلاح قد ركزت على السياسة الزراعية وحدها - دون وجود رؤية كلية تأخذ في اعتبارها كل العوامل التي تؤدي إلى اتساع الفجوة - ورغم أن السياسة الزراعية قد طورت نفسها إلى حد كبير خلال هذه الفترة واهتمت بإدخال أنواع جديدة من القمح والأرز وتحسين التقاوي في زراعات أخرى من الحبوب والخضار وشتلات الفاكهة مع التوسع في الميكنة الزراعية وزيادة التوعية إلا أن المشكلات المرتبطة بالتجريف والبناء على الأراضي الزراعية وعدم دخول الأراضي المستصلحة الجديدة إلى مرحلة الحدية للإنتاج قد أدى إلى انخفاض فعالية برامج التنمية الزراعية وعدم تحقيقها للنجاح المنشود يضاف إلى ذلك عوامل مرتبطة بالأسعار الزراعية والعلاقة بين المالك والمستأجر وقصور وضعف نظم التسويق وما تؤدي إليه من ارتفاع نسب الفاقد من المحاصيل والتي بلغت على سبيل المثال ٩٠٠ مليون جنيه في لمحاصيل البستانية .

وعلى الجانب الآخر يـؤـم من السياسات التي أدت إلى ارتفاع الفجوة الغذائية أسباب واضحة لا دخل لسياسة التنمية الزراعية وترتبط بالدعم والاختلالات السعرية القائمة والتهرف أنماط الاستهلاك الغذائي تجاه السلع المدعومة - بل وتسرب جزء كبير منها إلى تفضية الماشية مع استمرار عدم الاستفادة من الأعلاف الجافة والتي يمكن أن يعتمد في تصنيفها على مخلفات الزراعة التي يتم حرقها والاستغناء عنها دون استغلالها .

جدول رقم ( ٢ )

● ويوضح هذا الجدول قيمة الواردات ( بالآلاف جنيه ) خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ١٩٨٧ .

### الواردات بالآلاف جنيه

السنوات	الجملة	القمح	دقيق القمح	الذرة	اللحوم	الألبان	السكر
١٩٨٤	١,٣٣٦,١٧٨	٣٧٥٨٦٥	٣٧١٩٠٩	١٧٤١٨٦	١٩٣٤٧٨	١٦٥٧٤٢	٣٤٩٩٨
١٩٨٥	١,٠٩٠,٨٩٧	٣٤٢٥١٨	٣١٣٣٩٧	١٤٥١٦٣	١٧٥٦٣٦	١٧٠٥٠٢	٣٧٨٢
١٩٨٦	١,٣٣٣,٤٧٠	٤٦٣٦٦٨	٤٦٣٣٣٧	١٣٥٨٤٣	٢١٧٣٦٤	١٥٨٦٤١	١٦٣٣٧
١٩٨٧	١,٨٤٦,٤٩٠	٥٧١٩٥٣	٣٣٩٤١٩	٢٣١٨٥٦	٢٤٩٣٣٧	٣٠٠٨١٨	٦٣١٠٨

● المصدر : جمعت وحسبت هذه البيانات من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي يونيو ٩٠ -

## ● السمات الظاهرة للزراعة المصرية :

هذا ويمكن أن نحصر السمات الظاهرة للزراعة المصرية اجمالاً فيما يلي :

١ - تدخل الحكومة في كثير من حلقات الانتاج ومراحله نتيجة للسياسة التي سلكتها الدولة في السنوات الماضية وبوجه خاص في مجال مستنزمات الانتاج وتسويق المحاصيل الرئيسية والتسويق وتحديد المساحات التي تزرع بأنواع المحاصيل .

٢ - وجود ظاهرة تفتت الحيازات والتي تؤثر بشكل جاد في وسائل التنمية الرئيسية وتحويل الحيازات إلى مزارع قزمية إذ يبلغ عدد العائزين الذين يحوزون ه أفدنة فأقل ٩٢ ٪ من اجمالي عدد العائزين وهو ما يجاوز ٢.٥ مليون حائر .. مما تترتب عليه بمشقة التوزيع المحصولي من حيازات صغيرة مما يحوق تطبيق الأساليب العلمية واتباع الوسائل التكنولوجية في الانتاج ويؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة تكاليف الانتاج وانخفاض مستواه .

٣ - استمرار زيادة السكان بمعدل كبير ومتزايد مما يؤدي الى انخفاض ما يخص الفرد من المساحة الزراعية والمحصولية مما حيث هبط نصيب الفرد من نصف فدان من المساحة الزراعية إلى أقل من ٦٠٠ متر مربع في الوقت الحاضر .

٤ - استمرار طغيان المباني والمنشآت والمرافق على الرقعة الزراعية .. واستمرار ظاهرة تجريف الأراضي الزراعية وإزالة الطبقة السطحية الخصبة في مساحات كبيرة من الأراضي لصناعة الطوب مما يعتبر إهدار لمورد من أهم مواردنا الزراعية .

● تنافس الانسان والحيوان على رقعة زراعية محددة إذ يتنافس حوالى أكثر من ( ٥٥ ) مليون نسمة من السكان مع حيوانات الانتاج والعمل وعددها نحو ٨ ملايين رأس على الغذاء من هذه المساحة المحددة .

● تزامم المحاصيل الزراعية على الأرض المنزوعة تزامم شديداً نتيجة الاتجاه المستمر نحو الزراعة الكثيفة ووجود تنافس محمولي شديد بين المجموعات الانتاجية من المحاصيل والمحاصيل التصديرية .

● انتاجية العمل الزراعي مازالت منخفضة وهابطة .. ومازالت الطاقة البشرية المستثمرة في الزراعة بعيدة عن حد الكفاءة المستهدفة بدرجة ملحوظة !

● الحاجة الى زيادة كفاءة المؤسسات الزراعية التي أنشئت لخدمة الزراعة والزراع وتدعيم فاعليتها ( ٩ )

والجهود مازالت مبذولة للتغلب على هذه المشاكل وتحقيق أفضل استثمار من الزراعة المصرية لدعم الاقتصاد القومي .. ويتم ذلك حالياً وفقاً لخطة طليم وتطبيق رشيد لمفاهيم الزراعة العلمية .

## أهداف السياسة الزراعية في التميمات

والحقيقة إن قضية الغذاء في مصر واحتياكتها في الأمدين القصير والبعد تحتل مكانا محوريا في السياسة الزراعية الحالية . . والتي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب الأساسية وزيادة الكميات المصدرة من الخضروات والفاكهة وتوفير كميات إضافية من اللحوم البيضاء والأسماك وذلك عن طريق الزيادة الرأسية في الانتاج باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة والتسميد والوقاية من الآفات . . . بتطبيق آخر النظريات التي توصل إليها علم « الهندسة الوراثية » في اختيار أنواع البذور ذات العائد المرتفع غزيرة الانتاج قصيرة العمر ونشر الميكنة في جميع المزارع مهما كان حجمها وترشيد استخدام المياه وإتباع أساليب الري وتغطية احتياجات قطاع الصناعة من المواد الخام الزراعية ودعم وتقوية البنية الأساسية لجهاز البحوث والارشاد وانتاج التقاوى واحداث الربط بينهم مع تبني سياسات سعرية مجزية للحاصلات الزراعية تحقق بشكل تدريجي التوازن المطلوب بين مصالح المزارعين والأهداف الاقتصادية على المستوى القومي .

كذلك تستهدف السياسة الزراعية الحالية تنمية الموارد الأرضية وتحسين التربة والمحافظة على خصوبة الأراضي الزراعية واستصلاح ( ١٥٠ ) ألف فدان سنويا وتبسيط الاجراءات اللازمة للتنمليك والزراعة في الصحراء وتوفير البنية الأساسية اللازمة ( المياه - الطرق - الكهرباء - الخدمات ) بمناطق المساحات المستهدفة للاستصلاح .

كما تستهدف السياسة الزراعية الحالية تنمية الانتاج في المحاصيل الاستراتيجية ( القطن - المحاصيل السكرية - المحاصيل الزيتية ) للوفاء باحتياجات الصناعة والتصدير . وتلبية احتياجات الزراعة من مدخلات الانتاج والتي تتمثل في التقاوى والأسمدة والميكنة الزراعية والزراعة الآلية والتمويل والأقراض وتبني السياسات الزراعية المشجعة لتعظيم الانتاج والانتاجية وذلك من خلال برامج لتعظيم دور التعاونيات الزراعية وارتباطها ببرامج التسويق الداخلى للمحاصيل واعداد مشروعات بقوانين لتنظيم وحماية الانتاج الزراعى والأنشطة الزراعية المختلفة وتحديث الادارة الزراعية وتوطيد وتدعيم العلاقات مع الهيئات العلمية الزراعية العالمية لايجاد الترابط العلمى بصفة مستمرة بين وزارة الزراعة والمراكز الزراعية العلمية العالمية ( ٤٢ ) .



الفصل  
الأول

# البحث الزراعي



يرجع تاريخ مركز البحوث الزراعية إلى عام ١٨٩٧ وهو تاريخ بدء الزراعة التجريبية بالجيزة باسم « الجمعية الزراعية الملكية » والتي تبلورت الآن الى مركز البحوث الزراعية .

ولقد اشتملت بحوث الجمعية آنذاك على اقسام الكيمياء التي انشئت عام ١٩٠٣ وأقسام تربية النباتات والحشرات وتربية الحيوان واكثار البذور كما أنشئ العمل الباثولوجى البيطرى بالجيزة عام ١٩٠٤ وأقيمت التجارب الحقلية فى محطات خاصة فى الجيزة عام ١٩٠٠ وميت الدبية بشمال الغربية عام ١٩٠١ وبهتيم عام ١٩٠٩ .

وفي عام ١٩١٣ صدر قرار انشاء وزارة ( نظارة ) الزراعة واشتملت فى تنظيمها الاقسام الفنية سابقة الذكر وتلى ذلك صدور القرارات المنظمة للأجهزة البحثية وتنظيم نقل نتائجها الى المزارعين وفى عام ١٩٧١ صدر القرار الجمهورى برقم ٢٩٢٥ بانشاء الهيئة العامة لمركز البحوث الزراعية وصدرت لائحته التنفيذية بالقرار الجمهورى رقم ١٩ فى عام ١٩٨٣ .

ويعمل بالمركز ١٢٧١ من الحاصلين على درجة الدكتوراه من أعرق جامعات العالم وحوالى ٩٧٤ من الحاصلين على درجة الماجستير و٢٩١ من الحاصلين على درجة البكالوريوس فى العلوم الزراعية والبيطرية هذا الى جانب ٢٥٧٢٢ من الاداريين والمهنيين والعامل المديرين كما يتبع المركز ٣٢ محطة للبحوث الزراعية فى مجالات المحاصيل الحقلية والبساتين والانتاج الحيوانى .. وهذه المحطات منتشرة من أسوان جنوبا إلى الاسكندرية وكفر الشيخ ودمياط شمالا وذلك إلى جانب ١٨ مراقبة لتنفيذ التجارب التأكيدية فى حقول المزارعين وهى منتشرة فى ١٨ محافظة من محافظات الجمهورية ( ٢٣ ) .

هذا ويضم مركز البحوث الزراعية ١٥ مهداً متخصصاً على النحو التالى :

## ١ - معهد بحوث الأراضى والمياه :

أنشئ سنة ١٩٦٠ لتحسين التربة وتنمية الأراضى والمحافظة على طاقاتها الانتاجية وتوجيه استخدامها على أسس اقتصادية وحل مشاكل التربة عن طريق تنفيذ البحوث التالية :

● بحوث تهدف الى رفع التاجية الأراضى التى تميل الى القلوية ووقاية الأراضى المنزوعة من التدهور والاحتفاظ بخصوبتها عن طريق اضافة الجبس الزراعى .

- البحوث العملية الخاصة بالأراضي الملحية القلوية ودراسة مشاكلها .
- أبحاث ودراسات على الأرض الرملية والجيرية باعتبارها مجال الزراعة الأفقية .
- بحوث لتحقيق الاستفادة من جميع موارد المياه من النيل والمصارف والمياه الجوفية لاستعمالها في رى الزراعات إما مباشرة أو بعد خلطها .
- بحوث دفع الاقتصاديات الناتج المحاصيل الزراعية عن طريق استخدام مخلقاتها أو متخلفات تصنيعها في إنتاج صناعات جديدة أو عن طريق تدعيم الصناعات العالية التي تعتمد عليها مساهمة في سياسة الاكتفاء الذاتي .
- بحوث لتوفير اللقاحات البكتيرية المنتجة لأزوت الهواء الحيوى .
- بحوث خاصة بالمفرزات السادية للمحاصيل الحقلية .
- دراسة امكانية استخدام الزراعة اللا أرضية وامكان التوسع فيها .
- الدراسات الخاصة بترشيد استخدام المياه في الزراعة .
- عمل خريطة بيروولوجية للأرضى حسب الأصل التكويني وتكسيما علميا .

## ٢ - معهد بحوث القطن :

تم انشاؤه عام ١٩٦٠ ويهدف إلى استنباط أصناف جديدة من القطن تتميز بجودة الميزات ووفرة المحصول ومقاومتها للأمراض والتأخر لتقاوى الأساس المحددة سنويا من كل صنف .

## ٣ - معهد بحوث المحاصيل الحقلية :

ألقي عام ١٩٦٠ بهدف استنباط اصناف جديدة من مختلف العائلات الزراعية - يتميز بجودة الصفات ووفرة المحصول ومقاومتها للأمراض وتجديد سلالات الأصناف المتداولة دوريا وإنتاج تقاوى الأساس والتقاوى المسجلة في مزارع وزارة الزراعة وتحسين المعاملات الزراعية الخاصة بخدمة المحاصيل ومقاومة الحفائش بهدف رفع مستوى الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل من حيث هلة الفدان والصفات التكنولوجية والاستهلاكية لعدد احتياجات الاستهلاك وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات بتقليل الواردات وزيادة الصادرات الزراعية من هذه العائلات واستنباط أصناف جديدة عالية المحصول ونوعا من المحاصيل البقولية ومحاصيل الحلف .

## ٤ - معهد بحوث المحاصيل البستانية :

تم انشاؤه عام ١٩٦٠ بهدف رفع الكفاءة الانتاجية لمحاصيل الفاكهة والخضر والنباتات الطبية والعطرية ولباقات الزينة وتنفيذ سياسة بحثية القليمية تهدف الى استنباط سلالات جديدة من العائلات البستانية واكثار نباتات الزينة والأشجار المثمرة وكذا البحوث الخاصة بالخضر والنباتات الطبية لمد احتياجات الاستهلاك المحلي وزيادة الصادرات ومنها وكذا النهوض بالصناعات الغذائية وذلك لتنويع الانتاج الزراعي لتفادي المخاطر الاقتصادية والعوامل الطبيعية فيما لو كان البنيان الاقتصادي يعتمد على محصول واحد

## ٥ - معهد بحوث وقاية النباتات :

أنشئ عام ١٩٦٠ بهدف القضاء على الآفات التي تسبب فقدًا كبيرًا في الانتاج الزراعي والحد من أضرار وتقديم البحوث والدراسات الخاصة بالمبيدات الحشرية والفطرية والاستفادة من الغامات المحلية في التصنيع المحلي وحماية المزارع والمستهلك من أخطار المبيدات وباستخدام الطرق الحيوية في مقاومة الآفات وأجراء الدراسات البيولوجية والأيدولوجية على آفات المواد المخزونة والمن والاكاروس وآفات المحاصيل العقلية والبتسانية وآفات القطن والجراد وآفات الخضر كما تهتم هذه البحوث بسياسة التدريب المعمل والعقل للقالمين بالابحاث في هذه المجالات .

## ٦ - معهد بحوث الانتاج الحيوانى :

تم انشاء عام ١٩٦٠ بهدف معالجة نفس البروتين وذلك عن طريق تحسين القطيع المحلي بانتخاب السلالات المحلية الممتازة - اجراء بحوث متعلقة بالالبان ومنتجاتها ومعالجة المشاكل التي تواجهها - انتاج السلالات الممتازة من الدواجن - استيراد الاغنام المارينوم وتهجينها بالانواع المحلية - استيراد الابقار الفريزيان وتهجينها بالابقار المحيطة ويتم ذلك عن طريق محطات التربية وتوفير امكانيات ووسائل البحوث الزراعية الحيوانية لادارة المشروعات على أحدث الأساليب العلمية لتربية وتهجين القطعان الممتازة من الأبقار الفريزيان والجاموس والأغنام المحلية واجراء عمليات الانتخاب المستمر فيها واستخدام التلقيح الصناعي لزيادة معدل الاستفادة من الذكور الممتازة الصفات وتربية واكثار السلالات العالمية الانتاج من الدواجن المحلية والأجنبية وتوزيع البيض الملحق والكثاكت المعسنة على الزراع بأسعار مناسبة وتطبيق الأساليب العلمية في التغذية وتكوين علائق الحيوان والدواجن .

## ٧ - معهد بحوث صحة الحيوان :

أنشئ عام ١٩٦٠ بهدف رفع الكفاءة الانتاجية للثروة الحيوانية وتوفير الرعاية الصحية الكاملة لها عن طريق توفير الخدمات الطبية البيطرية لعلاج الأمراض الوبائية بتحسينها بمختلف اللقاحات الوقائية لتحسين المستوى الصحي لها ورفع كفاءتها الانتاجية .. ويتم ذلك من خلال ما تقوم به المعامل الاقليمية البيطرية بمختلف المحافظات من تفحوصات لمختلف الأمراض لاجراء العلاج بالطرق المناسبة بجانب الاشراف الفنى على أعمال الرعاية التناسلية والتلقيح الصناعي ودراسة أسباب العقم وانتاج اللقاحات والاتصال بالمعامل البيطرية واجراء البحوث التطبيقية في مجال الطفيليات المختلفة .

## ٨ - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى :

أنشئ سنة ١٩٦٠ بفرض القيام بالبحوث الخاصة برسم السياسة الزراعية والتخطيط الاقتصادى لمشروعات التنمية وتقويم النتائج مما يكفل التوجيه الأمثل لاستخدام الموارد المتاحة وتوفير البيانات والاحصاءات الدقيقة عن الانتاج النباتى والأسعار

والتكاليف والصالة لتكون أساسا لحل المشاكل التي تواجهها البلاد لزيادة الانتاج الزراعى  
وهى تتضمن بحوث تقدير المحاصيل بطريقة المينات لتقدير الانتاج الزراعى وحجم  
الصالة والأجور فى القطاع الزراعى والأسعار الخاصة بالعاصلات الزراعية وتكاليف  
الانتاج والتحليل الاقتصادى والاحصائى لمختلف السلع الزراعية والقيام ببحوث عن  
التكاليف التنوينية وبعوث الادارة الزراعية الخاصة بأنواع وأحجام المزارع وقياس  
الكفاءة الانتاجية والاقتصادية لكافة الموارد الارضية للوصول إلى أفضل السبل لرفع  
الكفاءة الانتاجية لهذه الموارد .

#### ٩ - معهد بحوث الصحراء :

تم انشاء عام ١٩٧٣ للقيام بالبحوث التطبيقية فى المناطق الصحراوية ويقوم المعهد  
باجراء البحوث الآتية : المخزون المائى والتنبؤ بحركة المياه الجوفية بالساحل الشمالى  
- الاراضى الرملية غرب قناة السويس والاراضى الواقعة بين مرسى مطروح وسيوة من  
حيث طبيعة الارض والزراعات المناسبة - تركيب وجيولوجية المنطقة ما بين وادى  
النطرون والصحراء الغربية من الناحية النباتية وطبيعة الاراضى والعوامل المؤثرة على  
الانتاج .

#### ١٠ - معهد بحوث الزراعة الآلية :

أنشئ عام ١٩٧٧ وهو يختص باجراء البحوث والدراسات العملية المختلفة المتعلقة  
بالميكنة الزراعية لتعديلها وتطويرها والعمل على حل مشاكلها لزيادة كفاءتها الانتاجية  
وهى سبيل ذلك يقوم المعهد باختيار أنسب الآلات الزراعية وأدخال الوسائل المستحدثة  
التي تساهم فى زيادة الانتاج الزراعى وفقا للاختيارات المصممة والحقلية واقتراح تعديل  
الآلات الزراعية لتناسب الظروف العملية مع إدخال التعديلات على الآلات المصنعة حاليا  
لزيادة كفاءتها الانتاجية والعمل على مساعدة المصانع والحرفيين فى تصميم وتصنيع  
الآلات الزراعية المناسبة للمصليات الزراعية المختلفة مع التنسيق مع الجامعات ومعاهد  
ومراكز التدريب التى تعمل فى مجال تنمية الميكنة الزراعية وتقديم المشورة الفنية  
للأفراد والهيئات فى استخدام وكفيل وصيانة وأصلاح الآلات الزراعية مع اجراء البحوث  
التطبيقية لحل مشاكل الميكنة فيما يختص بأصلاح وصيانة قطع الفيار على المستوى  
الاقليمى والقومى وتقديم الاقتراحات اللازمة لتنمية بحوث الميكنة وتنمية مشاريعها  
بالاشتراك فى تدريب الافراد الفنيين ورفع كفاءتهم الفنية .

#### ١١ - معهد بحوث المحاصيل السكرية :

أنشئ عام ١٩٨١ ويهدف المعهد إلى زيادة انتاج المحاصيل السكرية الثلاث ( قصب  
السكر - بنجر السكر - الذرة السكرية ) بالوسائل التالية :

• تربية واستنباط أصناف جديدة للمحاصيل الثلاث تتميز بارتفاع المحصول عالية  
الجودة مقاومة للأمراض والعفشات والجفاف والصقيع والرقاد .

● تحسين المعاملات الزراعية للمحاصيل الثلاثة للحصول على أعلى محصول بأقل تكلفة ممكنة وأرشاد الزراع إلى أفضل تلك المعاملات .

● العمل على التوسع في زراعة كل من محصولي بنجر السكر والذرة السكرية الأول .  
لزيادة انتاج السكر والثاني لانتاج العسل الأسود وسكر الفركتوز .

#### ١٢ - معهد بحوث التناسليات :

أنضم إلى مركز البحوث الزراعية في عام ١٩٧١ تابعا لمعهد بحوث صحة الحيوان وبعد أن تم الانتهاء من بناء مركز فحوص الطلائق والذي سمي بعد ذلك بمركز بحوث التناسليات بالهرم صارا معهدا مستقلا وذلك عام ١٩٨٢ . ويقوم المعهد بالمساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية والتناسلية للحيوان الزراعي المصري عن طريق اجراء البحوث العلمية لمعالجة العقم وانخفاض معدل الأخصاب ومواجهة الأمراض الوبائية والمعدية والأمراض التناسلية التي تسبب تدهور الثروة الحيوانية واحداث الطلل في معدلات الانتاج والتناسل كما يقوم المعهد بادخال التكنولوجيا الحديثة في التلقيح الصناعي وتطويره انتاج السائل المنوي المجمد من الأنواع المحلية وزرع الاجنة من سلالات أجنبية ذات صفات وراثية عالية الكفاءة بما يحقق التحسين الوراثي للسلالات المحلية .  
ويجري المعهد الدراسات اللازمة لاقرار أنسب النظم في معالجة مشاكل انخفاض معدلات التكاثر والانتاج الحيواني الزراعي هذا الى جانب تطبيق أنسب النظم في رعاية التنتاج ووقاية الضرع من الأمراض .

#### ١٣ - معهد بحوث الامصال واللقاحات :

لكي يتكامل إطار الخدمات البيطرية لوقاية الثروة الحيوانية والنهوض بها كان لا بد من وجود جهاز فني لتحضير اللقاحات والأمصال وبحث المشكلات المحلية واقتراح الحلول المناسبة لها ولهذا فقد أنشئ معمل ( الأمصال ) بالعباسية عام ١٩٠٢ على ربوة عالية في منطقة منعزلة حينذاك هي الجبل الأحمر بالصحرء على بعد حوالى كيلو متر من العباسية .

وبدأ المعهد تابعا لمصلحة الصحة العمومية ( نظارة داخلية ) حتى عام ١٩١٤ حيث تم ضمه إلى ( نظارة ) الزراعة ضمن أجهزة الطب البيطرى في هذا العام .. وأقتصرت رسالة معمل الأمصال في أول عهده على تحضير مصل الطاعون البقري والدلم الموبوء اللذين كانا يستوردان قبل ذلك من الهند لتحسين الماشية ضد هذا المرض .. كما كان المعمل يقوم أيضا بتحضير مصل سيرم مناعى ضد الطاعون البشرى .

ويهدف المعهد الى حماية الثروة الحيوانية وكذلك حماية الإنسان بالسيطرة على الأمراض المشتركة والتي تنتقل من الحيوان للإنسان ويقوم لذلك بتكثيف جهود الباحثين والاختصاصيين لاجراء البحوث والدراسات التطبيقية في المقام الاول لتحقيق ما يلي  
توفير احتياجات البلاد من اللقاحات والأمصال والمستحضرات البيولوجية - دراسة  
أضافة لقاحات جديدة تنتج لأول مرة بجمهورية مصر العربية للوقاية من الأمراض  
الفيروسية والبكتيرية الوافدة من الخارج - تقييم واختيار وتقرير صلاحية اللقاحات  
البيطرية المستوردة -

## ١٤ - معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية :

وهو يختص باجراء الدراسات والبحوث الارشادية اللازمة لتطوير العمل الارشادى وتقييم البرامج الارشادية المتنوعة - ويختص عمل المعهد أيضا بالمشاركة فى تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية لمبعوثى الدول النامية بالمركز المصرى الدولى للزراعة وتحتصر المجالات الرئيسية البحثية لعملة فيما يلى :- بحوث الطرق الارشادية - بحوث البرامج الارشادية - بحوث المجتمع الريفى - بحوث ترشيد المرأة الريفية - بحوث التنظيم والتدريب الارشادى - اعداد وتدريب المرشدين المتخصصين .

## ١٥ - المعمل المركزى للأحصاء :-

يرجع تاريخ المعمل المركزى لبحوث التعميم والتحليل الاحصالى الى عام ١٩٤٥ عندما كان فرعا لتعميم وتحليل التجارب الزراعية بقسم التجارب الزراعية بمصلحة الزراعة - وفى عام ١٩٥٨ أصبح قسما لبحوث التعميم والتحليل الاحصالى يتبع مراقبات البحوث الزراعية العامة بمصلحة الزراعة .. وبموجب ذلك كان على جميع وحدات البحوث بالوزارة عرض تصميم التجارب والتجارب والبحوث والتحليل الاحصالى على هذا القسم قبل تنفيذها والقرار التحليل الاحصالى قبل نشر البحوث المستخلص من نتائج هذه التجارب .

وفى عام ١٩٧١ استقل القسم وأصبح يتبع مركز البحوث الزراعية مباشرة واكتسب اسمه الحالى فى عام ١٩٧٦ وظل المعمل يودى رسالته على اكمل وجه مستخدما الآلات الحاسبة والنظم المتاحة إلى أن زود المعمل فى عام ١٩٧٩ بحاسب الكترونى قدرته ٢٤ ك ثم زود بحاسب آخر عام ١٩٨٠ قدرته ٣٣ ك ثم طوّر الحاسبين إلى حاسب أكبر قدرته ( ٦٤ ك ) قابلا للزيادة إلى ٥١٢ ك ومستوعبا ١٣ وحدة تغذية وفى عام ٨٢ أضيفت وحدتين أخرتين سعة كل منها ٦٤ ك وبذلك أصبح المعمل المركزى على درجة عالية من الكفاءة والمقدرة .

## ١٥ - المعمل المركزى للمبيدات :

يعد المعمل المركزى للمبيدات من أعرق المعامل من هذا النوع فى العالم وهو الوحيد من نوعه فى مصر .. ويعود تاريخ بداية نشأته إلى عام ١٩٠٢ حين بدأ أول نشاط علمى لمكافحة الآفات .. ونظرا لأنه كان أحد أقسام معهد بحوث وقاية النباتات ثم استقل عنه فى يناير ١٩٨٢ فإنه يمكن الاستدلال على تاريخه العلمى مما سبق ذكره تحت تاريخ معهد بحوث وقاية النباتات .

والمعمل المركزى للمبيدات .. معهد علمى يحقق اشراف الدولة على المبيدات وتداولها ويصل فى مجال الآفات بحثا ورقابة وتقييما وترشيحا وارشادا وتدريبيا وحماية .. وهو جهاز قائم بذاته له ذمة مالية وإدارية خاصة ويتبع وليس مجلس إدارة مركز البحوث الزراعية .. ويقوم المعمل باجراء الاختبارات التأكيدية الممكنة التى تشير الى سلامة المركبات الجديدة من مبيدات الآفات الزراعية التى لم يسبق استخدامها والتصريح باستخدامها فى مصر ولحصر مستندات المستحضرات الجديدة من مبيدات الآفات بكافة



اسمائها المرادفة العلمية والتجارية للتأكد من سلامة المركب وعدم خطورته على الانسان والحيوان والاحياء المائية وعناصر البيئة الأخرى والمراجعة الدورية بما يستجد بشأنها .

### محطات البحوث الزراعية :

هذا علاوة على إنه قد أمكن للوزارة خلال مسيرتها اقامة

- ( ١٢ ) محطة بحوث للتجارب الزراعية
- ( ١٣ ) محطة بحوث للانتاج الحيوانى والدواجن
- ( ١٠ ) محطة بحوث للبساتين والخضر
- ( ١٠ ) مشاتل لتوزيع شتلات الفواكه والخضر والأشجار الخشبية
- ( ٢١ ) مزرعة حقلية وسمانية .

ويجرى فى هذه المحطات اقامة التجارب الحقلية لمختلف المعاملات الزراعية واستنباط الأصناف والسلالات والهجن النباتية والحيوانية والمحافظة على الأصول الوراثية وتعالجها وأجراء الخطوات الأولية للتطبيق وانتاج تقاوى الاساس والشتلات المحسنة والحيوانات والدواجن واللقاحات للنهوض بالانتاج الزراعى على المستوى القومى كما يعاونهم فى تنفيذ التجارب لدى الزراع ١٨ ادارة تنفيذية فى عواصم ١٨ محافظة بالجمهورية .

وتعتبر هذه المحطات أيضا مراكز تطبيقية ارشادية فيها تطبق أحدث الأساليب العلمية وأحدث ما وصلت اليه نتائج البحوث العلمية .. وهى أيضا مراكز ارشادية تقام فيها الندوات والمعارضات علاوة على أيام العمل التى تقام مرة على الأقل فى أغلب محطات البحوث الزراعية مثل محطة بحوث سخا والجميزة وفسد ومحطات أخرى .. هذا وتمثل فى محطات البحوث الزراعية جميع المعاهد البحثية حيث يمثل كل معهد أكثر من باحث يتبعون القسامم المختلفة ويقومون بتنفيذ برامجها فى تلك المحطات .

وهذه المحطات كما سبق وأن قلنا تغطى أنحاء الجمهورية وتخدم كل محطة اقليما معيناً من أقاليم مصر لتنهض بهذه الاقاليم .. وتعمل على نهضة الزراعة وتقدمها ودفع عجلة الانتاج .

وتعمل محطات البحوث الزراعية أيضا على ربط وتنسيق برامج الاقسام الفنية المختلفة المنفذة فى المحطات والقيام بكافة اجراءات تنفيذها وتتبع جميع عمليات هذه البرامج للتأكد من سلامة التنفيذ وصحة ودقة النتائج .

كما يوجد بكل محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية ادارة لتنفيذ التجارب فى مختلف مزارع وزارة الزراعة .. وهذه التجارب تجرى على مختلف أنواع المحاصيل وتحت مختلف ظروف مصر .. ويقوم بتنفيذ هذه التجارب نخبة من الباحثين العلميين المؤهلين على مستوى عال من الخبرة والكفاءة ( ٢٢ ) .



• والجدول التالي يوضح أسماء محطات البحوث الزراعية ومواقعها وتاريخ بدء نشاطها والمساحة المخصصة لها وعدد العاملين بكل محطة .

جدول رقم ( ٢ ) محطات البحوث الزراعية

اسم المحطة والموقع	تاريخ بداية النشاط	المساحة المخصصة بالفدان	بيان العاملين بها	
			فنيين أجانب	مساعدى أبحاث واداريون
أ - منطقة الاسكندرية :				
١ - محطة بحوث الصبعية	١٩٧٨	١٥	٣١	٣٢
( ب ) منطقة شمال الدلتا				
٢ - محطة بحوث السرو ( دمياط )	١٩٦٤	٢٨	٣٦	٥٢
٣ - محطة بحوث سخا ( كفر الشيخ )	١٩٦٠	٨٠٠	٢٠٠	علاوة على عمالة موسمية متغيرة
( ج - منطقة وسط الدلتا :				
٤ - محطة بحوث الجميزة ( الغربية )	١٩٦٠	١٥٠٠	٢٢٥	٢١٩
٥ - سرس النيان ( المنوفية )	١٩٨٠	١٢	٣١	٢٥
( د ) منطقة جنوب وشرق الدلتا :				
٦ - محطة بحوث بهتيم ( القليوبية )	١٩٠٩	٥٠٠	٩٨	١٢٨
٧ - محطة بحوث الاسماعيليه	١٩٧٧	٢٠٥	٥٢	٦٥
( هـ ) منطقة مصر الوسطى :				
٨ - محطة بحوث الجيزة ( الجيزة )	١٩٠٠	٥٠		
٩ - محطة بحوث سدس ( بنى سويف )	١٩٦٢	٦٥٠	١١٠	١١٠
١٠ - محطة بحوث ملوى ( المنيا )	١٩٢١	٣٧٢	٩٦	١٢٤
( و ) منطقة مصر العليا :				
١١ - محطة بحوث شندويل ( سوهاج )	١٩٢١	٤١٥		
١٢ - محطة بحوث المطاعنة ( قنا )	١٩٦٥	٦٢٩	١٠٩	١١٨
١٣ - محطة بحوث كوم أمبو ( أسوان )	١٩٧٦	٣٨٥	١٤	٢٤
( ز ) منطقة الأراضي الجديدة :				
١٤ - محطة بحوث النوبارية	١٩٦٧	٥٢٠	٢٩	٢٥

• المصدر :

كتاب مركز البحوث لزراعية ( ١٩٨٨ - ١٩٨٢ ) .

## استراتيجية المركز وأهدافه

ومركز البحوث الزراعية له أهداف محددة تنحصر فيما يلي :

● وضع بحوث البرامج الزراعية والإرشادية وتنفيذها والقيام بالبحوث والدراسات والاختبارات والعمليات اللازمة للنهوض بالانتاج الزراعي في شتى المجالات .

● نشر نتائج البحوث الزراعية وتداولها وتعميم تطبيقها بإرشاد المزارعين وتقديم المشورة الفنية لمختلف الأجهزة الحكومية والهيئات العامة والشركات والعاملين في الميدان الزراعي .

● توثيق العلاقات في الميادين الزراعية الفنية مع الهيئات الخارجية والاشتراك في أنشطة هذه الهيئات وتبادل البعثات الزراعية والمعرفة الفنية وإيفاد المبعوثين للدراسات العلمية والعملية والتدريبية للداخل والخارج وتبادل المنح والدراسات والمهمات العلمية مع الدول والهيئات الخارجية .

● وضع وتنفيذ سياسة تجديد وإكثار الأصناف المحسنة من جميع أنواع الحاصلات الزراعية بصفة دورية وإنتاج تقاويها الأساسية والمجبرة ووضع الدورة الزراعية الملائمة لهذا الغرض وتعدد الأراضي التي تخصص سنويا للتجارب والتي تخصص لانتاج التقاوي الأساسية والمجبرة لكل محصول .

● اقتراح التشريعات الجديدة التي يتطلبها تنفيذ السياسة الزراعية في الميادين التي تدخل في نشاط المركز .

● الاشتراك في وضع البرامج الإرشادية طبقا لما تسفر عنه نتائج البحوث والتجارب تمهيدا لنشرها وتعميمها .

● الإشراف على إدارة جميع محطات البحوث الزراعية وما يتبع المركز من زراع وأجراء التجارب في الوحدات الزراعية ولدى الهيئات والزراع .

● وأخيرا .. وليس آخر .. فالمركز مسئول الآن عن إدارة مساحة من أجود الأراضي الزراعية تصل إلى ٢٧ ألف فدان لتأمين احتياجات الزراعة المصرية من التقاوي والشتلات لتحقيق النفع العام من جهود المربين في مجال التفوق الوراثي المستمر لجميع الحاصلات الحقلية والبستانية .. كما أن المركز مسئول أيضا عن الإدارة المركزية لشئون التقاوي التي يقترح وتنفذ السياسة العامة لانتاج ولحصر وتوزيع التقاوي النقية لجميع الحاصلات الزراعية والقطن وتضم ٤٩٥٥ من الفنيين والإداريين والعاملين المدربين في مختلف محافظات الجمهورية ( ٢٢ ) .

ولقد وضعت وزارة الزراعة استراتيجية علمية للمركز في الشائعات .. تضمنت التركيز على المشروعات البحثية التطبيقية المتكاملة في مجال الزراعة ذات الصلة المباشرة بالأهداف الانتاجية القومية وتكوين فرق بحثية متكاملة من المعاهد المختلفة على المستوى المركزي والمستويات الإقليمية بمحطات البحوث دون المساس بالهيكل

التنظيمى الحالى للمعاهد القائمة فى نفس الوقت الذى يمكن للمعاهد المتخصصة أن تقوم بتنفيذ بعض برامج البحوث الاساسية ذات العلاقة بالانطلاق الى آفاق أبعد من التكنولوجيا الزراعية .

وتسمى الاستراتيجية الى ترميخ مفهوم الاولويات فى البرامج البحثية بحيث يتحقق توجيه الموارد المتاحة لتحقيق اهداف التنمية والذي لاشك فيه أن الأولوية فى المرحلة الراهنة يجب أن تعطى للبرامج التى تخدم هدف تضيق الفجوة الغذائية .

### ● أنظر تفاصيل استراتيجية

مركز البحوث الزراعية

فى نهاية الكتاب

( الملاحق )

### ● انجازات المركز :

ولذلك أن وضع استراتيجية المركز موضع التطبيق وفقاً للخطط البحثية الموضوعية .. قد حقق نتائج طيبة خلال السنوات الأخيرة لتطوير الزراعة المصرية وزيادة معدلات الانتاج الزراعى خلال السنوات الماضية . حيث نجح المركز فى تحقيق الانجازات التالية

● زيادة انتاجنا من الحبوب الرئيسية من ثمانية ملايين طن مئى ( عام ٨١ - ١٩٨٢ ) الى ١٤ مليون طن ( عام ٨٦ - ١٩٨٧ )

وذلك بزيادة اجمالى المنتج من القمح من ٢.٩٤ مليون طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) الى ٢.٩٢٢ مليون طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) وذلك يرجع الى استخدام أصناف محسنة عالية الانتاج وزيادة المساحة المزروعة خلال هذا العام ليصل متوسط الانتاجية الى ١٦ أردبا للفدان ( ٢٢ ) .

- كذلك زيادة المنتج من الذرة القامية من ٢.٣٦٩ مليون طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) الى ٦.٣٤٢ مليون طن ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) ليصل متوسط إنتاج الفدان الى ( ٢٤ ) أردبا وأيضاً زيادة المنتج من الذرة الرفيعة من ( ٦٠٠ ) ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) الى ( ١.٣ ) مليون طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) ليصل معدل انتاج الفدان الى ٢٢ أردبا وزيادة اجمالى انتاج الأرز من ٢.٤٥٥ مليون طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) الى ٣.٤٧٥ مليون طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) أى رفع معدل الانتاجية الى ٣ طن للفدان .. وبذلك أنهضت الفجوة الغذائية فى محاصيل الحبوب الرئيسية من ( ٧.١ ) مليون طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) الى ( ٢.٤ ) مليون فقط بحلول عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) ( ٢٢ ) .

جدول رقم ( ٤ )

● والجدول التالي الزيادة المحققة في الانتاجية معاصيل الحبوب الرئيسية

خلال الفترة من ( ٨١ - ١٩٨٢ - ٨٦ / ١٩٨٧ )

المجال الانتاجي المحقق	١٩٨٢ / ٨١	١٩٨٧ / ٨٦	متوسط الانتاجية الفدان
١ - زيادة انتاج مجموعة الحبوب ( مليون طن )	٨,٦	١٤,٦	
القمح ( مليون طن )	٢,٨٤٤	٢,٤٢٢	١٦ أردب / فدان
الذرة الشامية ( مليون طن )	٢,٣٦٩	٦,٣٤٦	٢٤ أردب / فدان
الذرة الرفيعة ( مليون طن )	٦,٠٠	١,٣٠٠	٢٢ أردب / فدان
الأرز ( مليون طن )	٢,٤٥٥	٢,٤٧٥	٢ طن / فدان
الفجوة الغذائية في الحبوب ( مليون طن )	٧,١	٢,٤	

● المصدر :

مركز البحوث الزراعية - كتاب الغلة الخمسية ( ٨٢ - ١٩٨٧ )

● زيادة انتاجنا المحلي من الزيوت من ١٤٦ ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٢١٠ ألف طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) وبذلك زاد معدل الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية من ٣٣ ٪ عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٤٠ ٪ عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) وقد تم ذلك بزيادة المساحة المزروعة بفول الصويا من ( ١٣٠ ) ألف فدان إلى ( ٢٥٠ ) ألف فدان وبالتالي زيادة المنتج من فول الصويا من ( ١٦٢ ) ألف طن إلى ( ٣١٩ ) ألف طن وكذلك ما تم من توسع في مساحة عباد الشمس خاصة في الأراضي الجديدة لتصل إلى حوالي ( ١٠٠ ) ألف فدان .

جدول رقم ( ٥ )

● والجدول التالي يوضح زيادة انتاجنا من الزيوت والمساحات المزروعة

منه خلال الفترة من ( ٨١ - ٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ )

المجال الانتاجي المحقق	١٩٨٢ - ٨١	١٩٨٧ - ٨٦
٢ - زيادة التاج الزيوت ( ألف طن )	١٤٦	٢١٠
معدل الاكتفاء الذاتي ٪	٣٣	٤٠
زيادة مساحة الصويا ( ألف فدان )	١٣٠	٢٥٠
زيادة المنتج من الصويا ( ألف طن )	١٦٢	٣١٩
زيادة مساحة عباد الشمس ( ألف فدان )	١٢	١٠٦

● المصدر :

مركز البحوث الزراعية - كتاب الغلة الخمسية ( ٨٢ - ١٩٨٧ )

● زيادة انتاجنا من السكر من ( ٦٢٠ ) ألف طن إلى حوالي مليون طن خلال الفترة من عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) وبذلك زادت نسبة الاكتفاء الذاتي من ٥١ ٪ عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٦٦ ٪ عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) وقد تم ذلك من خلال رفع متوسط انتاجية فدان القصب من ٣٤ طن إلى ٤٢ طن خلال الفترة من عام ( ٨١ - ٨٢ ) حتى ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) إلى جانب زيادة متوسط محصول بنجر السكر من ١٥ طن للفدان عام ( ٨١ - ٨٢ ) إلى ٢٠ طن للفدان عام ( ٨٦ - ٨٧ ) .. وقد تم ذلك بنتيجة لاستخدام الأصناف الجديدة ومكافحة الآفات مع التوسع في مساحته خاصة في مناطق شمال الدلتا .

#### جدول رقم ( ٦ )

● والجدول التالي يوضح الزيادة المحققة في انتاجنا من السكر خلال

الفترة من ( ١٩٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ )

١٩٨٧ / ٨٦	١٩٨٢ / ٨١	لمجال الانتاجي المحقق
١٠٠٠	٦٢٠	٢ - زيادة انتاج السكر ( ألف طن )
٤٢	٣٤	الانتاجية القصب ( طن )
٢٠	١٥	انتاجية بنجر السكر ( طن )

● المصدر :

مركز البحوث الزراعية - كتاب الخطة الخمسية ( ٨٢ - ١٩٨٧ )

● زيادة انتاجنا الحيواني والداجنى والسكى على النحو التالى ..  
( أ ) زيادة انتاجنا من الدواجن من ( ١٧٥ ) ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٢٥٠ ) ألف طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) .  
( ب ) زيادة انتاج الألبان ١٩٨٢ ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٢٢٣٤ ألف طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ )  
( جـ ) زيادة انتاج الأسماك من ( ١٥٥ ) ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٢٢٠ ) ألف طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) .

#### جدول رقم ( ٧ )

● والجدول التالى يوضح الزيادة المحققة في انتاجنا الحيواني والداجنى والسكى خلال الفترة من ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ )

١٩٨٧ - ٨٦	١٩٨٢ - ٨١	المجال الانتاجي المحقق
		٤ - زيادة انتاجنا الحيواني والداجنى والسكى
٢٥٠	١٧٥	( أ ) الدواجن ( ألف طن )
٢٢	١٩	( ب ) انتاج الألبان ( مليون طن )
٢٢٠	١٥٥	( جـ ) انتاج الأسماك ( ألف طن )

● المصدر :

مركز البحوث الزراعية - كتاب الخطة الخمسية ( ٨٢ - ١٩٨٧ ) .

● زيادة الانتاج من المحاصيل البستانية من الخضروات والفاكهة وزيادة حجم المصدر من الخضروات والفاكهة من ( ٣٣٣ ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ١,٣٦ مليون طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) حيث زادت الكمية المصدرة من البطاطس من ( ١٤٠ ألف طن عام ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ٣٠٠ ألف طن عام ( ٨٦ - ١٩٨٧ ) كما زادت الكمية المصدرة من البصل خلال نفس الفترة من ٢٥ ألف طن ومن الخضروات من ١٥ ألف طن ومن البطيخ من ١٠ ألف طن ومن الموالح من ١٢٥ ألف طن .

#### جدول رقم ( ٨ )

● والجدول التالي يوضح الزيادة المحققة من انتاج المحاصيل البستانية والكميات المصدرة خلال الفترة من ( ٨١ - ١٩٨٢ ) إلى ( ٨٦ - ١٩٨٧ )

المجال الانتاجي المحقق	٨١ - ١٩٨٢	٨٦ - ١٩٨٧
٥ - زيادة انتاج المحاصيل البستانية		
زيادة حجم التصدير ( ألف طن )	٣٣٣	١٣٦٠
البطاطس ( ألف طن )	١٤٠	٣٠٠
البصل ( ألف طن )	٢٥	١٢٠
الخضروات ( ألف طن )	١٥	٣٧٠
البطيخ ( ألف طن )	١٠	١٠٠
الموالح ( ألف طن )	١٢٥	٣٠٠

● المصدر :

مركز البحوث الزراعية - كتاب الخطة الخمسية ( ٨٢ - ١٩٨٧ )

● كذلك نجح باحثو المركز وسط التغيرات والمفاصل الموجودة في اجراء بعض التجارب التطبيقية لتحسين مواصفات العنبر المصنوع وفي استخدام مخلفات التربة في انتاج غاز الميثان لتوليد الطاقة وانتاج الأسمدة وكذلك في انتاج الأمصال واللقاحات والتي حمت ثروتنا الحيوانية من كثير من الأمراض الوبائية وكذلك حماية الانسان بالسيطرة على الأمراض المعدية والتي تنتقل من الحيوان إلى الانسان .. وتم في هذا الصدد مواجهة وباء حمى الوادي المستعصم وتطوير لقاح التسمم الدموي وكوليرا الطيور والبط .. كما تم تركيز وتنقية المصل المضاد للطاعون البقري .

● قام مركز البحوث الزراعية بدور بارز في زيادة معدلات الانتاج أما بتحسين وتطوير طرق الزراعة أو بمقاومة الآفات الزراعية وتطوير طرق المقاومة وتقليل تكلفتها بالإضافة إلى توفير مستلزمات الانتاج لمكافحة هذه الآفات وعدم الاعتماد على توفيرها من الخارج .

● أمكن تحسين صفات وخواص مساحة نحو ٢ مليون لزيادة معدلات الانتاج بها خلال سنوات الخطة الخمسية ٨٢ / ٨٧ وذلك بتحسين وسائل الصرف بها .

● نشر نظام الميكنة الزراعية بجميع محافظات الجمهورية بهدف رفع كفاءة انتاج التربة الزراعية وزيادة معدلات الانتاج وخفض نسبة الفاقد في الانتاج بالإضافة إلى خفض تكاليف الانتاج وتقليل الاعتماد على العامل الزراعي الذي ارتفعت تكاليفه في الفترات الأخيرة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف انتاج المحاصيل ( ٢٢ ) .

### مشاكل المركز :

وداخل مركز البحوث الزراعية عشت لمدة ١٠ سنوات متتالية أفتشى وأكتب عن الأبحاث والدراسات التي يضمها الباحثون في هذا المركز .. وطوال هذه السنوات وأنا أرتدي « الباطو الأبيض » .. متجولا داخل معامل هذا المركز محاولا أن استشف عن قرب المناخ الذي يعيش فيه الباحثون في هذا المركز .. بما يتخلله من مرتفعات ومنخفضات وهضاب !

ولقد رصدت خلال هذه السنوات العديد من المشاكل والظواهر التي تواجه البحث العلمي الزراعي والتي يمكن حصرها فيما يلي ..

● هروب العديد من الكفاءات البحثية إلى الخارج لعدم وجود المناخ المادي والعلمي المناسب .

● نقص كثير من المعدات والتجهيزات الحديثة داخل معامل مركز البحوث الزراعية علاوة على توقف بعض الأجهزة نتيجة لعدم وجود الصيانة الكاملة أو قطع التيار .

● انصراف الباحثين إلى العمل داخل المشاريع الأجنبية لمواجهة أعباء الحياة .

● عدم وجود الجهة التي تشتري أبحاث المركز وتقوم بتطبيقها .

● انخفاض مرتبات الباحثين إلى درجة كبيرة .

● تكرار « الموضوعات البحثية » وازدواجها في كافة الجهات البحثية العاملة في مجال البحث العلمي الزراعي .

● عدم التوسع بالقدر الكافي في مجال البحوث التطبيقية والتي ينعكس أثرها بشكل مباشر على أهداف التنمية الزراعية بمحورها الرأسي والأفقى .

● ضعف التنسيق بين المعاهد البحثية في مجال الزراعة في تنفيذ الأنشطة البحثية للمركز .

● ضعف تطبيقي مبدأ الأولويات في البرامج البحثية التي ينفذها مركز البحوث الزراعية .. في الوقت الذي يفشل عجز الموارد المتاحة فيها عن الوفاء بما هو مطلوب انجازه مثل ضعف الاهتمام بالمشاكل البحثية لانتاج التقاوى باعتبارها أحد الوسائل الرئيسية لزيادة الانتاج الزراعي .

● عدم ربط مشروعات المعونة الفنية في مجالات البحوث والإرشاد بمركز البحوث الزراعية وتوجيهها لخدمة هدف تطوير البنية الأساسية وتقويتها .. حيث إنه لوحظ في السنوات الأخيرة أن المشاريع التي يتم تنفيذها بالتعاون مع جهات أجنبية سواء أكانت دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو منظمات دولية مثل هيئة الاغذية والزراعة والبنك الدولي لا تندرج بالضرورة تحت الاطار التنظيمي للمركز ولا تستخدم في كثير



من الحالات قنواته الشرعية المعهولة بالصلاحيات والادارية .. ومن ثم فهذه المشاريع لم تسهم في الواقع في تقوية البنية الأساسية لجهاز البحث والارشاد .

### والحاصل :

إن حل مشاكل مركز البحوث الزراعية ينبغي أن يتم في معالجة المشاكل المشار إليها سابقا بأسلوب علمي متكامل .

---



الفصل  
الثاني

# الإرشاد الزراعي



ارتبطت نشأة الارشاد الزراعي في جمهورية مصر العربية بتأسييس الوحدات الزراعية التي أنشئت بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٤ والذي اشار إلى إنشاء وحدات زراعية لتعمل على النهوض بالريف ورفع مستوى الانتاج الزراعي وتنويعه .. ويصدر هذا القانون بدىء فى إنشاء الوحدات الزراعية بمواسم المراكز الادارية التي كانت تبليغ عددها حينئذ ١٢٥ مركزا وذلك كمحاولة لنشر المعلومات العلمية بين الزراع وتطبيقها عمليا وتقديم المعونة للتعاونيات الزراعية والاشراف على تنفيذ السياسة الزراعية على المستويات المحلية وبالإضافة إلى الوحدات الزراعية فقد كانت هناك بعض الوزارات والهيئات تمارس العمل الإرشادي ولكن بطريقة « عرضية » وذلك من خلال ما تنفذه من مطبوعات ونشرات أو تقيمه من متاحف ومعارض زراعية .. ومن أمثلتها .. ما كانت تصدره بعض الأقسام الفنية بوزارة الزراعة من مجالات ونشرات زراعية تقتل على إرشادات مختلفة تتعلق بمجال تخصص كل منها .. وما ساهمت به وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال مصلحة الفلاح من إقامة المراكز الاجتماعية كوسيلة لرفع مستوى معيشة الفلاح المصرى عن طريق تقديم الخدمات التعليمية والصحية والزراعية . هذا وقد تطورت فكرة الوحدات الاجتماعية إلى إنشاء الوحدات المجتمعة .. كوسيلة لتنسيق وربط الخدمات المتعلقة بالمناطق الريفية في مركز واحد .. ومن الهيئات التي ساهمت بنصيب كبير في العمل الإرشادي في هذا الوقت المبكر من نشأته المعاهد الزراعية من خلال ما كانت تصدره من مجالات ونشرات زراعية تتضمن توجيهات وإرشادات للزراعي في مختلف النواحي والمجالات الزراعية .

والارشاد الزراعي بمعناه المعروف في عصرنا الحالي كعمل تعليمي له كيانه المنظم وأساليبه وطرقه في القناع الزراعي .. عرفته جمهورية مصر العربية في أواخر عام ١٩٥٢ .. وقد كان قبل ذلك عملا اضافيا يقوم به مهندسي الزراعة ضمن مسؤولياته العديدة والتي كان من أبرزها الاشراف على تنفيذ القوانين الزراعية .. وتوقيع الجزاءات على المخالفين لها ( ٢ ) .

والسؤال المطروح على ضوء هذا السياق التاريخي .. هل نجح الارشاد الزراعي في تحقيق الأهداف المرجوة منه قبل ٥ نوفمبر ١٩٥٢ .. إن اجابة هذا السؤال يدعيها الواقع على النحو التالي ...

- صعوبة اكتساب ثقة جمهور الزراع نتيجة قيام مهندس الزراعة بالاشراف على تنفيذ القوانين الزراعية .. بجانب أعمال الارشاد الزراعي فتناقض العمل واختلط الهدف .
- عدم وجود نظام مستقل للارشاد الزراعي والنظر إليه كعمل أضافي .
- قلة عدد العاملين في مجال الارشاد الزراعي سواء بالنسبة لعدد الزراع أو الرقعة المنزرعة .
- عدم دواية غالبية العاملين في الارشاد الزراعي بفلسفة ومبادئ وطرق الارشاد الزراعي .

## ● اقتصار الخدمات الارشادية على كبار الزراع دون صغارهم .

● عدم وجود صلة بين المرشدين الزراعيين وأجهزة البحوث الزراعية .. خاصة على المستويات المحلية .

والواقع .. أن هذه الأوضاع قد صححت بصدر القرار الوزاري رقم ١١٩٠ الصادر في ٥ نوفمبر ١٩٥٣ والذي بمقتضاه أنشأت وزارة الزراعة قسما خاصا للارشاد الزراعي يتبع نوفمبر الثقافة الزراعية .. وكانت آنذاك أحد المصالح الخمس التي كانت تتكون منها وزارة الزراعة .. وقد فصل الارشاد الزراعي بمقتضى هذا القانون فصلا تاما عن تنفيذ القوانين وزود بعدد من الموظفين المؤهلين لهذا العمل بعد تدريبهم المناسب .

وبصدور هذا القانون قد استطاع الارشاد الزراعي أن يلقى على قدميه كتنظيم له أهميته وشخصيته المستقلة .. واستطاع أيضا .. أن يقطع شوطا لا بأس به في الطريق المرسوم له .. وأن يحقق بعض النتائج الايجابية .. والتي كان من أبرزها إزالة الفلك والريبة وعدم الثقة من قبل جمهور الزراع تجاه الارشاد الزراعي والعاملين به نظرا لعدم ثمودهم هذه الروح الجديدة من قبل موظفي وزارة الزراعة .

واستمر هذا الوضع حتى أوائل عام ١٩٥٨ حين سلخ الأرشاد الزراعي من مصلحة الثقافة الزراعية .. وأصبح يتبع الديوان العام للوزارة مباشرة .. وصدر بعد ذلك القرار الوزاري رقم ١٤٤٠ في ١١ مايو عام ١٩٥٨ .. وهو القرار الخاص بإعادة تنظيم وزارة الزراعة وإنشاء مصالح جديدة بها وأصبح الارشاد الزراعي في ضوء هذا التعديل مراقبة تتبع الادارة العامة للخدمات الزراعية الاقليمية ويرأسها مدير عام ( ٢ ) .

وبصدور القرار الوزاري رقم ٤٧٣٣ لسنة ١٩٦٣ أنضمت مراقبة الارشاد الزراعي إلى مراقبة التدريب في تركيب اداري موحد أطلق عليه اسم « الادارة العامة للارشاد الزراعي » وقد صاحب هذا التحول توزيع زمام الادارة على مراقبين أحدهما للارشاد الزراعي والأخرى للتدريب .

وفي أوائل عام ١٩٦٩ .. انفصلت مراقبة التدريب .. وأنضمت إلى جهاز التنسيق بوزارة الزراعة ليصبح للارشاد الزراعي ادارة عامة مستقلة بذاتها وهي الادارة التي تمثل جهاز الارشاد الزراعي على المستوى القومي أو المركزي .

هذا وقد أوكل لهذه الادارة مهمة القيام بالاشراف على السيادة العامة للارشاد الزراعي بالبلاد .. وأيضا لكي تكون حلقة الاتصال بين الاقسام الفنية المختلفة بوزارة الزراعة من ناحية وجمهور الزراع من ناحية أخرى .. وقد استمرت هذه الادارة في مباشرة اختصاصاتها إلى أن تم تنظيمها لشكلها الحالي في أوائل عام ١٩٦٨ .

ومن أبرز القرارات الوزارية التي صدرت لدعم الأرشاد الزراعي القرار الوزاري رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٨٣ .. والخاص بربط الارشاد الزراعي بالبحوث إلا ان الواقع قد أثبت أن الربط بين الارشاد والبحوث في هذه الفترة كان مركزيا ولم يحدث داخل محافظات الجمهورية .

## ● فلسفته :

ننتقل الآن .. إلى الحديث حول فلسفة الإرشاد الزراعي ومجالاته وأهدافه وبالنسبة لفلسفته .. نقول : أن الإرشاد الزراعي هو أحد مؤسسات التغيير في المجتمع وله أهميته وخطورته .. ومن أجل هذا تتبناه الحكومة وتتحصل مسؤوليتها كاملة في محاولة لزيادة فعاليته من أجل أحداث التغييرات السلوكية التالية لدى المزارعين ..

( أ ) تغيير في السلوك التفكيري أو المعرفي ابتداء من إضافة المعلومة حتى التغيير الشامل في البنيان المعرفي .

( ب ) تغيير في السلوك التنفيذي أو المهارى الفعلى أو الادائى أو الحركى .

( جـ ) تغيير في السلوك العفوى أو في الاتجاه وهو ما قد يعرف بأنه « الميل أو عدم الميل » أو الرغبة أو عدم الرغبة « أو المحبة » أو الكراهية لشخص أو لفئة أو لفكرة أو لموقف .

## ● مجالات الإرشاد :

وفيما يتعلق بمجالات الإرشاد الزراعي فنحصرها في النقاط التالية ..

● إرشاد الزراع .. فيما تستمرجه البحوث الزراعية والاجتماعية الريفية من نتائج اعمال تتعلق بالبده والتقدم في عمل زراعى وفي انتاج المحصولات الزراعية بكفاءة وفي تربية الحيوان والطيور الاقتصادية وانتاجها وفي تسويق المنتجات الزراعية في الفرص المواتية وفي صيانة التربة ومصادر الثروة الطبيعية الأخرى بالريف .. وفي ادارة الأعمال المزرعية بنجاح .. وفي العلاقات الاجتماعية بما تفعله من عادات وتقاليد وتغيير اجتماعى وفي حل مفكلات الريف من خلال تفاعل الجماعات التى يهيم الأمر وفي فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر في حياة الناس العامة وفي تحسين الحياة الريفية .. هذا وتستخدم في إرشاد الزراع جميع الطرق والمعينات التى سبق الحديث عنها ..

● إرشاد المرأة الريفية .. تقوم المرأة الريفية .. بتنفيذ جزء هام من مقومات الحياة فيه .. وقد يزيد هذا الجزء على نصف هذه المقومات سواء من ناحية الانتاج أو من ناحية اقتصاديات المنزل وما يترتب عليها من آثار في تنمية الحياة الريفية وكذل يصبح الإرشاد قاصرا إذا أهقل دور المرأة وأهميتها في زيادة الانتاج الزراعي وازدهار الريف وتطوره .. وفي بلاد العالم التى سبقتنا في إرشاد السيدات الريفيات كما في الولايات المتحدة الأمريكية .. ويقوم بالإشراف على إرشادهن هيئات أو مرشدات أو مرشدين لهم دراية باقتصاديات المنزل ومفكلات الزراعة وأرتباطها بمفكلات المجتمع الريفى .

.. ومن المعروف أن الإرشاد الزراعي يقوم بإرشاد المرأة الريفية في المجالات التالية اقتصاديات المنزل - ادارة المنزل - أسس التغذية ونظريات التوازن الغذائى - عمل الملابس - علاقة المنزل بالمزرعة باعتبارها وحدة إنتاجية للأسرة .. وتتمثل النوادي الريفية في اعطاء دراسات عملية تطبيقية في التدبير المنزلى والطهى والصناعات الريفية لأعضاء النوادي من البنات ولا يهينى ما للطرق الجماعية من أثر إرشادى كالصحف والاذاعة والتليفزيون الذى ظهرت أهميته في توجيه وإرشاد المرأة الريفية في زماننا المعاصر .

واللجمعيات النسائية أثر كبير في تطور المرأة الريفية حيث يسهل على المرشد أو المرشدة إجراء عملها الإرشادي بتحسين علاقته أو علاقتها مع هذه الجمعيات .. وفي الدول النامية حديثا يحسن تفجيع مثل هذه الجمعيات التي تعمل كثيرا من الاعباء الارشادية عن المرشدين أو المرشدين على أن تزداد توعية الريفيات ليفتكرن فيها فيسهل تنظيم العمل الإرشادي عن طريقها وليكن دائما من احتياجات مستوالم المحلي .

● ارشاد الشباب الريفي .. وتثقيفهم وصنع شخصياتهم وقيادتهم بالاضافة إلى صنع وعى وفهم في الزراعة عن طريق المشروعات الخاصة .

● لفاظ إنساني .. كعمليات الخدمة للغير أو جمع التبرعات للمشاريع الانسانية أو دراسة الوسائل التي تكفل صنع مواطنين صالحين ذوي رابطة اجتماعية متينة .. وفي مصر وعدد كبير من الدول النامية فقد أهتست بالشباب عموما من وزارات الشباب .. غير أن الارشاد الزراعي لم يأخذ مكانة بمد لمقابلة أحتياجات شباب الريف .

### ● أهدافه :

● نعمل الآن إلى الحديث حول أهداف الارشاد الزراعي نقول إنه ربما أختلفت وسائل الارشاد في بلاد العالم المختلفة تبعاً لنظمها ومذاهبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن الأهداف الارشادية العامة تلتقى عن قرب شديد فيما يلي :

زيادة الكفاءة الانتاجية الزراعية - رفع مستوى المعيشة بالريف وزيادة دخل الفلاح - تطوير المجتمعات الريفية إلى مجتمعات واعية قادرة علي تحديد أهدافها وطريقة الوصول إلى هذه الأهداف - زيادة التكاملي الاقتصادي الزراعي بأنواع الاقتصاد الأخرى غير الزراعية .. ومهما يكن من أمر كل هذه الأهداف الارشادية تعتبر وسائل لبلوغ الغاية الاساسية من الارشاد وهي « حياة مثمرة ومعيشة أفضل للمجتمع كله ريفه وحضره على السواء » .

### ● استراتيجيية الارشاد في الثمانينات :

ولقد ذكرت استراتيجيية الزراعة في الثمانينات أن التنمية الزراعية المصرية يجب أن تركز على ركيزتين أساسيتين تتعلق أولاها بنقل التكنولوجيا في المجال البيولوجي كما هو الحال في تبني الأصناف الجديدة عالية الانتاج أو معدلات التسميد أو الري أو التقاوي الجيدة المضونة أو تركيب العلائق الحيوانية والداجنة والأمصال واللقاحات أو التلقيح البكتيري أو غيرها وثانيها تبني الأساليب التكنولوجية غير البيولوجية - كما هو الحال في الآلات والمعدات ومواصفات ومواد البناء وغيرها .

### ملحوظة :

تفاصيل أكثر عن استراتيجيية الارشاد الزراعي في الثمانينات واختصاصات الادارة العامة للارشاد في نهاية الكتاب ( الملاحق ) -



## ● الانجازات محدودة :-

يعتبر الارشاد الزراعي من أهم الوسائل التي تلجأ اليها الدول لتوفير المعرفة للفلاحين وولوقهم على التطور العلمي الحديث وتطبيقاته بفرض زيادة الزراعي وفق أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية وهو من أهم الوظائف التي تقوم بها وزارات الزراعة في الدول الزراعية المتقدمة .. ولكن من الملاحظ أن هذا النشاط محدود جداً في بلادنا فلا يزال الفلاحون ينقصهم الكثير من أسبابه ووسائله ولا يزالون يواجهون كثيراً من المشكلات في كل مراحل الانتاج الزراعي سواء من ناحية كيفية استخدام الأرض أو زراعتها أو مقاومة الآفات أو تنظيم استخدام مياه الري واستخدام الأسمدة وجنى المحاصيل واعدادها للتسويق الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير أجهزة ارشادية ذات كفاءة فنية عالية ومقدرة واسعة على التحرك والتعامل مع الفلاحين بالأساليب التي توائم ظروفهم وطبيعة معيشتهم .

## ● المشاكل

- ولكن ماذا عن المشكلات التي تواجه الارشاد الزراعي في مصر ؟
- للاجابة على هذا السؤال .. نقول بأن الارشاد الزراعي لا يعمل من فراغ حتى يمكن فصله أو تنحيته بمزحل عن منظمته وهي وزارة الزراعة بل هو جزء هام من أجهزتها ويعتمد نجاحه بالضرورة على نجاح باقي أجزاء أجهزة هذه الوزارة .. فإن صلحت .. صلح معها الارشاد وإن تمثرت تمثرت معها الارشاد وفقد فاعليته وتأثيرت بذلك مصداقية الوزارة مع الزراع .
- ويمكننا حصر طبيعة مشاكل الارشاد الزراعي في النقاط التالية .
- عدم وجود جهاز ارشادي ذو أهداف واضحة .
- عدم وجود عاملين أكفاء بعدد كاف في الارشاد الزراعي .
- اختفاء البرامج الارشادية الفعالة التي يقوم على ادارتها وتنفيذها معا المرشدون والمسترشدون المحليون .
- ضعف وسائل الاتصال ( طرق ومعينات مناسبة ) يتم بواسطتها نقل الخبرات الزراعية المستحدثة .
- عدم وجود تقييم مستمر للخدمة الارشادية المعطاة .
- الحقول الارشادية الملحقة بالادارة الزراعية أهملت بدرجة ملفته للنظر .. وأصبحت لا تقدم للزراع الخدمات الارشادية على الصورة المنشودة . وهذه الملاحظة ناتجة من خلال الزيارات الميدانية التي لقيت بها للعديد من المحافظات في السنوات الأخيرة .
- عدم تطوير المطبوعات الارشادية ومجلة الارشاد الزراعي بحيث يسهل فهمها كما يتبين أن يتم توزيعها على الجمعيات الزراعية بطريقة تضمن بها وصولها الى الزراع فعلاً
- البرامج الارشادية في الاذاعة والتلفزيون مدتها مقيدة ولا تعرض في مواعيد مناسبة للزراع .
- الصفحات الزراعية التي ترد بالصحف اليومية أسبوعياً خلال فترة المتينيات الفيت بلا مبرر وكانت تساهم بقدر لأهاس به من الارشاد والتوجيه .. لذلك فانه يتعين اعادتها ..

## ● الحل

والمطلوب بكل الصراحة والاختصار برنامج قومي يتبنى بحث المشاكل السابقة وإيجاد حلول جذرية لها مع المنايا القصوى بالمرشد الزراعى .والعمل على تدريبه داخليا وخارجيا على أحدث الأساليب العلمية الارشادية ( ٥ )

وقد أصبح من الضرورى قيام الجامعات المصرية بدور فعال فى عملية الارشاد الزراعى مثلما تقوم به كثير من الجامعات فى الدول المتقدمة ونعتقد أن مستوى أعضاء هيئة التدريس فى جامعاتنا ومع ضخامة تخصصاتهم واعدادهم يمكن استثماره فى تحسين منوال الانتاج الزراعى بدرجة كبيرة .

وقبل أن نختتم سطور هذا الباب -- نؤكد بأن مشاركة المزارعين وقياداتهم والجهات ذات العلاقة بالارشاد الزراعى فى المستوى المعلى فى تخطيط البرنامج الارشادى أمر ضرورى وأساسى لنجاح تلك العملية وينبغى ألا يتم ذلك إلا وفق طريقة منظمة يتمكن فيها المشاركون من القيام بدور هام فى عملية التخطيط علاوة على أن هذه المشاركة تهيىء الفرصة لمهاجمة الجاهيل فى الريف فى تحديد مشاكلهم والتعرف على طرق الحل إلى جانب أن هذه المشاركة تساعد على الاسراع فى عملية التغيير من خلال انتشار الأفكار والأساليب المعسنة .

الفصل  
الثالث

# التمويل والائتمان الزراعي



يعتبر التمويل الزراعي من العوامل الرئيسية للنهوض بالإنتاج الزراعي ورفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية وتحسين مستوى الزراعة والمجتمعات الريفية .  
ولقد اجتاز التمويل الزراعي عدة مراحل متطورة مع احتياجات القطاع الزراعي وذلك على النحو التالي ....

### ● المرحلة الأولى ما قبل ( ١٨٨٠ ) :

لم يكن أمام المزارعين خلال هذه الفترة إلا أن يستندوا ليزرعوا ويسدون ما فرض عليهم من ضرائب ويوزعوا الأرض وذلك من طائفة المرابين التي كانت تحتكر التسليف من قديم الزمان .. فالمزارع الذي كان يقع في قبضة أي مراب يظل تحت رحمته طول حياته .. ولا يعرف مقدار ما عليه من ديون لذلك المرابي .. كما أنه لا يستطيع معاملة آخر هو أو ورثته من بعده لذات السبب .. كما أنه لا يستطيع الحصول منه على ما يريد من أموال إلا بالقدر الذي يراه المرابي كافيا .. وهكذا يرضخ الفلاح لشروطه وتصفه وظلمه !

### ● المرحلة الثانية ( ١٨٨٠ - ١٩٢٣ ) :

في هذه الفترة كانت قللة من المؤسسات المالية هي التي كانت تقوم بتوفير الائتمان الزراعي ممثلة في كل من البنك العقاري المصري الذي تأسس عام ١٨٨٠ والبنك الزراعي المصري الذي تأسس عام ١٩٠٢ وبنك الأراضي المصري الذي تأسس عام ١٩٠٥ بالإضافة إلى مساهمة البنك الأهلي المصري وبنك مصر في هذا النشاط .

وقد كان الائتمان الزراعي في تلك المصارف موجها بالدرجة الأولى لغدنة كبار الملاك بالإضافة إلى لجولها جميعا إلى استخدام رهون الأراضي كأساس لمنح القروض دون النظر للفرص الذي كانت تستخدم فيه علاوة على ارتفاع أسعار الفائدة المربوطة على تلك القروض .

وقد أدت الأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧ إلى إفلاس بنك الأراضي وادماجه في البنك العقاري المصري وكذا تعديل نشاط البنك الزراعي المصري ثم الإفلاس وتصفيته عام ١٩٢٣ .

### ● المرحلة الثالثة ( ١٩٢٣ - ١٩٣١ ) :

أدت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت مصر إلى تعرض الكثير من الأراضي الزراعية لنزع ملكيتها مما أدى إلى تدخل الحكومة بأصدار قانون الخمسة أفدنة في ١٩١٢ الذي نص على عدم نزع الملكيات التي لا تزيد عن خمسة أفدنة وفاء لديون المؤسسات المالية إلا أن هذا الاجراء أدى إلى تفاقم الأوضاع الائتمانية الزراعية حيث أحجمت البنوك عن تمويل صغار الزراع .

وفي عام ١٩٢٣ صدر التشريع التعاوني الأول حيث سمحت الحكومة للجمعيات التعاونية بالحصول على القروض من اعتماد حكومي تم فتحه لهذا الغرض في بنك مصر وبصدور قانون التعاون الزراعي الثاني عام ١٩٢٧ خصصت الحكومة مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه

في بنك مصر لاقرض الجمعيات التعاونية الزراعية إلا أن ارتفاع أسعار الفائدة وعدم توفر الضمانات الكافية لدى الكثير من التعاونيات قد أدى إلى انخفاض نسبة التعاونيات التي استفادت من هذا القرض .

وقد أدى اشتراط بنك مصر أن تقوم مجالس ادارات الجمعيات بضمان سداد القرض إلى احتكار أعضاء هذه المجالس لتلك القروض .

وفي عام ١٩٢٩ تم انشاء الاحتياطي الزراعي وهو عبارة عن اعتماد حكومي قدره أربعة ملايين جنيه تصرف بواسطة الصيارف إلى العائزين الذين لا تزيد حيازاتهم عن ثلاثين فدانا .

وقد قصرت هذه القروض على زراع المحاصيل التصديرية آنذاك وهي القطن والأرز والذرة .. كما أن القروض المنصرفة من الاحتياطي الزراعي كانت تصرف فقط لمن يشتري مستلزمات الانتاج من الحكومة ويحرم منها المدينون للحكومة وأصحاب الأملاك المرهونة أو المطلوب نزع ملكيتها لسداد ديون الغير ورغم أن هذا النظام كان موجها لخدمة الأغراض الزراعية الانتاجية إلا أن ما خص النشاط الانتاجي لم يتجاوز المليون جنيه في حين تم صرف الباقي لتمويل عمليات شراء الأقطان من الزراع والتسليف برهنا ولقد كانت النتيجة الحتمية لذلك إساءة استخدام هذه الأموال وتأخر سدادها لعدة سنوات الأمر الذي أدى إلى تنبه الدولة الى ضرورة وجود مؤسسة تمويلية متخصصة في عمليات الائتمان الزراعي .

#### — المرحلة الرابعة ( ١٩٣١ حتى الآن )

وقد شهدت هذه المرحلة انشاء وتطور بنك التسليف الزراعي وسوف يركز هذا الفصل على ثلاثة قضايا فرعية يمكن ادرجها تحت قضية التمويل الزراعي في مصر كقضية رئيسية وهذه القضايا هي تطوير نظم الائتمان الزراعي لسفائر الزراع وتيسيرات الائتمان من خلال تجربة مشروع الانتاج الزراعي .

#### تطوير نظم الائتمان الزراعي

كان انشاء بنك التسليف عام ١٩٣١ ايذانا ببداية الائتمان الزراعي المنظم في مصر وقد مر البنك بعدد من المراحل منذ انشائه حتى الآن نعرض أهم ملامحه فيما يلي ...

#### مرحلة : الانشاء . — ( ١٩٣١ — ١٩٤٤ ) :

بدأن هذه المرحلة عام ١٩٣١ مع انشاء بنك التسليف الزراعي المصري إلا أن بوادر هذه المرحلة قد بدأت في الظهور عام ١٩٣٠ وذلك في صورة انخفاض حاد في أسعار القطن مما دفع الحكومة الى التدخل لشراء الأقطان بأسعار تفوق أسعار السوق .

وقد كان لهذا الانخفاض الحاد في أسعار القطن أثره في توقف الكثير من المدينين عن السداد وتحدد الدائنين في تحصيل ديونهم وطرح الكثير من الأراضي الزراعية للبيع .. ومن هنا برزت فكرة انشاء هذا البنك للتسليف الزراعي قصير الأجل حيث كان أهم العوامل التي أدت الى التفكير في انشائه :

( أ ) تخفيف التليف الموسمي للزراعات بدلا من الائتمان المقارى طويل الأجل الذى لا تتناسب مواعيد سداه مع مواعيد الحصول على الدخل الزراعى بالإضافة الى ارتفاع تكلفته .

( ب ) حماية الثروة المقارية للبلاد بدلا من تسريبها الى أيدي الأجانب من خلال البنوك الأجنبية .

( ج ) التخفيف من حدة الإزمات الاقتصادية الناشئة من المتطلبات الجديدة فى أسعار العاصلات الزراعية نظراً للارتباط الشديد للاقتصاد المصرى بالاقتصاد العالمى وما يصاحب ذلك من التعرض للتقلبات الاقتصادية الجديدة .

( د ) مساندة الحركة التعاونية بتوفير المصدر التمويلى المناسب الذى يمد بالأموال اللازمة لأعضائها .

وحتى لا يتعرض بنك التليف الزراعى للصعوبات والمشاكل التى واجهتها المحاولات السابقة فقد تضمن مرسوم تأسيسه العديد من العوامل التى تضمن له النجاح والاستمرار فأعطى لديون البنك حق الامتياز الأول - بعد الأموال الأميرية مباشرة - على سائر الديون المربوطة على المقترض كما أنه أباح للبنك حق استخدام أسلوب العجز الإدارى فى تحصيل ديونه عن طريق صيارف القرى وفى نفس الوقت فإن الحكومة قد ضمنت للمساهمين الحصول على أرباح سنوية لرأس المال لا تقل عن ٥ ٪ وذلك حتى تضمن اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة للمساهمة فى رأس مال البنك من ناحية .. وحتى تتوفر الثقة للأفراد فى جدية أعمال البنك من ناحية أخرى فقد التزمت الحكومة بتحمل أية خسائر يتعرض لها البنك نظير حصولها على ٢٥ ٪ من صافى الربح بعد استبعاد الـ ٥ ٪ المقررة لرأس المال .

وقد بلغ رأس مال البنك عند التأسيس مليون جنيه ساهمت فيها الحكومة بمبلغ نصف مليون جنيه وساهمت فيها البنوك التجارية بالنصف الآخر .

وقد قام البنك خلال هذه الفترة بتقديم القروض الزراعية للملاك الزراعيين وحل محل البنوك المقارية الأجنبية فى تقديم التمويل لقطاع الريف ١٩٩١

## ٢ - مرحلة التحول التعاونى ( ١٩٤٤ - ١٩٥٧ ) :

لقد كانت إحدى الوظائف الأساسية لبنك التليف الزراعى المصرى هى دعم الحركة التعاونية وذلك من خلال منحها القروض اللازمة بسعر فائدة يقل عن ٢ ٪ عن سعر الفائدة المقرر فى حالة التعامل مع الأفراد .

كما رخص للبنك فى قبول الودائع من الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها بالإضافة إلى قيامه بجميع العمليات المصرفية لها إلا أن قادة الحركة التعاونية اتجهوا نحو التفكير فى انشاء متخصم للتعاونيات وذلك لعدم اقتناعهم بالدور الذى يقوم به بنك التليف فى دعم الحركة التعاونية بل انهم رأوا أن البنك قد منح الزراع تسهيلات الثمانية أدت إلى تفضيل التعامل معه وانصرافهم عن الجمعيات التعاونية مما أضطرب الحركة وأوقع الضرر بنظام التليف التعاونى .. كما أن التعاونيات لجأت الى البنوك التجارية طلباً لخدماتها التجارية كالحسابات الجارية وتحصيل وخضم الأوراق المالية وغيرها مما لا يدخل فى وظائف بنك التليف .

ومن هنا ظهرت فكرة انشاء بنك للتعاون في عام ١٩٤٦ إلا أن الحكومة في ذلك الوقت عارضت قيام هذا البنك على أساس أنه يؤدي نفس الأغراض التي يقوم بها بنك التسليف الزراعى المصرى واستمرت المفاوضات والمناقشات بين التعاونيين والحكومة مما أدى الى صرف النظر عن هذه الفكرة والاكتفاء بتمثيل الحركة التعاونية في بنك التسليف الزراعى ليصبح بنك التسليف الزراعى والتعاونى في ديسمبر ١٩٤٨ ونتيجة لذلك تم زيادة رأس مال البنك من مليون جنيه الى مليون ونصف مليون جنيه قد ساهمت التعاونيات بنصف قيمة الزيادة في رأس مال البنك وساهمت الحكومة بالنصف الآخر .. كما تم تمثيل الحركة التعاونية بمضوين في مجلس إدارة البنك الذى استمر في دعم الحركة التعاونية بشكل فعال وفى عام ١٩٥٧ تم وضع خطة خمسية لتحويل البنك الى بنك تعاونى بالكامل بحيث يتم في نهايتها الاندماج نهائيا عن التعامل مع الأفراد وقصر معاملات البنك على التعاونيات فقط دون الأفراد .

وفى عام ١٩٦٤ تم تأميم البنك الى مؤسسة عامة سميت بالمؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى في المحافظات طبقا للسياسة التي ترسمها مجالس ادارتها في اطار التخطيط المركزى الذى تضعه المؤسسة وفى حدود الاعتماد المالى المقرر لكل منها ولها استقلالها في العمل عن المؤسسة وشخصية اعتبارية مستقلة .

وقد شهدت تلك الفترة توسعا ملحوظا في منح الائتمان وأضيف ضمان المحصول إلى الضمانات المقبولة من البنك حيث لعبت بنوك المحافظات الدور الرئيسى في التسويق التعاونى لفالدية العاصلات الزراعية الرئيسية .

وقد قدم البنك خدماته في هذه الفترة للزراع المالكين أو المستأجرين بضمان الملاك وكذا القروض للجمعيات التعاونية الزراعية وتم تعديل اسم البنك كما سبق وإن قلنا إلى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » .

### ٣ - مرحلة الائتمان التعاونى ( ١٩٥٧ - ١٩٧٦ ) :

قدم البنك فيها خدماته لجميع الزراع في القروض الزراعية قصيرة الأجل بضمان المحصول سواء كان المزارع مالكا أو مستأجرا وأستمر يقدم باقى القروض بضمان عقارى ولكن أهم ملامح هذه المرحلة كان اشتراط أن يكون المزارع المقترض عضوا في جمعية تعاونية وهو ساعد على انتشار تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية وزيادة حجم عضويتها حتى غطت جميع العائزين الزراعيين في مصر .

وخلال هذه المرحلة أيضا .. نفذ برنامج الائتمان التعاونى الزراعى منذ ١٩٥٧ والذى كان مخططا فيه أن يتحول البنك الى بنك تعاونى ١٠٠٪ في نهاية ١٩٦١ إلا أن ذلك لم يتحقق حيث تم تأميم البنك وتملكت الحكومة جميع أسهمه بعد قرارات التحول الاشتراكى ١٩٦١

### ٤ - مرحلة الائتمان الزراعى المملوك : ( ١٩٧٦ - ١٩٨٧ )

بداية هذه الفترة ١٩٧٦ وقد شهدت صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لتوفير التمويل اللازم للنشاط لزراعى حيث تدخلت في هذه الفترة العمل والمسئوليات بين بنك التسليف الزراعى وبين الجمعية التعاونية



الزراعية الأم الذي جعل مسؤوليات الخدمات الائتمانية غير محدودة وغير محصورة وفقدت التعاونيات كثيراً من اختصاصاتها وأنصرفت التعاونيات عن دورها الأساسي في تنمية الانتاج الزراعي وأختصر نشاطها على توزيع مستلزمات الانتاج وقد هيات هذه المرحلة انشاء صرح التئاني زراعي يقع في قمته البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي باعتباره هيئة عامة قابضة تتولى المهام والأغراض التي حددها القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ والذي استهدفت ما يلي

١ - تطوير أغراض البنك الرئيسي وبنوك المحافظات لكي تتأكد صفتها كبنوك للتنمية في القطاع الزراعي وليست مجرد بنوك للتسليف وبذلك أصبح مسؤولاً عن تمويل مختلف أغراض وأنشطة القطاع الزراعي .

٢ - تأكيد مسؤولية بنوك التنمية عن تمويل وتوفير مستلزمات الانتاج من مصادرها وفقاً للاحتياجات الفعلية للانتاج الزراعي وكذلك مسؤولياتها عن توزيعها على الزراع من خلال مندوبياتها أو من خلال الجمعيات .. وقد أقتضى ذلك تعميم نظام بنوك القرى والمندوبيات .

٣ - تشجيع الوعي الادعاري لدى الزراع وتوفير الخدمات المصرفية على مستوى القرى .

٤ - خدمة أغراض تصريف حاصلات الزراع بما يحقق النفع العام .

وقد تبع صدور القانون تدرج الوحدات المصرفية الآتية وتبعيةها للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .

عدد	
بنكا في محافظات الجمهورية	١٧
قرى في مراكز المحافظات	١٤٢
بنك قرية	٧٩٢
مندوبية في قرى الجمهورية	٤٣٧

وكان من سمات التطور خلال هذه المرحلة انتشار أجهزة بنوك المحافظات على مستوى القرى .. وإنشاء جهاز وظيفي قادر على أداء الأعمال الائتمانية والمصرفية وما استتبعه ذلك من زيادة عدد العاملين على ما يزيد عن ٤٠ ألف في تلك الوحدات الاقتصادية المتيرة في كافة أنحاء الجمهورية ووضع نظام تدريب وتأهيل متقدم لهؤلاء العاملين للارتقاء بمستوى الأداء على الخدمات الائتمانية فور تقديمهم لبنوك القرى .. وكان من نتيجة التيسيرات التي قررها البنك امتصاص جميع التراكبات والمتأخرات وبذلك تم محو مشكلة « المديونية الزراعية » ذلك بالإضافة الى انحسار تراكبات الخسائر التي حاقت بميزانيات بنوك المحافظات وبدأت بعد ذلك مرحلة انطلاق جديدة ( ٣٨ ) .

#### ● مرحلة تحديث الائتمان ( ١٩٨٧ ) :

تطورت استراتيجية البنك من مجرد منح السلف الزراعية وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعية الى قيام البنك بدوره في إحداث التنمية في القطاع الزراعي عن طريق ربط نشاط البنك بخطة التنمية للقطاع الزراعي .

وقد أبرزت الخطة الخمسية ( ٨٧ / ٩٢ ) أن الاستثمارات المطلوبة للقطاع الزراعي تبلغ ١٢,٥ مليار جنيه تمثل احتياجات القطاع الخاص والتعاوني ما يزيد عن ٦٠ ٪ منها أي حوالي ٧ مليار جنيه أو أن قطاع الزراعة هو أساسا قطاع خاص سواء كعائلتين للأراضي الزراعية أو منتجين للثروة الحيوانية والسكنية .

#### الاستراتيجية الجديدة :

وقد تضمنت الاستراتيجية بعض الأسس التالية ...

• تحول البنك من موزع لمستلزمات الانتاج الى بنك يقوم بالأعمال الائتمانية والمصرفية فقط . وإتاحة الفرصة كاملة للقطاع المتأوني والخاص للقيام ببيع مستلزمات الانتاج واستيراد الذرة .

• منح القروض للمزارعين بالسهولة والسرعة المناسبة لتغطية احتياجات الانتاج وذلك عن طريق تبسيط اجراءات منح القروض للمزارعين ومنح سلطات أكبر لبنوك القرى بحيث تصبح قادرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

• الربط بين نتائج البحوث والارشاد الزراعي والتمويل بحيث تصبح جميع هذه العناصر أداة لتقديم خدمة متكاملة للمزارع بهدف زيادة انتاجه وزيادة دخله وبالتالي زيادة دخل الدولة .

• إدخال المجالات المختلفة للأعمال المرتبطة بالزراعة في عمل البنك بدلا من الاقتصار على المشروعات التقليدية الحالية .

( أ ) مشروعات تحسين التربة وخدمة مهد البذرة وتشمل الصرف المغطى والتسوية بالليزر .

( ب ) مشروعات استصلاح واستزراع الأراضي وتطوير نظم الري .

( جـ ) مشروعات ميكنة الزراعة وتشمل :

إدخال الزراعة الآلية في عمليات الزراعة وخدمة المعاصيل ومكافحة الآفات والحصاد والدارس .. وكذلك انشاء الورش اللازمة لعمليات الصيانة والاصلاح لهذه الآلات عن طريق قروض البنك

( د ) المشروعات المتكاملة للانتاج الحيواني وتشمل :

• تحسين السلالات عن طريق التلقيح الصناعي .

• تكوين الأعلاف من انتاج المزارع نفسه مع بعض الإضافات البسيطة الغير مكلفة .

• تحسين عمليات تصنيع منتجات الألبان .

• تمويل مراحل المبرور القومي للبتلو .

• إيجاد قنوات لتسويق المنتجات الحيوانية .

( هـ ) استكمال حلقات مشروعات الدواجن لانتاج اللحم والبيض بحيث تتكامل بدءا من مزارع الأمهات وصولا الى المجازر والتسويق .

و- مشروعات التصنيع الزراعي الصغيرة :

• تجفيف الفواكه .

• تنظيف وتعبئة المعاصيل مثل الفول والعدس .

ز - مشروعات الثروة السمكية :

- ألقاص تربية الأسماك .
- مزارع السمك المكثفة .
- تدريب أجهزة البنك على جميع المستويات بدءاً بمستوى بنك القرية لتصبح قادرة على أداء الخدمة للمزارع وفتح مجالات جديدة لمشروعات تؤدي لأحداث التنمية الزراعية أساساً وزيادة الانتاج ،

### ● انظر تفاصيل استراتيجية

البنك في نهاية الكتاب

( الملاحق )

### ● دور البنك في التنمية :

لا شك أن صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وما يتبعه من بنوك القرى .. كان من بين أهدافه إقامة هيكل مصرفى متدرج يساهم فى تطوير المجتمع الريفى إلا أن بنوك القرى فى بداية انشائها قد ركزت على تطوير العمل المصرفى وبخاصة فيما يتعلق بعمليات المنح والساداد بدرجة أكبر من تركيزها على المشاركة فى عمليات التنمية الزراعية .

وقد أوضحت نتائج التطبيق أن أحداث التنمية الزراعية بالشكل المطلوب لا يمكن أن يتم بمعزل عن النشاط المصرفى .. ومن ذلك أتضح صعوبة الفصل بين قيام البنك بتوسيع قاعدة نشاطه المصرفى دون الدخول بشكل فعال فى عمليات التنمية الريفية .. وعلى ضوء ذلك فقد اتجهت بنوك القرى نحو توسيع قاعدة تمويلها لمشروعات التنمية الزراعية وبصفة خاصة كل من مشروعات تنمية الحيوانات ومشروعات ادخال الميكنة الزراعية وبالتالي التوسع فى القروض الاستثمارية بصفة عامة بهدف تحقيق انطلاقة فى مجال التنمية الريفية غير التقليدية .

هذا وتعدد صور علاقات بنوك التنمية بالمنتجين وفقاً لطبيعة التعامل والخدمات التى يؤديها لهم وكان لتنظيم أساليب التعامل فى منح القروض وتحصيلها وانضباط حساباتهم فضلاً عن نظم قبول الودائع والمدخرات أثرها فى تحقيق ما يأتى :

١ - تزايد حجم تعامل الزراع مع البنك فى مختلف أنواع القروض الزراعية والاستثمارية من ( ٦٥٢ ) مليون جنيه فى عام ٨١ / ٨٢ الى ( ٢١١٧ ) مليون جنيه عام ٨٨ / ٨٩ بزيادة قدرها ٢٢٦٤ مليون جنيه بنسبة ٣٧٧ ٪ مما يعكس تزايد ثقة الزراع فى أجهزة البنك .

وأشارت أحد الدراسات الصادرة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عام ٨٨ أن التزام البنك بتوفير القروض الزراعية الهيئية والنقدية بالقدر المتاح فى الموعد المناسب ساعد على زيادة الانتاج وبالتالي زيادة دخل المزارع .. وهذا يعنى الاسهام فى دفع عجلة التنمية .

وأوضحت نفس الدراسة السابقة أن بنك القرية يقدم فى المتوسط ٧٨١٥ فدانا وحوالى ٣٧٢٤ حائز لارض زراعية .

- كما تقدم المندوبية في المتوسط حوالى ٦٦١ حائزاً وسجلت أحد الدراسات الصادرة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عام ( ٨٨ ) الاقبال المتزايد نحو التعامل مع البنك فى الحسابات الجارية من جانب المحليات والشخصيات الاعتبارية مع ضآلتها واتجاهها نحو التناقص فى حسابات الأفراد والجمعيات التعاونية الزراعية نتيجة ايقاف البنك المركزى تعامل بنوك القرى فى الحسابات الجارية للأفراد .

وتغير نتائج نفس الدراسة السابقة الى وجود زيادة سنوية معنوية أحصائيا فى اجمالى الحركة المصرفية يقدر بنحو ( ٧٩.٢ ) مليون جنيه وزيادة عدد المعاملين بنحو ( ١١٩.٢ ) ألف عميل سنويا - وزيادة أرصدة الحركة المصرفية من ١١ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى ٧.٩ مليون جنيه عام ١٩٨٦ ) مما يؤكد نجاح بنوك القرى الادخارى والمصرفى بين المزارعين وزيادة مدخراتهم .

هذا وقد بلغ حجم ودائع ومدخرات الفلاحين فى بنوك القرى ١٣٠٠ مليون عام ( ٨٨ ) / ( ٨٩ ) .

هذا ويقوم البنك بتوفير القروض العينية بزيادة مستمرة رغم ثبات المساحة المبنزوعة بهدف الوصول الى القدر الملالم لاحتياجات الزراعة .. وتلخذ عليه بعض الدراسات الصادرة من الادارة المركزية للتقاوى ( ١٩٨٨ ) عدم توفيره التقاوى بالقدر الكافى بالنسبة للمصحح والأرز والاذرة والاعتماد على التنقية الذاتية من جانب المزارعين .

وتشير الارلام الصادرة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لعام ( ٨٨ - ١٩٨٩ ) الى ارتفاع نسبة السداد على مستوى مختلف الانشطة ٩٢ ٪ بينما بلغت نسبة القروض الزراعية ٩٩.٥ ٪ .

ورغبة من البنك فى حماية الزراع من تجار الحاصلات بعد الحصاد فقد بادر الى وضع أسلوب لاستلام انتاج الزراع اختياريا بسعر محدد يشجع المزارع على التوريد .. كما أن البنك لم يلجأ لاسلوب اجراءات نزع الملكية والبيع رغم تعدد المشروعات المتعثرة فى كثير من الحالات ولم يحدث ذلك إلا فى ٥ حالات فردية التست بطرؤف استثنائية .

وقد تبنى البنك مشروع الانتاج الزراعى والائتمان الذى يهدف الى زيادة الانتاج الزراعى وزيادة دخل الفلاح عن طريق ربط سياسة الائتمان بتطبيق نتائج البحوث من خلال أجهزة متطورة للإشراد الزراعى الذى يقوم البنك بتحمل اعباء هذا المشروع كاملة سواء من حيث التدريب أو الانتقال أو الحوافز للعاملين به من خارج البنك من أجهزة الارشاد وغيره الزراعة .

ولفة الأرقام خير شاهد على ما تم من انجاز وتطویر فى مجال التدريب .. فقد ارتفع عدد الدورات المقامة عام ( ٨٨ - ٨٩ ) الى ٣٣١ دورة فى مقابل ٢٥٦ دورة عام ( ٨٧ - ٨٨ ) و٧٦ دورة فى عام ( ٨٦ - ٨٧ ) .

كذلك بلغت عدد المتدربين عام ( ٨٨ - ٨٩ ) ٦٣٩٠ متدربا فى مقابل ٥٠٧٥ متدربا عام ( ٨٧ - ٨٨ ) ، ٨٠٦ متدربين فى عام ( ٨٦ - ٨٧ ) .

وقد شملت هذه الدورات مجالات التدريب المركزى والمشارك والمحللى والبمئات الداخلية والخارجية وتدريب الدول العربية الصديقة ( ٢٨ ) .

### جدول رقم ( ٩ )

• والجدول التالي يوضح القيم المتوقعة لأهم القروض عام ٢٠٠٠ بالأسعار الجارية .

أجمالي القروض	٣٣٤٧ مليون جنيه
القروض الزراعية	٨٦٢ مليون جنيه
اجمالي القروض الاستثمارية	٢٤٨٤ مليون جنيه
متوسط نصيب الفرد من القروض الزراعية	١٤٥ جنيه
أجمالي الحركة المصرفية	١٧٥١ مليون جنيه
حسابات جارية	٥٥٤ مليون جنيه
الادخار ودقاتر التوفير	٤٥٢ مليون جنيه
حجم الودائع	٦٧١ مليون جنيه
أجمالي المتعاملين في الحركة المصرفية	٣٦٨٨ مليون متعامل

• المصدر :

- رسالة ماجستير • دور بنوك القرى في التنمية الريفية • ١٩٨٨

- كلية الزراعة جامعة عين شمس - محمد عبد المهن هلال .

### تمويل صغار الزراع

ويخطئه من يتصور أن الائتمان الزراعي ما يزال قاصراً على إزالة بعض المعوقات التمويلية التي تقابل المزارع .. فلقد تغير هذا المفهوم وأصبح الائتمان يعد أحد العناصر الرئيسية لتحديث الزراعة من خلال تمويله لتكاليف التكنولوجيا الحديثة والملائمة للمزارع المصري .

والائتمان الزراعي بمفرده لن يحقق العلاج المطلوب لزيادة انتاجية المزارع أو زيادة دخله .. فهذا يعتمد على تحقيق مجموعة عوامل أساسية تنحصر في استغلال الموارد الأرضية والمالية واستخدام التكنولوجيا الحديثة والملائمة وتوافر مستلزمات الانتاج الزراعي وتوزيعها من خلال نظام تسويق فعال وتوافر الخدمات الإرشادية ووجود نظام ائتمان فعال يوفر تمويل توصيات البحوث الزراعية ويرتبط بالإرشاد ووجود نظام تسويق كفء للحاصلات الزراعية .

ولم يعد خافياً أمام المسؤولين عن التخطيط والتنفيذ وجود تلك المشكلة الصعبة التي تتمثل في قصور توزيع التمويل الزراعي لصغار المزارعين والذين يشكلون السواد الأعظم من المزارعين في بلادنا .

ولقد أدركت كل دول العالم الثالث ومنها مصر هذه الحقيقة وسعت إلى معالجة المشكلة وقد حققت بعض هذه الدول قدراً ملموساً من النجاح وأخفق البعض الآخر حيث أنه عالج هذه المشكلة على حساب قطاعات أخرى .

هذا وتمثل مشكلة عدم كفاءة مؤسسات التمويل الزراعي لصغار المنتجين في عدة عوامل أهمها ...

- أن النزول بالتمويل إلى مستوى صغار المزارعين بالقرى أمر مكلف من الناحية المادية والإدارية طبقاً للقواعد والمقاييس المصرفية .
  - معظم هؤلاء الزراع لا تتوفر لهم الضمانات التقليدية التي تتطلبها عمليات الائتمان المصرفي .
  - معظم القائمين على مؤسسات التمويل الزراعي يدول العالم الثالث لا يدركون المفهوم الحقيقي لأهمية التمويل الزراعي وتمويل صغار المزارعين بصفة خاصة .
  - معظم مؤسسات التمويل الزراعي لا تتوفر بها الكوادر الإدارية والمصرفية التي تستطيع تنفيذ برامج ائتمان لتمويل صغار الزراع بكفاءة وتطوير هذه البرامج .
  - بطء الإجراءات وتقيدها .
  - ضعف رؤوس أموال مؤسسات التمويل الزراعي .
  - عدم توافر التمويل الكافي والمناسب .
- إن الواقع على أنسب وأكفأ أسلوب لتقديم الائتمان الفعال في البلدان النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة أمراً يتطلب إجابة على السؤالين التاليين ...

١ - هل تقتصر مؤسسات التمويل الزراعي على التخصص في تقديم الائتمان فقط أو تكون مؤسسات متعددة الأغراض بتقديم الخدمات التسويقية .. وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعي ، والقيام ببعض الخدمات الأخرى بجانب الخدمات الائتمانية ؟

٢ - كيف تتعامل هذه المؤسسات مع صغار المزارعين الذين يمثلون الغالبية العظمى من الزراع ؟

وللاجابة على هذين السؤالين نقول .. أن بدء تخصص مؤسسات التمويل الزراعي في تقديم الائتمان النقدي فقط لا زال محل جدل كبير .. وإنه لازالت بعض الأنظمة يميل إلى تفضيل مبدأ تعدد الأغراض حيث مازالت هذه الأنظمة تعتبر أن الائتمان العيني الذي يتمثل في مستلزمات الانتاج التي تؤديها وأن الائتمان العيني الذي يتمثل في مستلزمات الانتاج ضمن استخدام الائتمان في القرض المخصص له في الوقت المناسب من ناحية .. ويضمن التحصيل من ناحية أخرى عند خصم قيمته من أمان المحاصيل المصوقة ويؤكد سهولة إدارة الائتمان وقلة تكلفته في نفس الوقت !

ونظراً لأن لكل نظام منها مزاياه ومساكله .. فإن الواقع والتجارب تؤكد وجود النظامين معاً إلا أن مزايا تقديم الائتمان من خلال المؤسسات متعددة الأغراض يزيد من مشاكل إدارة الائتمان بها !

ونظراً لعدم الإجابة على هذين السؤالين في مصر بوضوح ونسيم فإن أول دراسة عن التمويل الزراعي في مصر ( والتي أعدها البنك بالتعاون مع إدارة البحوث الاقتصادية بوزارة الزراعة ) قد أكدت أن ٧٧,٥ ٪ من جملة القروض المنصرفة خلال ( ٨٧ / ١٩٨٨ ) قد اتجهت إلى مشروعات الانتاج الحيواني والميكنة .. ومعنى ذلك ببساطة شديدة أن غالبية قروض البنك قد ذهبت إلى كبار المزارعين وليس صغارهم وهذا يتنافى مع واقع الزراعة

المصرية الذي يؤكد أن السواد الأعظم بها من صفار المزارعين حيث تؤكد الإحصائيات بما لا يدع مجالاً للشك بأن ٩٥ ٪ من المزارعين في بلادنا يملكون هـ الدنة فأقل .

من ناحية أخرى أوضحت إحدى الدراسات أن المقررات السائدة النرويجية والفوسفاكية للحاصلات الرئيسية لم تتغير منذ عام ١٩٧٣ .. كما أن تلك المقررات لا تعكس اختلافات الزرع من حيث جدارتهم الانتاجية ودرجة استخدامهم أو تكيفهم لاستخدام عناصر الانتاج المتغيرة بالنسبة لوحدة المساحة الأرضية أو بمعنى آخر فإنها تقوم على افتراض تماثل الكفاءة الانتاجية والاقتصادية للزرع وهو الافتراض خاطئ حيث أتضح من بعض الدراسات أن نسبة كبيرة من الزرع تلبأ إلى السوق السوداء لتدبير احتياجاتها الفعلية من مستلزمات الانتاج وبخاصة الأسمدة ولعل هذه المواقف تؤثر على كفاءة استخدام القروض القصيرة المنصرفة في هذا الصدد ( ٢٩ ) .

### جدول رقم ( ١٠ )

الجدول التالي يوضح : تطور مليون جنيه قروض الزراعات النبلية ( ٦٥ -  
( ١٩٨٦ )

السنوات قروض جنيئة	قروض تقديية	اجمالى قروض الزراعات النبلية	نسبة القروض الصنعية ( ٪ )	نسبة القروض النقدية ( ٪ )
١٩٦٥	٤٧,١	٧١,١	٦٦,٢	٣٣,٨
١٩٧٠	٤٩,٨	٧٣,٥	٦٧,٨	٣٢,٢
١٩٧٥	٤٩,٣	٧٨,٦	٦٢,٧	٣٧,٣
١٩٨١	١٠٤,٦	٣١١,٧	٤٩,٤	٥٠,٦
٨٦ / ٨٩	٢١٩	٤٠٤,٩	٥٤,١	٤٥,٩

• المصدر : - جمعت وحسبت من  
البنك الرئيسى للتنمية والاقتمان الزراعى - سجلات ادارة الاحصاء .



**جدول رقم ( ١١ )**  
**تطور نسبة مساهمة الائتمان في**  
**تمويل التكاليف المدفوعة للحاصلات الحقلية المختلفة ( % )**

الحاصلات السنوات	القمح	الفول	القطن	الأرز	العدس	الأذرة
١٩٦٥	٩٢,٤٥	٢٨,٨٤	١٢,٢٩	٧١,٨٢	٣٢	٦٠,٥
١٩٧٠	٤٨,٩٧	٣٧,٢٤	٩,٩١	٣٤,١١	٦٩,٩٨	٣٤,٤
١٩٧٥	٢١,٣٢	٢٠,٣٦	٦٢,٤٢	٢٠,١٢	٣٠,٦٧	١٧,١
١٩٨٠	٢٥,٢٩	٢٣,٣٦	١٤٦,٠١	٢٢,٢٦	٣٩,٦٨	١٢,٨
١٩٨٥	٢٩,٠٠	٢٢,٢٥	١١٤,٧	٣٢,٩	٥٨,٦	٢٠,٧

● التكاليف المدفوعة : اجسالى التكاليف للتطوير - ( تكلفة العمل الاخرى + الاسمدة العضوية )

● المصدر : -

- ١ - وزارة الزراعة - الادارة المركزية لشئون الاقتصاد الزراعى - ادارة الاحصاء .
- ٢ - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ادارة الاحصاء .

بالنسبة للقروض الاستثمارية يتضح أيضا من خلال توزيع هيكلها .. أن النمط التوزيعي لها يؤدي الى التركيز على تنمية أحد القطاعات ( الثروة الحيوانية ) دون باقي القطاعات .

ومن المعلوم أن ذلك يؤدي الى احداث تنمية اقتصادية غير متوازنة تتعرض لكثير من المشاكل والعقبات وقد تؤدي الى نتائج عكسية في المدى الطويل فعلى سبيل المثال فإن ذلك التوسع في تمويل مفروعات الانتاج الحيوانى والانتاج الداجنى لم يصاحبه أى توسع مشابه أو مماثل للمفروعات التسويقية الخاصة بتلك المنتجات رغم توافر مهيئات تمويل هذه الأنظمة لدى البنك وتفجيج الدولة لقيامها ولكن يقابل ذلك احياء المستثمرين عن استخدامها وبالتالي تعرض تلك الصناعة للتقلبات السوقية وعدم قدرتها على تنظيم المعروض والمحافظة على المستويات السعرية المناسبة .

كما أن حجم المنصرف من القروض الاستثمارية طويلة الأجل لمفروعات استصلاح الأراضى لا يتناسب بأى حال من الأحوال مع المستهدف أنجازها بواسطة القطاع الخاص والتعاونى في مجال استصلاح الأراضى الصحراوية .





**جدول رقم ( ١٢ ) ( ١١ )**  
**توزيع القروض الاستثمارية طبقاً لأغراضها المختلفة**  
**خلال الفترة ١٩٧٦ - ٨٧ / ١٩٨٨**

مليون جنيه

السنة	ثروة حيوانية	ثروة داجنة	استصلاح أراضي	آلات زراعية
١٩٧٦	٨,٦	—	—	٢,٢
٨١ / ٨٠	٧٩,٢	٢٧,٥	٢	٢٠,٧
٨٥ / ٨٤	٤٦٩	١٤٢,٦	١, —	٨٩,٤
٨٨ / ٨٧	٩٢٦	١٧٢,٦	٢,١	١٢٩,٦

١ - تكمل هذه القروض كل من القروض التشغيلية قصيرة الأجل وطويلة الأجل

● المصدر :

البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . سجلات ادارة التخطيط والائتمان بيانات غير منشورة .

وعلى الجانب الآخر .. يعكس توزيع القروض الاستثمارية متوسطة الأجل بين المحافظات التفاوت الكبير فى تخصيص التمويل اللازم بين تلك المحافظات الأمر الذى يشير الى تفاوت كفاءة الجهاز الادارى لبنوك التنمية فى المحافظات ومدى قدرتها على تسويق الائتمان المصرفى متوسط الأجل .. مما يتطلب ضرورة الاهتمام بتطوير برامج ترويج الائتمان والتسويق المصرفى .

**جدول رقم ( ١٣ )**  
**القروض المتوسطة متوسطة الأجل**  
**المنصرفه فى ( ٨٥ - ١٩٨٦ )**

مليون جنيه

المحافظة	المنصرف
البحيرة	٥٤,٨
كفر الشيخ	١٦,٢
دمياط	٨,٧
المنوفية	٤٦,٢
الاسكندرية	٢,٩
الوادى الجديد	٢, —
بنى سويف	١٢,٥

● المصدر : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

## مشروع الإنتاج الزراعي والاكتنام

أزديحت خريطة الزراعة المصرية خلال السنوات الأخيرة بالعديد من المشروعات الأجنبية .. ولأسف أغلب هذه المشاريع لم تحقق الأهداف المنشودة منها لتطوير الريف وزيادة الإنتاج الزراعي .. اللهم إلا عدداً من المشروعات تعد على أصابع اليد .. ومن أبرز هذه المشروعات .. مشروع المزارع الصغير ( والذي أمتد حالياً تحت اسم مشروع الإنتاج الزراعي والاكتنام ) .. ذلك المشروع الذي حقق الكثير لصفار المزارعين والقرية المصرية

وحول هذا المشروع خصص هذا الكتاب فصلاً كاملاً حول تاريخ المشروع وفلسفته وأهدافه وإنجازاته ومشاكله إيماناً منا بالدور الذي أداه في خدمة الزراعة المصرية ودعم مسيرة التنمية الزراعية في بلادنا .

وفي تقديمي أنه لا يمكن أن نبدأ حواراً حول هذا المشروع دون أن نتعرض للسياق التاريخي له .. يقول تاريخ المشروع أنه قد تم توقيع اتفاقية بين بنك التنمية والاكتنام الزراعي والاكتنام ووكالة التنمية الدولية الأمريكية وذلك لمدة خمس سنوات من يوليو ١٩٨٠ إلى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٥ في ثلاث محافظات هي الشرقية والقليوبية وأسيوط وتم ذلك من خلال ٣٨ قرية في المحافظات الثلاث تغطي نحو ١٥٣ قرية وقد بلغت ميزانية المشروع ٣٣,٨٣١ مليون دولار أمريكي منها ٢٥ مليون دولار أمريكي منحة لا ترد من الحكومة الأمريكية بينما ساهمت مصر بـ ٨,٨٣١ مليون دولار أمريكي .

### ● أهداف المشروع :

وقد تركزت أهداف المشروع وفقاً للاتفاقية الموقعة في توفير الخدمات البحثية والاكتنامية والإرشادية لصفار المزارعين في مناطق المشروع وذلك بهدف زيادة الإنتاج وزيادة الدخل بما يسمح لهم بتغطية تكاليف الإنتاج وتحقيق الفرض مجزى من خلال ربط الاكتنام بالتكنولوجيا الحديثة والملائمة والإرشاد الزراعي وإيجاد علاقة وثيقة بين الإرشاد ومركز البحوث الزراعية والجامعات .

وأستطاع المشروع من خلال خطة العمل والبرامج التنفيذية لهذه الخطة إلى تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج الزراعي مما أدى إلى زيادة دخل ( ٦٠ ) ألف مزارع في مناطق المشروع في ٢٢٥ قرية ( ٢٧ ) عن طريق الركائز التالية ....

### ● الاكتنام :

أثبتت نتائج المشروع نجاح أقراض صفار المزارعين بضمان الاحتياج الفعلي لهم وللانتاج ويتم ذلك بناء على التحليل المالي للمزارع لقياس الجدارة الاكتنامية له ومقدرته على السداد » ( وليس على الضمانات المصرفية التقليدية التي تشمل في الضمان العقاري أو ضمان المحصول فقط .

هذا ويتم تقدير حجم القرض المعتمد بما يناسب مع التكلفة الفعلية لمناصر الانتاج  
أو المفروع والتي تتمثل في نتائج البحوث الزراعية وهو ما يطلق عليه حزمة التوسيات

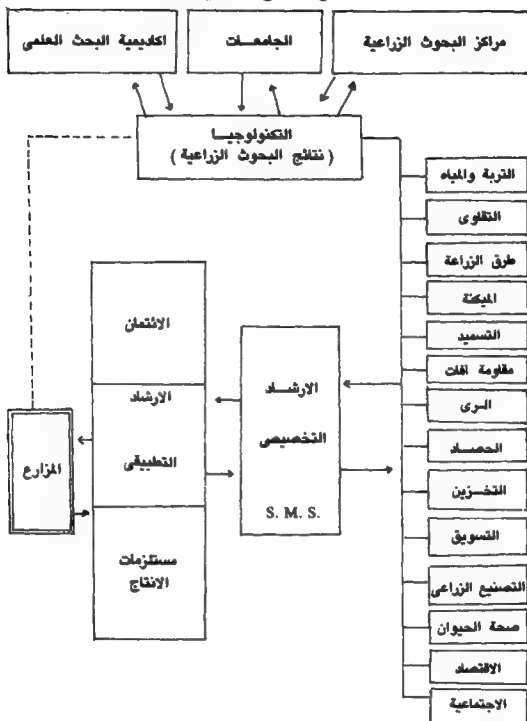
وببساطة شديدة يمكن أن نحدد شروط وقواعد منح القروض لصغار المزارعين فيما  
يلي ....

- ١ - المنصر الشخصي .
- ٢ - المركز المالي وقطوره ودرجة التقدم .
- ٣ - القدرة على السداد .
- ٤ - الغرض من القرض
- ٥ - الضمانات

ويتولى أخصائي التحليل المالي دراسة عناصر الائتمان الغمصة بالتحليل للوقوف  
على مدى الجدارة الائتمانية للمقترض وان الائتمان سوف يساعده على زيادة انتاجه  
وعلى تسويق هذا الانتاج بأنسب الأسعار بما يحقق له زيادة في الدخل الذي يغطي  
تكاليف الانتاج وسداد أقساط القرض فوائده وتحقيق سيولة نقدية معقولة تتفق مع عائد  
الفرصة البديلة لاستثمار رأس المال ( ٢٨ ) .



رسم توضيحي يوضح فلسفة  
المشروع المزارع الصغير وأهدافه



● المصدر :

- دراسة مستهدفات مشروع الانتاج الزراعي والائتمان عام ١٩٨٩  
- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .

جدول رقم ( ١٤ )

والجدول التالي يوضح :

« المقررات الائتمانية لبعض المحاصيل قبل تنفيذ المشروع وبعد تنفيذه »

المحصول	سلف الخدمة قبل المشروع جنيه	سلف الخدمة بعد المشروع جنيه	التكاليف العملية جنيه	الايراد جنيه
القمح	٣٧	١٧٥	٤٥٠	٧٢٠
الأرز	٤	٥٧	٢٠٧	٥٠٠
الذرة	٢٠	١٧٠	٢٢٩	٥٠٠
فول بلدى	٢٠	٩١	٢٨٠	٤٨٠
فول صويا	٨	٥٩	١٤٠	٤٥٠
الصدس	٢٠	١٠٢	٣٠٦	٧٢٠
قصب السكر	٢٥	٧٦	١٦٢	٢٢٢
الطماطم	٤٢٠	٦٩٥	٦٦٠	٩١٢
بطيخ وشمام	—	٢٠٨	٥٨٦	١٢٠٠
الكردييه	—	١١٢	٦٤٢	٢٥٠٠
موالح	—	٣٢٨	٢٨٤	١٢٠٠
الموز	٢٥	٢٤٨	٥٩٨	١٥٠٠
العنب	٥٠	٥٢٠	١٤٦٠	٤٨٠٠
الأرضى	٢٤٠	٢٨٢	٦٩٥	٢٢٠٠
العنب السلك	٤١٠	٦٦٦	٦٩٥	٢٥٠٠

● المصدر :

— دراسة مستهدفات مشروع الانتاج الزراعى والائتمان فى التنمية الاقتصادية ١٩٨٩ .

— البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى .

● ونتيجة لمنح الائتمان بأسلوب منح المشروع .. فقد زادت متوسطات انتاجية الفدان الواحد لصغار المزارعين فى المحاصيل على الوجه التالى : —

جدول رقم ( ١٥ )

— العدى	من ٣ أردب الى ٥ أردب للفدان
— الذرة	من ١٠ أردب الى ٢٠ أردب للفدان
— القمح	من ١٠ أردب الى ١٥ أردب للفدان
— الأرز	من ٢,١ طن الى ٣ طن للفدان
— الطماطم	من ١٠ الى ٢٠
— الموالح	من ٨ الى ١٢

● نفس المصدر السابق

وبعد أن استعرضنا جدول المقررات الائتمانية لبعض المحاصيل قبل تنفيذ المشروع وبمده والإيرادات المحققة والزيادات المحققة في متوططات انتاجية الفدان الواحد من المحاصيل لصغار المزارعين في مناطق المشروع والرسم التوضيحي الذي يوضح فلسفة المشروع وأهدافه - نعود مرة أخرى للتحدث بشيء من التفصيل حول قواعد وشروط منح الائتمان لصغار المزارعين في إطار مشروع المزارع الصغير -

## ● أولاً العنصر الشخصي :

العنصر الشخصي هو أهم العناصر الائتمانية المحدد على أساسها منح القروض في إطار المشروع .. والشخص المسئول الذي يتصف سلوكه بالانضباط والاستقامة هو أمر مطلوب مسبقاً للقرض السليم والتحليل الائتماني في إطار المشروع يشمل تقييم دقيق لسجلات العميل المالية ومقدرته على إدارة مختلف أنشطته ما لم يكن لدى الطرف المقرض معرفة شخصية بطالب القرض ومدى مقدرته على إدارة أنشطته -  
والإرشادات التالية يؤخذها المشروع في الاعتبار عند الاستعلاء عن المزارع -

### ١ - شخصية العميل :

طالب القرض يجب أن يكون ذو سمعة طيبة بالقرية وأن يكون محللاً للمشقة -  
( أ ) المعلومات بطالب القرض .. وكذلك قائمة المركز المالي تدون بدقة بمعرفة طالب القرض -  
( ب ) أن يكون المزارع منتظم السداد في معاملاته السابقة مع بنك القرية إلا إذا كان هناك سبباً خارجياً عن إرادته -

### ٢ - خبرة العمل ومقدرته :

لا شك أن المقدرة الإدارية للعميل لها أهمية كبرى فهي التي تحدد ما إذا كان المشروع سينجح أولاً .. والاقتراض في المشروع يهتم بهذا الشرط عند الاقتراض .. وهو يقدر في بعض الأحيان الظروف التي تكون خارجة عن إرادة المزارع والتي تسبب في تراكم ديونه أو في عدم تطور مركزه المالي وكلما زادت خبرة المزارع زادت مقدرته على السداد .. وليس هناك عامل يزيد أهمية عن هذا العامل حين يتم تحليل ربحية المشروع ودراسته إيراداته ومصروفاته -

## ● ثانياً المركز المالي وتطوره :

المركز المالي لطالب القرض من المزارعين يجري بقيمته من مراجعة مراكز قوائم مراكزه المالية السابقة بالبنك -

## ● ثالثا المقدرة على السداد :

مقدرة طالب القرض على سداد قرض صغير مثلا لمستلزمات الانتاج .. يتم الوقوف عليها في إطار المشروع من المقابلة مع طالب القرض واستكمال الطلب المقدم .

وفي هذا الصدد أجرى المشروع دراسة حول مقدرة « المزارعين على السداد » .. وأوضحت أن العوامل التي تؤثر على مقدرة المزارعين على السداد تتوقف على عدة عوامل يمكن تعديدها فيما يلي

- ١ - نوع العمليات ( التشغيل ) -
- ٢ - الانتاج - المحصول - الجودة - الأسعار -
- ٣ - حجم الأعمال -
- ٤ - التخطيط الجيد -
- ٥ - التسويق -

### ١ - نوع العمليات ( التشغيل )

عادة ما يكسب الفلاحون أكثر اذا ما اتبعوا نفس العمليات التي أثبتت التجارب نجاحها في المنطقة وأثبتت ربحيتها في نفس الظروف المتواجدة في المنطقة .. ولذلك فمن الممكن تفسير السبب في أن المزارعين يلجأون إلى اختيار المشروعات المألوفة في البيئة المحيطة بهم .

### ٢ - الانتاج - المحصول - الجودة - الأسعار :

هذه فعلاً أهم العوامل التي تؤثر في مقدرة المزرعة على سداد القروض وعادة يزيد الدخل بزيادة الانتاج أو المحصول والاستثناء الوحيد هو عندما تكون زيادة الانتاج أو المحصول .

### ٣ - حجم الأعمال :

يرى المشروع أن حجم الأعمال لا يتوقف بالضرورة على المساحة المنزرعة برغم أن المساحة المنزرعة قد تكون مقياس جيد للمقارنة بين مزرعتين في نفس المنطقة وأن الدخل الاجمالي هو مقياس جيد لحجم الأعمال عند مقارنة مزارع مختلف في نفس النوع وفي نفس السنة .

### ٤ - التخطيط الجيد :

عموما المزارع المتخصص من مشروعه والذي يدر عليه ربح كبير والذي يخطط عمله بحيث يحصل على أعلى استخدام للعمل ورأس المال سيكون أكثر قدرة على سداد الديون من شخص آخر .

يعتبر التسويق من العوامل الهامة في نجاح المشروعات أحيانا قد يكون البيع بالسر العالي أفضل من الانتظار ترقبا لسعر أعلى والبيع حينما يكون السعر مناسب وحينما يكون الدفع مؤكداً يؤدي الى اختلافات في العائد وهذا العامل هام للفلاح الذي يبيع اللبن والمنتجات الأخرى السريعة التلف .  
وبالتالى تتطلب أسعارنا تقلبا كبيرا .

### ● أنجازات أخرى للمشروع :

- لم تقتصر انجازات مشروع المزارع الصغير عند هذا الحد فقد تحقق بشراء من التفصيل الانجازات التالية ...  
● بعد مرور العام الأول من المشروع زاد حجم القروض بسرعة لتصل الى ( ٤٥٠ ) ألف جنيه في المتوسط لكل بنك من بنوك القرى التى ينفذ بها المشروع .

● خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ تم التوسع حتى شمل ٥١ بنك قرية وقدم القروض لحوالى ( ٦٠ ) ألف مزارع تم اختيارهم من صغار الزراع الذين لا تتجاوز حيازاتهم الزراعية ه أفدنة ونتيجة لتنفيذ تيسيرات منح الائتمان تم اعطاء قروض زراعية واستثمارية بلغت ٥٧ مليون جنيه .

● كانت نسبة تحصيل القروض الزراعية ١٠٠ ٪ ونسبة تحصيل قروض التنمية ( القصيرة والمتوسطة الأجل ) أكثر من ٩٨ ٪ مما يؤكد سلامة تطبيق هذه القواعد الجديدة لمنح الائتمان ويرجع السبب فى انخفاض نسبة التحصيل فى مجال قروض التنمية ( القصيرة والمتوسطة ) الى بعض الاختناقات التى واجهت الزراع فى تدبير الأعلاف للثروة الحيوانية والداجنة وكذا انخفاض أسعار المنتجات فى بعض الحالات .

● تم تفويض سلطات لمديرى بنوك القرى ولجان الإدارة المزرعية مما يسر حصول الزراع فى مواقع بنوك القرى على قروضهم بالسهولة والسرعة المطلوبة .

● أدخل المشروع أنظمة متطورة تقلل من تكاليف تقديم القرض وتسرع من عملية الموافقة على منحها كما أوضح المشروع أن فرص الاستثمار المجزية تتوافر أيضا لصغار المزارعين .

● استطاع المشروع تدريب مجموعة من الباحثين الائتمانيين لمنح القروض التى لا تعتمد على الضمانات العقارية التى تعتمد على القدرة المالية للمزرعة وللمشروعات الزراعية وتحسب نسب الفوائد بما لا يقترب من نسب السوق ( بحيث تكون كافية لتغطية التكاليف الفعلية للاقراض ) .

● بنوك القرى فى المشروع حفزت المزارعين على زراعة ملكياتهم المستقلة كتجميعات مستخدمين التكنولوجيا الحديثة والملائمة ونقلها من خلال المرشدين الزراعيين والمتخصصين .

● أثبت المشروع بنجاح للبنك ووزارة الزراعة وجهات حكومية أخرى انه بمساعدة الائتمان يمكن زيادة الانتاج الزراعى باستخدام منهج « مشروع المزارع الصغير » .. حيث أن قواعد الائتمان الزراعى التى سار عليها المشروع لم تقف عند حد مد المزارع بجزء



يسير من احتياجاته التمويلية لمساعدته على تخطي بعض الاختناقات أو الموقفات التي يتعرض لها أثناء العمليات الزراعية فقط .. بل كان الائتمان عنصراً أساسياً ورئيسياً بجانب العناصر الأخرى اللازمة لتحديث الزراعة وتعظيم الانتاج الزراعي وذلك من خلال تطوير عمل مؤسسات التمويل الزراعي لكي تعمل على توفير الائتمان اللازم والمناسب لتغطية التكلفة الفعلية المتعلقة بنقل التكنولوجيا الحديثة والمناسبة والتي تتمثل في توصيات نتائج البحوث الزراعية التي لا يتقبلها المزارع عادة .. بسهولة -

ونظراً لنجاح المشروع على هذا النحو فقد قرر البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي في بداية عام ٨٥ توسيع فكرة مشروع انتاجية المزارع الصغير وتطبيقها في ٨ محافظات بالإضافة الى ٣ محافظات النواه ( ٢٨ )



جدول رقم (١٦)  
البيول التالي يوضح تطور أعداد التزاوج ومتوسط الحيازات الموزعة من  
المعاملات الرئيسية مقارنة بمتوسط مساحة التجمعات المستعمرات إلى  
المعاملات المستقلة بمعاملات التوزيعية ، القرية واسيوط خلال الفترة  
١٩٨٩ / ٨٥ - ١٩٨٢ / ٨٧

البيوط			القرى			التوزيعية			مجموع
متوسط مساحة التجمعة	متوسط الحيازات للمستعمرات	عدد تزاوج الطيور	متوسط مساحة التجمعة	متوسط الحيازات للمستعمرات	عدد تزاوج الطيور	متوسط مساحة التجمعة	متوسط الحيازات للمستعمرات	عدد تزاوج الطيور	
لداق	لداق		لداق	لداق		لداق	لداق		
٩١,١	٨٥	٥٢٢	٩٤,٢	٣٢	٦٨١	١٠,١	٥٩	٧٧٢	١٩٨٢ / ٨٧
١٩,٥	١٠,٢	١٧٨٠	٢٤,٣	١٠	٦٤٩	١٩,١	٩٠	١٢٥٢	١٩٨٥ / ٨٤
٩١,١	٩٩	٢٨٢١	٢٤,٣	٥٨	٥٩٨٨	٢٢,٢	٥٨	١٦٠٩	١٩٨٦ / ٨٥
١٩,٢	٩٢	٢٢٢	٨٥	٤٥	١٩	٩٠	٨٧	٣٠	١٩٨٢ / ٨٢
٩١,٢	١٠٠	١٥٨٧	١٠,٨	١٠,٩	٩٠	١٩,٢	١٠,٤	٤٤٧	١٩٨٥ / ٨٤
٩١,٢	٩٩	٢١١١	١٩,٨	٥٩	٧٢٠	١٩,٤	٣٢	١٢٢٢	١٩٨٦ / ٨٥
١,١٥	٩٢	٢١١١	٢٤,٣	٨١	٧٢٠	٢٢,٢	٣٧	١٢٢٢	١٩٨٢ / ٨٢
١٢,٩	١,٧٨	١,٥٢	٢٤,٣	٥١	٢٢١٤	٢١,٢	٢٤	٥٢٥١	١٩٨٥ / ٨٤
٢٢,٢	١٠,٢	١,٥٢	٢٢,٨	٣١	٤٠٠٠	١٠,٧	٢٠	٤٢٢٢	١٩٨٦ / ٨٥
٢٢,٢	١٠,٢	١,٥٢	٢٢,٨	٨٩	٤٢١	٢٠,٤	٢٠	٤٢١	١٩٨٦ / ٨٢
٤٠,٨	٣٨	٨٨٨٧	٢٢,٨	٣٥	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٧	١٤٢٢	١٩٨٦ / ٨٥
٢٨,٦	٩٢	٧٨٢٧	٢٢,٨	٣٠	١٢٢٨	٢٢,٨	٣٧	١٤٢٢	١٩٨٦ / ٨٥
			٢٤,٣	٥٠	١٢٢٨	للمستعمرات			١٩٨٢ / ٨٢
			٤٤,٨	٩٢	٢٢,٨	للمستعمرات			١٩٨٥ / ٨٤
			٢٢,٨	٣١	٥٩	١٤,٨		٣٩	١٩٨٦ / ٨٥
			٢٠,٠	٣٢	١٢٥	٢,٩		١٢٤	١٩٨٢ / ٨٢
			٢٤,٠	٣٤	١٢٤	٨٥		١٤٤	١٩٨٦ / ٨٥

٥ المصدر : سجلات بيوت طيور التوزيعية الطيور - سجلات طيور مستعمرات

## ● دور الارشاد الزراع بالمفروع :

اتبع مفروع المزارع الصغير نظاما خاصا في الافراد الزراعي يعتمد أساسا على التركيز على وصول التوصيات الفنية الزراعية التي ثبت نجاحها في زيادة الانتاجية مختلف المحاصيل الى المزارع مع اقتناؤه بتنفيذها ثم متابعة ذلك والاشراف عليه في الحصول مع توفير الامكانيات المالية اللازمة للمزارع لتنفيذ هذه التوصيات في صورة قروض يتم سدادها بعد جمع المحصول وبذلك يتقلل المفروع بالمزارع من مرحلة الاعتماد على الدولة الى مرحلة الاعتماد على نفسه .

والنتائج التي تحققت بالمفروع غير دليل على قيام هذا الجهاز بالدور الفعال في زيادة الانتاجية المحاصيل على النحو المشار سابقا .

وتم في هذا الصدد تخصيص المرشدين الزراعيين من الادارة العامة للارشاد الزراعي وكذا المرشدين المتخصصين من مركز البحوث الزراعية للميل بالنسبة في تنفيذ اعمال المفروع .. وتم عمل برنامج عمل لمتابعة اعمال المرشدين الزراعيين ووضع النظام اللازم لضمان قيامهم بتنفيذ الخطة الموسوعة بتقديم الخدمة الارشادية للزراع بالكفاءة والسرعة اللازمة لتنفيذ .

ولقد روعي في اختيار المرشدين العاملين بالمفروع على ما يلي ...

( أ ) أن يكون المرشد الزراعي معطرها كاملاً للعمل بالمفروع .

( ب ) أن يكون عمل المرشد اساليا في الحقل وليس في المكتب .

( جـ ) أن يكون لدى المرشد الزراعي المعلومات والمهارات الكافية التي يستطيع أن يرشد بها المزارع وذلك من خلال الحاقه ببرامج التدريب الاساسية والمتخصصة للوصول به الى المستوى المطلوب .

( د ) يتم تدبير وسيلة المواصلات للمرشد الزراعي ليصبح متحركا قادراً على الوصول للمزارع في الحقل .

## ● مسئولية المرشد الزراعي بالمفروع :

١ - يتم تقسيم زمام بنك القرية الى اقسام كل قسم منها مساحته .. فدان تقريبا يقع من أحواض متجاورة ومتراصة ومتكاملة ومعدة بمعالم جغرافية مثل الطرق وقنوات الري والمصارف وتكون هذه المساحة هي منطقة الاشراف المخصصة لكل مرشد من مرشدي المفروع .

٢ - يقوم كل مرشد زراعي بعمل خريطة لمساحته المحددة موضحا بها الحدود والمساحات المحيطة به واسماء المرشدين المسئولين عنها ويحدد داخل الخريطة بطريقة تقريبية وبالأرقام حيازات المزارعين .. ثم يتم عمل كغوف مرفقة تحدد الأرقام وأسماء للعاثرين ومساحاتهم .

٣ - يقوم المرشد الزراعي بتحديد التركيب المحصولي لمنطقة اشرافه كل موسم طبقا للواقع وبالتنسيق مع مدير الجمعية الزراعية التي تلتح منطقته في زمامها .

٤ - يقوم المرشد الزراعي بتحديد التجميعات التي سيعتم تنفيذها وأسماء العاثرين بها ومساحاتهم .

٥ - يقوم المرشد الزراعى بعد تحديد التجميعات التى سيتم تنفيذها واسماء العائلين بها ومساحاتهم بالنوع الزراعيين فى منطقة افراخه بالآتى :

( أ ) تجميع مساحاتهم بقدر الامكان لزراعة محصول واحد فى مجموعات ليسهل ادخال الميكنة واجراء عمليات الخدمة المختلفة والافراخ .

( ب ) تنفيذ التوصيات الفنية الخاصة بكل محصول مع تعريفهم باحتياجات هذه المحاصيل وتكاليفها ومدى توفير مستلزمات الانتاج الميكنة اللازمة لبنك القرية أو امكانية الحصول على القروض النقدية اللازمة لتدبير هذه المستلزمات أولا واداء الخدمة الالية أو عمليات الخدمة المختلفة - كما يفرح لهم الزيادة المتوقعة فى الانتاج والاياردات المتوقعة نتيجة لذلك والفرق بينها وبين المعاملات العادية استناد على الموازونات الاقتصادية لكل محصول والفرقة بالتوصيات الفنية .

٦ - يقوم المرشد الزراعى بحضور العمليات الزراعية المختلفة المطلوب تنفيذها خاصة النماء الخدمة والزراعة والرى ومكافحة الآفات والحصاد وفرح الأساليب والطرق الحديثة لاجراء هذه العمليات والفوائد المترتبة عليها وتصحيح الأخطاء التى قد يقع فيها المزارع عند تطبيقه .

٧ - يقوم المرشد الزراعى بالمرور الدورى أسبوعيا على كل تجميعه من تجميعياته لمتابعة تنفيذ التوصيات وحل المشاكل واكتشاف الاصابات العشوية والمرضية والاشراف على علاجها وتنبيه الزراع لاجراء بعض عمليات الخدمة مثل مواعيد الرى والتسميد وغيرها .

٨ - يقوم المرشد الزراعى بحضور الاجتماعى مع جهاز بنك القرية فى مواعيد محددة مسبقا تكون معروفة للمتابعين الزراعيين والائتمانيين وجهاز ادارة المشروع بالمحافظة .. ويتم خلال هذه الاجتماعات وضع الخطط وحل المشاكل التى قد تعترض التنفيذ وعرض المشاكل التى لا يمكن حلها على المستوى الأعلى لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحلها

٩ - يتم وضع الخطة المزرعية لكل بنك قرية بناء على التركيب المحصولى ومساحة كل مرشد والتى على أساسها يتم وضع الخطة الائتمانية لبنك القرية .

هذا وتتضمن الخطة المزرعية لمساحة كل مرشد ما يلى :

- الاحتياجات من مستلزمات الانتاج والمواعيد المناسبة لتدبيرها وتكاليفها  
- الخدمة المطلوبة لهذه المحاصيل من خدمة آلية وغيرها ومدى توفرها فى القرية أو مصادرها لتغطية كامل زمام المزارعين بالقرية .

- الميكنة اللازمة على مستوى بنك القرية وكيفية ادخالها والاحتياجات التمويلية لها

- المساحات المطلوب اجراء تحسين تربة لها وإلمواعيد المتاحة لاجراء هذا التحسين واسماء المزارعين الذين سيتم اجراء التحسين فى اراضيهم وتكاليف هذه العملية .

- أخذ عينات من المياه الأرتوازية للآبار وتحليلها عن طريق جهاز المشروع بالمحافظة وتتبع النتائج وابلاغ المزارعين بتوصيات التحليل .

- تحديد المساحات التي تحتاج لاجراء عملية تسوية بالليزر سنويا أو في كل موسم والاتصال بجهاز المشروع بالمحافظة لوضعها في برامج التسوية مع تحديد التكاليف لكل مزارع .

- تحديد مساحات بساتين الفاكهة التي تحتاج لاحتلال وتعيد مع تحديد برامج الخدمة طبقا للتوصيات وتكاليفها .

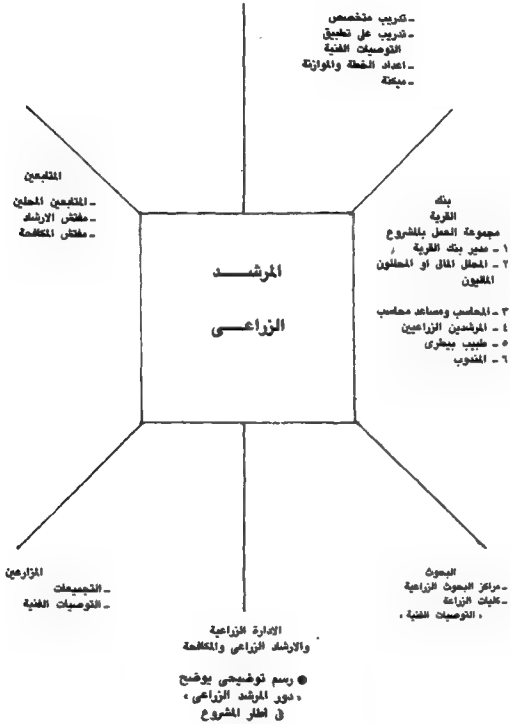
- تحديد المساحات التي تحتاج لادخال طرق الري الحديثة كمساحات أشجار الفاكهة واطار جهاز المحافظة لوضعها في برامج تعديل نظام الري .

- تحديد مستلزمات الانتاج التي يمكن توفيرها عن طريق بنك القرية وتحديد المستلزمات الأخرى الغير متوفرة حتى يمكن توفير قيمتها نقداً .

وبناء على هذه الخطة يصبح لدى كل بنك قرية صورة واضحة على احتياجات الزراع الذين يعمل معهم المشروع في منطقة البنك من مستلزمات الانتاج والتسويل التقدي المطلوب لتنفيذ كافة الأنشطة الموسوعة في الخطة التي على أساسها يمكن لكل بنك قرية وضع الخطة الائتمانية لعملائه من المزارعين طبقا لاحتياجاتهم الفعلية والتي يتبعها امكانية لقيام الفروع بوضع الخطة الائتمانية على مستواها ليصبح بعدئذ لدى المحافظة ثم البنك الرئيس خطة أقرب إلى الواقع الفعلي تؤدي الى زيادة حقيقة للانتاج على المستويين الفردي والقومي لتتابع سلسلة التنمية الاقتصادية الحقيقية لدى الأفراد والوطن ( ٢٨ ) .



## التدريب



● المصدر:

- دراسة أهمية التنسيق والربط بين المؤسسات الإئتمانية والإرشادية والبحثية .
- البعثة الرئيسية للتنمية والإئتمان الزراعي .

## ● مشروع الانتاج الزراعى والائتمان :

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ تم امتداد مشروع المزارع الصغير تحت المسمى الجديد « مشروع الانتاج الزراعى والائتمان » ووقعت فى اطار ذلك اتفاقية بين الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .  
ووفقا للاتفاقية فإن مدة المشروع ٥ سنوات تبدأ من أول اكتوبر ١٩٨٨ وتنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ .

## ● أهداف المشروع :

يهدف المشروع الى زيادة الانتاج الزراعى وما يرتبط به من أنشطة وأعمال وذلك يتبنى منهج علمى يقوم على تكامل أجهزة البحوث والارشاد والائتمان .. ولقد ثبت نجاح هذا المنهج - سابقا - من خلال « مشروع انتاجية المزارع الصغير المصرى الأمريكى » الذى يعتبر هذا المشروع امتدادا له .. كما يرتبط بمستهدفات الدولة فى مجالات اصلاح القطاع الزراعى .

وتحقيقا لهذه الأهداف والمسئوليات وضع المشروع مجموعة أهداف محددة يعمل على تحقيقها عن طريق تدعيم وتطوير نظام الائتمان الزراعى .. وتمثل هذه الأهداف فيما يلى ...

● أن يكون للبنك هيكل رأسامى قوى وفعال وكذلك هيكل تمويلى يتناسب مع حجم النشاط المطلوب لزيادة الانتاج الزراعى والتنمية .

● أن يكون للبنك نظام وادارة يسترشد بالقواعد العالية والموازات التشغيلية والمراجعة المالية ومؤشرات أداء العمل المصرفى وبالتالي ترتفع كفاءة استخدام الأموال بالبنك حتى مستوى بنوك القرى حتى تكون وحدات اقتصادية مستقلة تكون قادرة على تدبير مواردها باعتبارها مراكز التكلفة والايراد لبنوك المحافظات .

● انشاء نظام حديث للمعلومات والحاسبات الآلية يرتبط ارتباطا وثيقا بالحاسبات المالية .

● انشاء نظام متطور لتنمية الموارد البشرية بالبنك لمواجهة الاحتياجات الوظيفية القادرة على احداث التطوير .

والواقع أن تحقيق هذه الاهداف تعنى تدعيم القدرة التمويلية والائتمانية للبنك .. لذلك فقد وضع المشروع أهدافا للبرامج الائتمانية من خلال التنفيذ تسعى إلى :

- ١ - وضع برنامج ائتمانى للاقراض لزيادة الفئات التسليفية لقروض انتاج وتسويق المحاصيل الزراعية كي تتفق مع التكاليف الفعلية طبقا للتوصيات الفنية لنتائج البحوث
- ٢ - فتح قنوات ائتمانية جديدة للاقراض بالبنك تحت مسمى القروض المرتبطة بالزراعة لكى تغطى المجال للقطاع الخاص والتعاونى فى عمليات تسويق وتوزيع وتخزين مستلزمات الانتاج الزراعى تمهيدا لتحويل البنك عن هذا النشاط للقطاع الخاص والتعاونى .

٢ - تطوير وتحسين الخدمة الائتمانية والمصرفية وتسهيلها للفلاح وذلك بوضع شروط مرنة وأفضل لمصالح المتعاملين مع البنك مع منح سلطات وصلاحيات أكبر للأخصائيين الماليين الزراعيين ومديرى بنوك القرى ومديرى الفروع لسرعة الانجاز .

٤ - تطوير خطة الائتمان الزراعى من خلال بنوك القرى لكى تتفق مع استراتيجية الدولة بشأن التنمية الزراعية .

ولتحقيق زيادة الانتاج الزراعى بمناطق المفروع .. قام المفروع بتدعيم نظام الادارة المزرعية الذى ثبت نجاحه من خلال مفروع انتاجية المزارع الصغير المصرى الامريكى والذى يتكون من :

- مدير بنك القرية .
- أخصائى تحليل مالى زراعى أو أكثر .
- محاسب بنك القرية .
- المرشد الزراعى .
- أطباء بيطريين .
- مندوبى مستلزمات انتاج .
- بعض قيادات المزارعين .

وهؤلاء جميعا يعملون كفريق عمل واحد على مستوى بنك القرية ليوذواالى تكامل الخدمات البحثية والارشادية والائتمانية والتسويقية للمزارع تتمثل فى اختيار التوصيات الفنية المناسبة للمحاصيل وتقدير التمويل اللازم طبقا للاحتياج الفعلى

لتكاليف الإنتاج وتوفير مستلزمات الانتاج بأنواع والكميات الملائمة وفى الوقت المناسب .

كما يختص الفريق بوضع خطة لتغطية مختلف الأنشطة على مستوى القرى التى تقع بدائرة زمام بنك القرية .. تتضمن :

- تحديد الأنشطة الزراعية الأخرى بخلاف المحاصيل كالانتاج الحيوانى والدواجن والتصنيع الزراعى والأعمال المتعلقة بالزراعة .

- توفير التوصيات المناسبة التى ستطبق لكل محصول أو نشاط .
- تحويل وترجمة هذه التوصيات الى تكلفة وبرامج عمل ومتابعة وتقييم .
- تحديد الائتمان المينى والنقدى اللازم لهذه التوصيات
- تطوير وتحسين نظام وجهاز تداول وتخزين مستلزمات الانتاج الزراعى بما يضمن توفرها وتوسيلها للمزارعين بالكميات المناسبة والأصناف المطلوبة وبأسعار المناسبة فى الوقت المناسب واعطاء القطاع الخاص والتعاونى دور فعال وحيوى فى توزيع مستلزمات الانتاج .

هذا ويتابع أعمال فرق الادارة المزرعية بدائرة بنوك القرى التى تنفذ المفروع لجنة تنفيذية على مستوى المحافظة تضم جهاز البنك ومديرية الزراعة وممثلين لمركز البحوث أو الجامعات ووزارة الري والطب البيطرى لمتابعة وتقييم أعمال تلك الفرق



- ويعقد فريق الادارة المزرعية اجتماعات أسبوعية لتناول :
  - متابعة تنفيذ الخطة .
  - التعرف على المشاكل والسليبات التي تترش التنفيذ ووضع الحلول لها
  - تقييم خطة العمل وأعداد الخطة التالية .

### ● ميزانية المشروع :

- من الجانب الأمريكى ( ١٣٣ ) مليون دولار أمريكى ( منحة )
- من الجانب المصرى ٢٨٥٠٠٠ ألف جنيه مصرى

### ● مناطق تنفيذ المشروع :

- ١ - دمياط
- ٢ - الدقهلية
- ٣ - الغربية .
- ٤ - الشرقية
- ٥ - المنوفية
- ٦ - كفر الشيخ
- ٧ - الفيوم .
- ٨ - أسيوط
- ٩ - القليوبية
- ١٠ - الجيزة
- ١١ - بنى سويف
- ١٢ - سوهاج
- ١٣ - فرع الوادى الجديد
- ١٤ - فرع الاسكندرية

### ● مستهدفات المشروع :

- تم اختيار ( ٢٠٢ ) بنك قرية لتنفيذ المشروع فى بدايته ويستهدف المشروع أن يتم التطبيق فى نهايته فى ٤٥٠ بنك قرية .. وأن يستفيد من خدماته ٢ مليون مزارع .

### ● انجازات المشروع :

- بلغ جملة الائتمان الغير مدعم والممنوح للمزارعين لتمويل التوصيات الفنية من البنك كالاتى :

١٩٨٨ / ١٢ / ٣١ جنيه مصري حتى ١٩٨٨ / ١٢ / ٣١

١٩٨٩ / ١٢ / ٣١ جنيه مصري حتى ١٩٨٩ / ١٢ / ٣١

وترجع الزيادات الى التطوير الائتماني في سياسة البنك طبقا لاستراتيجية الدولة وكذلك للتدعيم الرأسمالي للبنك بناء على هذه الاتفاقية .. هذا فضلا عن الزيادة في القروض .

- تم تنفيذ ٤٤٧ برنامج تدريبي في مختلف المجالات المتعلقة بأعمال المرفوع .
- تم تدريب ٣٠٠٠ مبرمج زراعي من ٤٠٠٠ مرشد المستهدف للمرفوع .
- تم وضع التصور الخاص بتطوير النظام المحاسبي وتم الانتهاء من اعداد حسابات الاستاذ العام والحسابات المساعدة وقد اعد النظام بحيث يسمح ربطه بالحاسب الآلي في المستقبل القريب إن شاء الله .
- تم تدريب بعض العاملين لتنفيذ نشاط الاعمال المرتبطة بالزراعة .. حيث قد تم الاتفاق على تنفيذ هذا النشاط بفرع واحد لكل بنك من بنوك المحافظات المطبق بها المرفوع .

- تم وضع دليل الائتمان للمرفوع وذلك لتحديد الفلسفة والمنهج العلمي لتنفيذ المرفوع واعقب ذلك وضع دليل الاجراءات التنفيذية للمرفوع .
- تم وضع التصور الخاص بالنظام المحاسبي المطور لنظام بنوك القري .
- تم وضع نظام محاسبي جديد هو الاساسي للمعلومات في النظام الآلي الحديث .
- يتم في إطار المرفوع دائما وضع التوصيات الفنية لموازنة المحاسيل .
- تم ادخال كافة البيانات الخاصة لمجال الخدمات الزراعية على أجهزة الكمبيوتر .
- تم عقد العديد من الدورات المتخصصة للعاملين بالمرفوع لتدريبهم في مجال المعلومات والكمبيوتر وكذلك الاعمال المرتبطة بالزراعة وتم وضع دليل الائتمان لهذا النشاط .

والملاحظ أنه نظراً لما يتطلبه تطبيق مرفوع الانتاج الزراعي والائتمان من تغيير في السياسات بقطاع الزراعة تستهدف تحرير الزراع عن فرض نظام التركيب المحصولي لتحديد المساحات الواجب زراعتها بالمحاصيل المختلفة .. وكذا تحديد مقروحات مستلزمات الانتاج الزراعي التي يتم صرفها لكل محصول .. بالإضافة الى تحديد أسعار بيع المنتجات الزراعية والقيود الموضوعة على استيراد وتداول مستلزمات الانتاج والمعدات الزراعية وتصدير واستيراد الحاصلات الزراعية (١٠)

وانه من المتوقع أن يؤدي تغيير هذه السياسات الى ظهور مجالات جديدة لابد أن تسهلها خدمات البنك الائتمانية وذلك بتقرير خطوط التمانية جديدة لتغطية هذه الانقطة وهي على سبيل المثال تمويل استيراد وتداول الآلات الزراعية المختلفة وتمويل الخدمات التسويقية للمنتجات الزراعية وتقديم القروض بضمان رهن المحاصيل الزراعية وذلك للاستفادة من الطاقات التخزينية المتاحة بالهون والمخازن والمندوبيات القائمة .. هذا بالإضافة الى تمويل الانشطة الجديدة التي ستظهر عند التطبيق والتي يجب على البنك أن يقوم بتقرير خطوط التمانية جديدة لتغطيتها مثل عمليات التصنيع الزراعي لمنتجات الخضار والفاكهة ومصانع انتاج مستلزمات الانتاج المختلفة وعمليات تصنيع

منتجات الالبان والتي ينتظر أن تزدهر عند رفع القيود تحديد اسعار منتجاتها -- بجانب تمويل عمليات تصدير المنتجات الزراعية المختلفة كالخضر والفاكهة ونباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية والتي يمكن لافراد القطاع الخاص والتعاونى أن يسهموا بنصيب كبير فى ازدهارها .

لقد نجح المشروع فى الواقع فى أحداث الربط بين البحث والارشاد والاقتان فى مناطقته فتحقق له هذه النتائج .

لقد أكد نجاح المشروع على حقيقة هامة يجب الا تغيب عن اذهان المسؤولين فى بلادنا وهى أن التنمية الزراعية الحقيقية تتطلب وجود مثلث متساوى الاضلاع من البحث والارشاد والاقتان -- وكل ضلع من هذه الاضلاع الثلاثة ينبغى أن يعمل بكفاءة كبيرة وتنسيق وترباط مع الضلعين الآخرين !

ولقد أستمد المشروع منهجه من العديد من برامج التنمية الزراعية العالمية والتي طبقت فى كثير من دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا وتايلاند والهند وبنجلاديش والتي حققت نجاحا كبيرا فى معدلات التنمية الزراعية . إن الكتابة حول هذا المشروع يطول الحديث عنها ويتشعب ولكفى بالدراسة الأخيرة التى أعدها مجلس الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة عن منطقة غرب آسيا ( عن تقييم برامج ومفروعات التنمية الريفية فى مصر والدورس المستفادة منها ) والتي أوضحت بجله نجاح المشروع فى تحقيق مستهدفاته وزيادة معدلات الانتاج الزراعى فى مناطقه .

لقد آن الأوان للاستفادة من منهج هذا المشروع وتعميمه على مستوى الزراعة المصرية لتحقيق الانطلاقة المطلوبة .

لقد بدأت فعلاً .. الزراعة المصرية خطوات على طريق تحقيق هذا الهدف بصدر القرار الوزارى رقم ١٩ لعام ١٩٨٣ بربط البحث بالارشاد ولكننا يجب أن نتعرف بأمانة بأن هذا الربط قد تم فقط على المستوى المركزى وبعبداً عن عامل النجاح الثالث وهو الاقتان الزراعى !

إننا يجب ألا نفخر بأن خريطة الزراعة المصرية تمتلئ بالعديد من المشروعات الاجنبية فالكثرة غير مطلوبة .. والأهم من ذلك العمل والانجاز .

## مشاكل البنك :

وذلك من خلال ما أتيج لى من دراسات وبحوث بالإضافة إلى معايشتى الصحفية للبنك على مدى ١٢ عاما .

١ - عدم السباح له بفتح حسابات جارية للافراد الطبيعيين حيث أن البنك المركزى أوقف هذا النشاط منذ عام ١٩٨٢ ويطلب البنك المركزى بنك التنمية بأن يقوم بإيداع ٢٥% من جملة الودائع والمدخرات فيه ( بدون فائدة ) رغم اختلاف ظروف البنك عن البنوك التجارية -- إذ أن بنك التنمية والاقتان الزراعى هو أحد الأجهزة الفاعلة فى ميدان التنمية الريفية .

٢ - توجيه فائض البنك الى وزارة المالية في نفس الوقت الذي يحتاج فيه رأسامه الى تقوية لتوسيع دائرة القراضه باعتباره يتعامل مع ٣,٥ مليون عميل .

٣ - استمرار احتفاظ البنك بالمسابات الجارية لصناديق الحكم المحلي الغير مدرجة هو الذي يقوم بتحصيل أموال المحليات لهذه الصناديق ورغم موافقة لجنة السياسات بتاريخ ٢٢ / ٩ / ٨٧ على ذلك الا انه لأن لم تقم وزارة المالية والبنك المركزي بتنفيذ ذلك .

٤ - قيام وزارة المالية بالمصم من حسابات الصيل لدى البنك المركزي بقيمة ألياط وأعباء القروض الأجنبية على أساس أعلى سعر صرف معلن من البنك المركزي رغم أن ذلك يخالف ما هو وارد في عقد تلك القروض المبرمة بين البنك وعماله والتي تضمنت نصاً صريحاً باحتساب الصرف وقت السحب أو باحتساب سعر الدولار على أساس ٨٤ قرشاً أو السعر السائد وقت التعاقد ورغم الاتفاق الذي تم مع وزارة المالية على احترام ما هو وارد بالعقد إلا أنها لم تضح هذا الاتفاق موضع التنفيذ حتى الآن .

#### الحلول المطلوبة :

وحتى يمكن لهذا البنك ببساطة أن يقوم بأداء خدماته الائتمانية بالحدود الدنيا لأسعار الفائدة ينبغي إصدار أمرين أساسيين هما ...

- ١ - قيام البنك المركزي بوضع حلول لهذه المشاكل :
- ٢ - صدور قرار بتحويل فائض أرباح البنك لتدعيم رأس مال واحتياطياته . ( ٢٨ )



الفصل  
الرابع

# صناعة النقاي



عنيت وزارة الزراعة بالأهمية البالغة والحيوية للتقاوى من فترة ليست بالقصيرة إذ بدأت فى انشاء وحدة انتاج وتوزيع لتقاوى القطن فى عام ١٩٦٢ وهذه بدورها تطورت بتطوير السياسة الزراعية وشملت محاصيل أخرى بالإضافة الى القطن فأصبحت فرعاً فى عام ١٩٤٢ ثم لقساً فى عام ١٩٥٧ ثم ادارة عامة فى عام ١٩٦٠ وأخيراً وكالة وزارة أو ادارة مركزية فى عام ١٩٨٠ وتبع هذا التطور فى حجم العمل تطور فى التشريعات اللازمة لتنظيم العمل فى مجال التقاوى حيث صدر قانون للتقاوى عام ١٩٦٦ خاص بالانتاج وتوزيع لتقاوى القطن ثم القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم انتاج لتقاوى المحاصيل الرئيسية وعقب ذلك القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٧ لتنظيم فحص البذور واعداد التقاوى والتداول فيها وتلا ذلك بعض القوانين لتطوير هذا القطاع فصدر القانون ٥٨ لسنة ١٩٥٨ لتنظيم الانتاج والمحافظة على نقاوة بذرة القطن والقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٠ لمتابعة الاشراف على تصديق واعتماد لتقاوى المحاصيل الحقلية .. وحاليا القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذى جمع كل هذه القوانين بخصوص تنظيم انتاج وتوزيع لتقاوى المحاصيل الحقلية والمخضر . .

#### ● استراتيجية العمل :

تقوم الادارة المركزية للتقاوى بتنفيذ واجباتهم من خلال التعاقد على حقول الانتاج والاشراف على درجات الاكثار المختلفة داخل مزارع الدولة أو تجميعات الاصلاح الزراعى أو التجميعات والأفراد وذلك بالنسبة لتقاوى المحاصيل الحقلية التى تنتجها .

#### ● تفاصيل الاستراتيجية فى الملاحق :

##### أنجازات تحققت :

وعلى الرغم من المشاكل التى تواجه صناعة التاج التقاوى وتوزيعها فى مصر فإن هناك الكثير من الانجازات التى حققتها الادارة المركزية لشئون التقاوى التابعة لوزارة الزراعة والتى تنحصر مسئوليتها فى اعداد وتوفير التقاوى المججلة والمعتمدة والتى بعضها يتم فى مزارع الدولة والبعض الآخر لدى المتماقدين (أفراد - تجميعات - تجميعات ) وهذا ينطبق على جميع المحاصيل فيما عدا محصول الذرة الشامية والذي تقوم به شركات الذرة ( المصرية - الوطنية - مصر بيونير ) بالانتاج لتقاويه ويقتصر دور الادارة المركزية للتقاوى فى هذه الحالة على التفتيش الحقلى والفحص المعملى بهدف اعتماد التقاوى الناتجة .

كذلك فإن مسئوليتها تتضمن أيضا تحديد سعر شراء وبيع التقاوى طبقاً لخطة الدولة فى تدعيم الأسعار

ولعل أبرز هذه الانجازات يمكن حصرها فيما يلي :

- اعداد وتوفير ١,٥ مليون أردب تقاوى للمحاصيل الحقلية سنويا بتكلفة قدرها ٢٥ مليون جنيه ( بخلاف دعم الدولة ) .
- تطبيق الادارة المركزية للتقاوى حاليا الأسلوب العلمى من غربة واعداد ومعاملة وفحص تقاوى محاصيل القمح والعدس على الأخص
- طبقت الادارة المركزية للتقاوى فى السنوات الأخيرة نظام الفحص الحقلى كأساس لاختبار نقاوة الأصناف بعد أن كان يقتصر على الفحص المصلى لهينات لوطات التقاوى .. ولقد ساهم هذا الأسلوب فى الارتقاء بجودة التقاوى .
- وفى إطار تطوير وتحديث البنية اللازمة لصناعة التقاوى تم ادراج ١٨ مليون جنيه فى الخطة الخمسية ( ٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢ ) فى إطار مشروع التاج وتصميم التقاوى والتي تنفذه مصر بالتعاون مع ألمانيا والذي يستهدف الارتقاء بهذه الصناعة .
- أدخلت الادارة المركزية للتقاوى نظام الكمبيوتر بدلا من الفرز اليدوى للتقاوى .. حيث أن هذا الأمر كان يفترق الى الدقة والسرعة اللازمة .
- فى إطار تطوير محطات غربة التقاوى تم افتتاح محطة غربة كفر الشيخ وتحديث محطات الغربة العالية وإنشاء العديد منها ( ١٩ ) .
- تقاوى أصناف القمح النقية حققت زيادة فى متوسط محصول القمح بلغت ( ٢ ) أردب فى الفدان .
- والجدول التالى يوضح بيان بتقاوى المحاصيل الحقلية التى تمدها الادارة للتقاوى سنويا والنسبة التى يمكن توفيرها

جدول رقم ( ١٧ )

● والجدول التالى يوضح بيان بتقاوى المحاصيل الحقلية التى تمدها الادارة المركزية للتقاوى سنويا والنسبة التى يمكن توفيرها

المحصول	المساحة ١٠٠٠ فدان	التقاوى اللازمة الف طن	نسبة كمية التقاوى التي يمكن توفيرها
القمح	١٢٠٠	٨٤	× ١٠٠
العدس	١٤٠٠	١٠٠	× ٥٠
الأرز	١١٠٠	٦٦	× ٥٠
فول الصويا	١٥٠	٥,٢	× ١٠٠
فول بى	٣٠٠	٢٠	× ٥٠
الفصير	١١٠	٦,٦	× ١٠
البصل	١٦	١,١	× ٧٠

المصدر :

وزارة الزراعة - الادارة المركزية للتقاوى



ويؤكد الواقع الزراعي أن دور التقاوى في المرحلة الحالية يمكن أن يؤدي الى زيادة واضحة في انتاجية بعض الحاصلات بنسب تتراوح ما بين ١٥ الى ٢٠ % وتصل الى ٤٠ % في محاصيل محددة من أهمها الذرة الشامية بفرط أن تتجه الى انتاج الهجن وتحسين زراعتها .

والحقيقة أن نظام التقاوى في مصر يعتبر من الأنظمة التي بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة بالمقارنة بالدول النامية وكذلك القوانين المنظمة لمصليات الانتاج والاشراف عليها .

وعلى الرغم من وجود هيكل تنظيمي يعتبر شبه متكامل يعمل في إطار مباشر مع أقسام بحوث المحاصيل المختلفة ووجود محطات فحص بذور وغرلة منذ فترة طويلة إلا أن صناعة التقاوى والأجهزة العاملة بها مازالت تعاني من العديد من المشاكل . في مقدمتها ما يلي :

### ● المشاكل :

● عدم تنظيم الأجهزة العاملة في مجال التقاوى بالطريقة التي تضمن الفاعلية والمرونة .

● عدم تحديث الأجهزة المصنية الخاصة بفحص البذور وكذلك عدم تطوير محطات الفريلة ومعالج القطن خاصة القديمة منها .

● قلة وجود المخازن الخاصة بالتقاوى لذا يلجأ حالياً الى مخازن بنوك التنمية مما يؤدي الى سوء التخزين والتعرض الى تلفيات كان من الممكن تلافيها وكذلك وسائل نقل التقاوى في مراحلها المتعددة تخضع في الوقت الحالي الى سيطرة بنوك التنمية حيث تتم بواسطة التعاقدات .

وأحياناً يؤدي ذلك الى اعالة التوزيع .

● ضعف الطاقة الكلية للفريلة في الجمهورية حيث أن الطاقة الكلية للمحطات الحديثة لا تتجاوز ١٠٠ طن لكل ساعة . وقد أكدت دراسة شاملة للإدارة العامة للتقاوى الحاجة الى طاقة فريلة اجمالية تقدر بنحو ٢٠٠ طن / ساعة وامكانيات فحص واعتماد لـ ١٠٠ ألف عينة سنوياً وذلك عن طريق تحديث بعض المحطات القديمة وانشاء محطات جديدة .

● قلة عدد محطات فحص البذور الموجودة حالياً حيث توجد حالياً ٢ محطات بذور في البيزة ومنطقا والمنيا فقط وهذه المحطات الثلاث تتحمل عبء كبير يؤثر بالتالى على دقة العمل علاوة على تباعد مناطق الانتاج مما يعطل إرسال العينات وكذلك الحال بالنسبة لمحطات الفريلة مما يضع مهام كبيرة على عمليات النقل .

● شركات القطاع العام للتقاوى لم تؤهل نفسها حتى الآن بالأجهزة التنظيمية اللازمة لانتاج تقاوى نقيه وتوضح الصورة أكثر إذا عرفنا الآتى :

● انتاج هذه الشركات من التقاوى لم يتعد ٨ آلاف طن علماً بأن احتياجات الجمهورية

حوالى ( ٣٠ ) ألف طن

● ليست لديها أجهزة اشرافية كاملة لتفتيش وفحص الحقول .

● عدم توافر محطات غرلة خاصة لبعض منها .

- عدم توافر نظام خاص بالفرك والبطاقات .
- ضعف أجهزة التوزيع والاعلام بها .
- قلة توافر أجهزة الميكنة الزراعية الخاصة بالزراعة والحصار لدى هذه الشركات المنتجة .
- عدم وجود مجلس أعلى للتقاوى يقوم بالتخطيط والتنسيق بين الأجهزة المعنية بالنتاج التقاوى ورسم خطة قومية لذلك .
- عجز فى القوانين الخاصة بفحص الحقول والأجهزة التنظيمية اللازمة لها .
- ضعف تدريب الأفراد فى المجالات المختلفة بصناعة التقاوى .

هذا وتتسم أسعار التقاوى فى مصر بالانخفاض الشديد حيث تقترب أسعارها من أسعار المحصول المباع للاستهلاك النهائى .

والسياسة السعرية العالية للتقاوى تعمل على بقاء أسعارها عند مستويات منخفضة تقلل عن مستوى الأسعار السوقية كما هو الحال بالنسبة للحبوب وهذا الأمر ربما يدفع الزراع الى استهلاك التقاوى الموزعة عليهم بفرض الاستهلاك الأدمى أو الحيوانى أو إعادة عرضها مرة أخرى فى الأسواق !

وتعد سياسة توزيع التقاوى ( وخاصة بالنسبة لتقاوى المحاصيل الرئيسية ) أحد الجوانب الرئيسية للسياسة المتكاملة لتوزيع عناصر الإنتاج والتي ترتبط فى كثير من الأحيان بنظام الاقراض والتمويل أما بالنسبة لتقاوى الفصير ومحاصيل الأعلاف والذرة الهامة فأنها متروكة للقطاع الخاص بدرجات متفاوتة .. لكن ذلك لا ينفى أن هناك نوعا من الاتجار والعمليات التسويقية التى يقوم بها القطاع الخاص بالنسبة لتقاوى المحاصيل العقلية الرئيسية ولكن بشكل غير رسمى !

ويتم صرف التقاوى لكل مزارع وفقا للتركيب المحصولى المثبت فى بطاقة حياته الزراعية والمعتمد من الجمعية التعاونية وكذا مقررات التقاوى للحدان التى تقررها وزارة الزراعة ولعله ليس من السهل الحصول على مقياس يوضح مدى كفاءة النظام الحالى لتوزيع التقاوى بواسطة بنك التنمية والائتمان الزراعى من حيث وصولها فى الوقت المناسب وبالكمية المطلوبة .

- إلا أن المسؤولين الرسميين والباحثين بوزارة الزراعة يقررون أن حوالى ٣ الى ٥ ٪ من التقاوى تصل بحالة سيئة نتيجة لسوء عمليات التخزين والتداول بالبنك كما يرى بعض الباحثين أن التقاوى تصل للمندوبيات التابعة للبنك متأخرة عن المواعيد المثلى للزراعة فى بعض الحالات التى تقدر بنحو ٥ الى ١٠ ٪ من الحالات . ( ٢٠ ) .

### ● الحلول المطلوبة والمقترحات :

- مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة لصناعة التقاوى وكذلك مواقع المعجز أو الضعف فى الأجهزة المعنية بهذه الأنشطة بهدف تطوير التنظيم الهيكلى ليتماشى مع دور الإدارة المركزية للتقاوى .

● إعادة التنظيم الهيكلى للإدارة المركزية للتقاوى بتحويلها الى قطاع متكامل لانتاج واعتماد التقاوى على النحو التالى :

إدارة مركزية لشئون انتاج التقاوى وهذه تعرف ( على اكثر - تعادلات - توزيع - تسويق - غريلة - محالج - فحص التقاوى ) - إدارة مركزية لتصديق واعتماد التقاوى ( فحص حقلى - فحص معملى - متابعة تطبيق القوانين الخاصة بالتقاوى ) وكذلك فى وضع السياسة الصنفية لأنصاف المحاصيل المعدة للاكثار - الاشتراك فى لجان البحوث الخاصة بتسجيل وإيجاز الأنصاف .

● إيجاد التمويل اللازم لإعادة تجهيز محطات فحص البذور وتجديد وإحلال وإنشاء محطات غريلة على طرق تكنولوجية والعمل على إعادة تطوير وتجديد بعض محالج القطن القديمة .. حيث أوضحت أحد الدراسات الصادرة من الإدارة المركزية للتقاوى الحاجة الى طاقة غريلة أجمالية تقدر بنحو ٢٠٠ طن لكل ساعة وإمكانيات فحص واعتماد لـ ١٠٠ ألف عينة سنوياً والمتوافر من هذه الاحتياجات ( حسب ما أوضحت الدراسة ) طاقة غريلة تقدر بـ ١٠٠ طن / ساعة وثلاث محطات لفحص البذور ومعظمها جاوز عمره الافتراضى بل لم تشمله خطط التطوير والتحديث منذ ما يزيد عن ثلاثين عاماً وقد قدرت الدراسة التكاليف اللازمة بنحو ٤٢ مليون جنيه

● زيادة عدد محطات فحص البذور .. حيث إنها فى الوقت الحالى ثلاثة ويقترح إضافة ثلاث محطات أخرى ويراعى أن تكون قريبة من محطات الغريلة .

● التنسيق من خلال المجلس الأعلى للتقاوى مع كليات الزراعة فى الجامعات المصرية لعمل برنامج دراسى متكامل عن صناعة التقاوى .

● إلزام شركات التقاوى التى تعمل فى مجال انتاج الذرة والخضر على تكملة أجهزتها الخاصة بالانتاج والإشراف والتوزيع والغريلة

● تدريب كوادر شابة فى صناعة التقاوى الحديثة فى الداخل والخارج .





الفصل  
الخامس

# الميكنة الزراعية



تاريخ الآلات الزراعية يرجع الى عهد قدماء المصريين والعمليات الزراعية التي كانوا يقومون بها لم تختلف كثيرا عما هو متبع حاليا سواء في عمليات الحرث والمزيق أو عمليات الضم أو عمليات المراس والتذرية .

لذلك أوضحت الممارسات الفعلية لعمليات الانتاج الزراعي والأنشطة المتعلقة بها خلال السنوات الأخيرة حتمية التحول من الزراعة التقليدية إلى تحديث الزراعة ومسايرة التطور العلمي بأدخال التكنولوجيا المناسبة في العمل المزرعي بأنشطة مختلفة - كذلك في مجال تنمية القرية للارتفاع بمستوى الخدمة والانتاج وخفض تكلفة الانتاج الزراعي وزيادة انتاجية الأرض والمحاصيل وبالتالي قيام الصناعات الريفية التي تساعد على تنمية الريف المصري . علاوة على توفير طاقة الحيوان الزراعي وتخصيصها لأغراض التربية والتسمين .

وفي إطار الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف أصبح من الضروري أن نعتري بأن استيراد الآلات والعدات وحدها في المزارع لا يعني أبدا أننا نستخدم الميكنة الزراعية .. ذلك أن هذا التصور يقودنا في كثير من الأحيان إلى عكس ما نأمل إليه من نتائج !

لقد أصبح لزاما علينا أن نفهم جيدا ما هي الميكنة الزراعية .. وأن نحسن استخدامها .. وأن نذكر الظروف اللازمة لصنع وإلغاء ميكنة خاصة بنا تكون أكثر توافقا مع احتياجات المزارع المصري .. خاصة بعد أن أكد الرئيس مبارك في لقاءاته المتعددة بقيادات الفلاحين على أهمية الميكنة الزراعية سواء على مستوى الحيازات الصغيرة أو الكبيرة باعتبارها تشكل مستقبل النمو الزراعي في أي دولة من دول العالم المتقدمة زراعيا .

### الاستراتيجية الزراعية الآلية :

والحقيقة أن وزارة الزراعة المصرية وقد تنبته إلى هذه العقائق ووضعت إستراتيجية محددة للزراعة الآلية المصرية .. تعتمد على التوسع في إنشاء محطات الزراعة الآلية بالمحافظات وتعزيز وتطوير البنية الأساسية للميكنة الزراعية وتنظيماتها وتوفير التمويل المحلي والأجنبي وتدعيم وتطوير ورش القطاع الخاص للصيانة والإصلاحات علاوة على دعم التعاونيات المتخصصة وشركات القطاع الخاص العاملة في هذا المجال . ( ٣٦ )

### ● تفاصيل الاستراتيجية في نهاية الكتاب الملاحق .

#### الإنجازات تحققت :

والحقيقة الأكثر إلحاحا ويستدعي الأمر تأكيدها هي أن استراتيجية وزارة الزراعة في الزراعة الآلية لم تكن حبرا على ورق أو كلاما يقال ولا ينفذ بل إن كثيرا من أهداف هذه

الاستراتيجية قد تم تحقيقها -- فقد تم إلغاء ( ٧٠ ) محطة ميكنة زراعية على أحدث ما في تكنولوجيا العصر -- إذ يتوفر بهذه المحطات الآلات التي تناسب الملكية الزراعية في مصر ونشط الحيازة السائدة ونوعية الزراعات القائمة -- كما تم إلغاء ( ٢٨ ) جمعية تعاونية متخصصة في الميكنة -- علاوة على أنه يجري الآن العمل مع وزارات الصناعة والانتاج العربي لتصنيع بعض المعدات الزراعية محليا حتى لا تعتمد مستقبلا على الاستيراد هذا إلى جانب ما اقامته الوزارة من مراكز تدريبية لاعداد العمالة الفنية والماهرة اللازمة لإدارة وصيانة وأصلاح الآلات والمعدات الزراعية .

### صعوبات تواجه الميكنة :

وعلى الجانب الآخر هناك بعض الصعوبات التي تواجه نشر الميكنة في الريف المصري بالمفهوم الذي أشرنا إليه سابقا في مقدمة هذا الباب -- نحصر هذه الصعوبات بصراحة ووضوح بالفيين فيما يلي :

● تفتت الحيازة ... فضالة السعة المزرعية وتفتت الحيازة في أكثر من قطعة هو الطابع السائد في مصر .. وهذا الطابع السائد في الحيازات والذي تقل فيه المساحات عن ه أفدنة تبلغ حوالي ٥٢ % من جملة الملكية المزروعة .. ويعد هذا أحد معوقات انطلاق الميكنة الزراعية في الانتاج ويرجع ذلك الى أن ميكنة الحيازات القزمية غالبا ما يكون غير اقتصادي لمجموعة من الأسباب الزراعية التشغيلية علاوة على أن رأس مالها المحدود يحد اقتناء الآلات -- هذا بالإضافة إلى أن التفتت الحيازي يؤثر على كفاءة تشغيل الآلة حيث ثبت من الدراسات أن كفاءة تشغيل الجرار بلغت ٨٥ % في القطعة ذات مساحة ه أفدنة بينما أنخفضت الكفاءة الى ٤٢ % في القطع ذات مساحة الربع فدان مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الآلة وزيادة الفقد في الوقود واستهلاك الآلة نفسها ( ٣٦ )

### جدول رقم ( ١٨ )

● والجدول التالي يوضح ضالة السعة المزرعية وتفتت الحيازة في أكثر من منطقة هو الطابع السائد في مصر

#### اتجاه الملكية الزراعية في مصر عام ١٩٧٧

فئة الحيازة بالفدان	عدد الملاك بالآلاف	جملة المساحة بالآلاف فدان	النسبة المئوية لعدد الملاك %	النسبة المئوية للمساحة %
أقل من ٥	٣٣١٢	٢٨٧٦	٩٥	٥٢
٥ - ١٠	٩٤	٦١٦	٢,٧	١١,١
١٠ - ٢٠	٤٤	٥٧٢	١,٢	١٠,٢
٢٠ - ٥٠	٢٢	٦٦٨	٧	١٢,١
٥٠ - ١٠٠	٦	٤٧٢	٠,٢	٨,٢
١٠٠ - فدان فأكثر	٢	٣٣٠	٠,١	٢,٠

● المصدر :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . الكتاب الإحصائي السنوى ( ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ) يوليو ١٩٨٠



● **قصور التدريب ..** فمن الملاحظ أن ٥٠% من العاملين على الجرارات والآلات لديهم الخبرة الكافية على استعمالها وصيانتها .. بينما الـ ٥٠% الباقية عبارة عن فئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا مما يتسبب عنه أعطال كثيرة في المعدات نتيجة لسوء الاستعمال والصيانة !

● **قصور الخدمة والصيانة ..** لا يختلف أحد على عدم توفر محطات الصيانة والإصلاح .. حيث يعتمد الإصلاح أما على الورش الموجودة في عواصم المحافظات فقط أو على محطات الصيانة والإصلاح التجارية التي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح .. والفریب أن جميعها يفتقر إلى التجهيزات والكوادر الفنية المؤهلة .. مما يتسبب في وجود مجموعة من الأعطال المستديرة ..

● **مفاصل قطع الفيار ..** يصاحب تعدد مصادر الجرارات والآلات الزراعية .. مشاكل ناجمة عن عدم توفر قطع الفيار .. مما يؤدي إلى عاقبة عمليات الخدمة الزراعية للميكنة .. كما أن قصور السوق المحلي عن تصنيع قطع الفيار محليا يزيد من تقاوم هذه المشكلة .

● **قصور الارشاد المتخصص ..** من المعروف أن انتشار الآلة مرتبط ارتباطا وثيقا بعملية الارشاد في مجال حدودها وكيفية استعمالها .. والجهاز الارشادي الموجود حاليا يعاني قصورا في مجال الميكنة الزراعية .. لذا يجب تدعيمه وتصحيح مساره .

● **قصور مصادر التمويل ..** ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل الضرورية لانتشار الميكنة .. وقصور التمويل له أسباب متعددة من أبرزها عدم العناية الكافية بالتصنيع المحلي للآلات الزراعية مع عدم توافر المصادر التمويلية التي تكمن من القيام به بأسرع وقت ممكن .

● **قصور الصناعة الوطنية ..** إن إقامة صناعة وطنية للآلات الزراعية تبنى على أساس فني واقتصادي يسر في انتشار الميكنة الزراعية .. وهذا لن يتأتى في تصوري إلا إذا انتجت الآلات وقطع غيارها محليا .

● **قصور أساليب الري المتبعة ..** لا شك أن تطوير طرق الري داخل الحقل أمر حتمي يتناسب مع احتياجات عمليات الميكنة .. كما أن هذا الأمر سيساعد على التحكم في كميات مياه الري التي تعطى للنبات بحيث تتناسب مع الاحتياجات الفعلية .. كما أن ادخال الري بالتنقيط مع عمل الأبحاث والنظر في التصنيع المحلي لمكونات نظم الري المتطور التي يشهد ملائمتها للظروف الحالية والمستقبلية ..

● **البحث والتطوير ..** لا يخفى أهمية هذا العامل للميكنة وهذه العملية لا بد وأن يعطى لها لتأخذ طابع الاستمرار فإنه من المعلوم أن حل مشكلة يتسبب في إيجاد مشكلة أخرى .. وبالتالي فإن الخطوة المقترحة لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار إيجاد الكوادر البحثية اللازمة لهذا المجال الحيوي على أن تغطي الكفاءات كافة مجالات الميكنة الزراعية ..

● **مفكلات الوقود ..** تعتبر زيادة نسبة الكبريت في الوقود المستعمل في الآلات الميكانيكية من بين الأسباب التي تؤدي لتآكل جدران اسطوانات أو مكبس الآلات مما ينتج عنه تعطيل الآلة وقصر عمر الآلة الانتاجي - من ناحية أخرى يعتبر قلة مراكز

توزيع الزيت والوقود من بين الميكنات التي تواجه استخدام الآلات بصفة خاصة في المناطق الريفية البعيدة عن المدن بالإضافة الى كل هذا فان التفار الوعى الميكنى بين المزارعين وخوفهم من الفكرة السائدة في ذلك الوقت وهى أن الجرارات تسبب أضعاف خصوبة التربة وأن آلات الدرس تسبب فقد جزء من المحصول ( العبوب ) ( ٣٦ ) .

## الميكنة .. والتعاونيات :

ولا يفوتنا نحن نستكمل جوانب هذا الموضوع الهام أن نؤكد على ضرورة تنشيط الجمعيات المتخصصة في مجال الميكنة باعتبارها أحد القنوات الهامة لتدبير المعدات وقطع الليار لملايين المزارعين على أن يرتبط ذلك بإلغاء محطات خدمة تعاونية والسؤال المطروح في هذه القضية هو هل الادارة بالجمعيات التعاونية المتخصصة في الميكنة قادرة على أداء هذا الدور ؟ .. ولاجابة هذا السؤال بصراحة ووضوح .. لا بد وأن نعترف جميعا بأن الادارة في هذه الجمعيات مازالت لا تسير إلى الآن بالأسلوب السليم .. وإنه لكي تقوم الادارة بدورها المنتظر داخل الجمعيات التعاونية لابد من مراعاة النقاط التالية ..

١ - أن إدارة علم وفن .. ومن هنا يجب الفصل بين الإدارة الفنية لمحطة الخدمة الآلية بجراراتها ومعداتنا ومنشأتها وأفرادها وبين مجلس ادارة الجمعية باعتباره ممثلا لأصحاب الجمعية والرقيب على حسن أدائها لصلها والتزامها بأهدافها والاطار المخطط لها ..

٢ - إن الحركة التعاونية لا تصل في فراغ .. فكما أن الجمعية ترتبط بالهيئات الائتمانية والمصرفية عن طريق القروض وإستيراد الإحتياجات وتسويق المنتجات .. فإنها لابد وأن ترتبط أيضا مع أجهزة التدريب لتدريب أفرادها والارتفاع بكفاءتهم الادارية والفنية .. كما أنها لابد وأن ترتبط بأجهزة الافراد من خلال قنوات اتصال مزدوجة الاتحاد وبمختلف الهيئات العلمية والتنفيذية لقطاع الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى بالبلاد وذلك ضمانا لصلها على مستوى عال من الكفاءة الفنية وتمشيا المستمر مع اتجاهات الانتاج السائدة بالبلاد ..

٣ - إن استمرارية الجمعية في تحقيق أهدافها وتأصلها في المنطقة الريفية القائمة بمشكلاتها ينبع أساسا من قوة الدفع الذاتى لهذه الجمعية أى بقدرتها الذاتية على الأداء بدون مساندة مستمرة من الهيئات الأخرى وقدرتها على العمل على استقلال ميوزاتها بالاعتماد الذاتى على موارد محطة الخدمة الآلية نفسها .

إن مراعاة هذه النقاط والأخذ بها سوف يدفع العمل بجمعيات الميكنة خاصة بعد إشارات الكثير من الاحصائيات الصادرة من الادارة المركزية للتعاون الزراعى إن أكثر من ٢٠ ٪ من المعدات والجرارات أصبحت موجودة الآن بالجمعيات التعاونية وأنه الصالح منها ب ٤٠ ٪ .

لقد أن الآوان للنهوض بجمعيات الميكنة والقضاء نهائيا على سلبيات عمليات الخدمة الآلية بها من خلال توجيه الادارة المركزية للتعاون الزراعى بها من خلال توجيه الادارة

المركزية للتعاون الزراعي وتعميق الوعي التعاوني بأهمية مثل هذا النوع من التعاون الحيوي باعتبارها تؤدي خدمة جليلة لجماعات المزارعين فهي تقوم ببيع الآلات والجرارات الزراعية بأسعار تعاونية تقل عن القطاعات الأخرى .

وإذا من الضروري أن نعرض سلبيات عمليات الخدمة الآلية بالجمعيات التعاونية فلنأخذ بعرضها من قبل الحرس على تلافيها لدعم جمعيات الميكنة في خدمة جماهير الفلاحين ولعل أبرز هذه السلبيات لما رصدته أحد الدراسات من الإدارة المركزية لشئون الإدارة الهندسية بوزارة الزراعة فيما يلي ...

١ - انعدام الرقابة الفنية والإدارية على تشغيل الآلات وخصوصاً الجرارات .

٢ - التلاعب في كميات الوقود المخصصة لتشغيل الآلات .

٣ - كثرة تعطيل الآلات نتيجة لسوء الاستخدام ولعدم كفاءة العاملين أو بسبب

تقصدهم ..

٤ - بقاء الآلات معطلة مدداً طويلة دون إصلاح أما بسبب نقص قطع الغيار أو بسبب التقديرات الروتينية أو بسبب عدم وجود السيولة المالية اللازمة لشراء قطع الغيار سريعة الإهلاك .

٥ - اتجاه الجمعيات التعاونية إلى الاتجار في المعدات الزراعية ومنافسة الشركات التجارية ( ٢١ )

إن الأمل في نشر الميكنة الزراعية في مصر يقع على عاتق جمعيات الميكنة والمطلوب هو دراسة الوضع الحالي لهذه الجمعيات والعمل على حل من مشاكل سواء أكانت .. مشاكل تحويل أو تدوير قطع غيار مع إحلال مداتها أو تجديدها إلى جانب تدعيمها بالفنيين والإداريين على مستوى ثقافة تعاونية عالية .

وإذا نظرنا نظرة سريعة على المحطات التعاونية للزراعة الآلية ودور الجمعيات في هذا الصدد .. نقول بأنه قد تم تكوين الجمعية العامة للميكنة الزراعية لتقوم بالإشراف على ٦٠ جمعية تعاونية متخصصة في الميكنة الزراعية وأنه قد تم وضع الأسس لتشغيل هذه الجمعيات وذلك بإنشاء محطة تعاونية للميكنة تابعة لكل جمعية تعاونية من هذه الجمعيات وتم إنشاء فعلاً .. أول محطة تعاونية للميكنة تابعة لجمعية الميكنة الزراعية بقرية « الهجارس » بمركز كفر صقر بمحافظة الشرقية .. كنموذج يتم غرارة إنشاء باقي المحطات التعاونية .. وتم الاتفاق على إعطاء قرص قيمته ٢١ مليون جنيه لإنشاء هذه المحطات .. وإلى الآن ما يزال صرف الجزء الأعظم من القرض ( متسراً ) بسبب ضعف ضمانات الجمعيات وانخفاض رؤوس أموالها ويحتاج الأمر إلى تدخل المسؤولين بشكل يدفع العمل بهذه الجمعيات لخدمة جماهير الفلاحين وفي نفس الوقت يتم هذا على الصورة التي تضمن للبنك ضمان سداؤه .

## الطريق إلى نشر الميكنة :

● ونلخص في نهاية هذه الجزئية إلى مجموعة من المقترحات والتوصيات لنشر الميكنة الزراعية في الريف المصري من خلال جمعيات الميكنة ..

- ضرورة تشجيع قيام جمعيات متخصصة في الميكنة الزراعية .
- يجب ألا تقتصر عضوية الجمعيات المتخصصة في الميكنة على مستوى القرية على الأفراد فقط بل أيضا .. يجب أن تضم الجمعيات متعددة الأغراض في منطقة عملها .
- ضرورة أن تكتسب التعاويلات الزراعية نفع وتصميم أساليب الري المتطورة لتلائم انتشار الميكنة باستخدام الري بالخطوط والفرائح الطويلة .
- ضرورة نفع محطات الصيانة والخدمة الآلية مع انتشار الآلات الزراعية في الريف من خلال الجمعيات المتخصصة فالمفتركة أو المركبات .
- ضرورة الربط والتنسيق بين جميع الأجهزة العاملة في مجال الميكنة .
- التوسع في انشاء المصانع المتطورة للتصنيع الزراعي بمناطق الانتاج .
- التوسع في تدريب قاعدة عريضة من المهندسين والفنيين في مجالات التشغيل الآلي والصيانة للإصلاح .
- ضرورة دراسة مجالات تخصص المآلة الزراعية العالدة من الخارج لتوجيهها التوجيه الأمثل لسد العجز الحالي والمتوقع في مجالات العمل الزراعي .
- جانب أخير من قضية الميكنة المتعددة الجوانب يناقشه في هذا الفصل .. وهو موقف مصر من التصنيع المحلي للمعدات الزراعية يطضع إلى نظام العرض وموسمية الطلب . كما أن الظروف المحلية سواء من ناحية صغر حجم الحيازات وأسلوب الري ومدى وفرة المآلة الزراعية تؤثر على نوعية الآلة وأسلوب تشغيلها وبالتالي على مستوى الميكنة المطلوب لانجاز العمليات الزراعية بأسلوب اقتصادي سليم .
- ولو نظرنا نظرة شاملة إلى نظام التصنيع المحلي الحالي لوجدنا أنه ينقسم إلى ثلاث مستويات نحصرها فيما يلي الصناعات الحرفية والورش التقليدية والصناعات المتخصصة

### ● الصناعات الحرفية :

تنتشر انتشارا واسعا في الريف المصري من خلال حداد القرية الذي يعتبر رائد تصنيع المعدات اليدوية والمعدات التي تجهزها الدواب وهذه الصناعات يتوارثها الأبناء عن الآباء ويلاقي انتاج حداد القرية قبالا كبيرا من المزارعين حيث أن كل أسرة ريفية تحتاج على الأقل إلى فأس واحد كل عام وذلك يضمن استمراره في عمله الانتاج .

### ● الورش التقليدية :

وتنتشر تلك الورش في المدن الصغيرة والمراكز وهي ورش متطورة تعتمد على استخدام العمال الفنيين وتستخدم بعض العدد الحديثة وتأخذ بأساليب تكنولوجية متقدمة مثل الاستعانة بمعدات اللحام بمختلف أنواعه إلا أن امكانياتها المالية محدودة .

### ● الصناعات المتخصصة :

تنتشر تلك الصناعات على نطاق محدود في المدن الكبيرة لانتاج بعض المعدات الحقلية على نطاق ضيق بصفة غير منتظمة في ورش متعددة الأغراض إلا أن صناعة الجرارات بمصر درست مستفيضة من قبل الهيئة العامة للتصنيع وفكرات النصر للسيارات .  
للسيارات .

وما يهمنا في هذا الموضوع الحيوى أن يُضع أصحابنا على كافة المحولات التى تلقف في طريق تحقيق التصنيع المحلى للآلات الزراعية .. ويكل الاختصار والراحة لخصرها في النقاط التالية ..

● ضعف مستوى الادارة في هذا المجال عن المستوى المناسب .  
● انخفاض كفاءة العمال الفنية عن المستوى العالمى ( هندسيا وفنيا وفي النتائج العمل ) .

● استمرار الرضوخ لأسلوب التجميع وعدم التوسع في عمق التصنيع .  
● قلة التنسيق بين الأجهزة المختلفة للأجهزة الصناعية - الأجهزة الاقتصادية - الأجهزة المالية - أجهزة التعليم والتدريب ) .

● ضعف نشاط التسويق .  
● عدم التنسيق الجيد بين المشروعات الصناعية المختلفة لتنفيذ وتنمية الصناعات المقدمة .

● ضعف دراسات الجدوى ولصورها فيما يتعلق بتدقيق عناصرها الأساسية مثل تحديد نسبة التصنيع المحلى وسعر ساعة العمالة وشروط الدفع والمداد وضمانات تقدم المرفوع حتى انجازها واختيار نوعية التقنية المناسبة وضمانات الجودة ودراسة التسويق .





الفصل  
السادس

# زراعة الصحراء





قضية استزراع واستصلاح الأراضي في مصر تعتبر من أهم القضايا التي يتحتم على الدولة وكافة الأجهزة الشعبية والمواطنين اعطائها الأولوية المطلقة إذ أن الرقعة الزراعية في مصر في انخفاض مستمر من الخمسينات حتى الآن .. فبعد أن بلغت الرقعة الزراعية المصرية حوالي ٦.٢ مليون فدان عام ١٩٥٢ في مقابل عدد من السكان بلغ ٣١ مليون نسمة .. انخفضت الآن الرقعة الزراعية إلى أقل من ٥.٧ مليون فدان ( وبها مساحة غير قليلة منخفضة في درجة خصوبتها ) في مقابل عدد من السكان ووصل إلى أكثر من ٥٥ مليون نسمة ( ٩ )

وفي هذا المجال يتحتم أن نتصارع بالعقائق حتى يمكننا ادراك خطوره الموقف والبدء فوراً في تفادي هذا الخطر حي أثبتت التقارير الصادرة من بنك الاستثمار القومي إن الخطة الخمسية الماضية ( ٨٢ - ١٩٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ) في مجال الاستصلاح والتي استهدفت استصلاح واستزراع ٦٣٦ ألف فدان لم يتم منها سوى أعمال بنية أساسية لمساحة لا تزيد عن ٢٠٠ ألف فدان وأعمال استزراع في مساحة تقل عن ٨٠ ألف فدان ( ٥٩ )

ويعتبر ذلك أنه يتبقى من الخطة الحالية مساحة تزيد على ٩٣٠ ألف لم تبدأ بها أعمال البنية الأساسية وهذا الرقم يزد في حقيقة الأمر على الرقم الذي تضمنه خطة ( ٨٧ - ١٩٨٨ ) ( ٩١ - ١٩٩٢ ) كما أن ( ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ) كم أن مساحة الاستزراع المتبقية من الخطة الحالية بأكثر من ٥٥ ألف فدان أما بالنسبة للجمعيات والأفراد فتغير التقارير الصادرة من بنك الاستثمار القومي بأنه قد تخصص لهذه الجمعيات القيام بأعمال البنية الأساسية واستزراع واستغلال ( ١٣٧ ) ألف فدان .

#### ● استراتيجية الوزارة :

وقد أوضحت استراتيجية الوزارة في الثمانينات في هذا المجال أن الرقعة الأرضية المزروعة حالياً لم تحقق معدلات نمو تناهز تلك التي حققها الازدياد السكاني لمنذ بداية القرن وحتى الآن والرقعة المزروعة كما حددتها الاستراتيجية تتراوح بين ٥.٥ الى ٦ مليون فدان بل شهر العقدين الآخرين من القرن العشرين ازديادا مطردا نحو تحول شطر منها للاستعمالات اللازراعية سواء في الاسكان أو إقامة المنشآت التصنيفية والتجارية أو لإقامة المرافق العامة وتستند استراتيجية الوزارة في هذا المجال ومن خلال الخطة الخمسية الأولى ( ٨٢ - ١٩٨٧ ) إلى استصلاح ( ١٥٠ ) ألف فدان سنويا .

#### ● تفاصيل الاستراتيجية :

- خدمات الأرض الجديدة .
- التشريعات المنظمة للمبينة بالمناطق الصحراوية في نهاية الكتاب الملاحق .
- الانجازات :

وعلى الجانب الآخر تؤكد السياسات التنفيذية للحكومة نجاحها في تنفيذ استراتيجية

الدولة للتوسع الزراعى الألفى في مساحة ( ١٥٠ ) ألف فدان سنويا لصنع مجتمعات زراعية صناعية جديدة تساعد في حل مشكلتي الأمن الغذائى والاسكانى وبالتالي توفير فرص عمالة كبيرة في مجالات الزراعة والصناعات وغيرها .

### ● المشاكل :

ولكن ما هى أبرز مشاكل الاستزراع والاستصلاح في مصر كما رصدتها البحوث والتقارير والحوارات الميدانية ...

● الطريقة التى تتم بها زراعة الصحراء المصرية الآن طريقة غير دقيقة وتفتقر إلى الدراسات اللازمة لاستمرار نجاحها فالجهات التى تشجع على عائلتها بمشروعات غزو الصحراء لا تستعين في معظم الأحيان بدراسات وعلماء الصحراء وغيره من المعاهد المتخصصة وهذا يؤكده دائما علماء وباحثي معهد الصحراء .

● زراعة الصحراء تتم حاليا بلا ضوابط محددة لا تبتعد إلى خطة ثابتة سواء في أولويات التوسع أو استخدام الأنظمة الحديثة في الاستصلاح أو استغلال الأرض .. كما أن يفتقر إلى مفهوم الخطة السادية السليمة والدورة الزراعية والمحاصيل الملائمة والسلالات التى يجب أن تقاوم الملوحة والجفاف .

● خطر ثالث يهدد الصحراء المصرية وهو عملية وضع اليد المستمرة سواء من الأفراد أو الهيئات المختلفة دون ضابط مما تترتب عليه إستغلال أراضي الدولة في المضاربة كسلعة بما يستهدف تحقيق المكسب الذاتى دون اعتبار إلى ما يصاب ذلك من تدمير لهذه الثروة !

● دخول الدولة في مشروعات الاستصلاح على طوعية في مثل ظروفنا ويجب أن تستمر الدولة في القيام بدور رئيسي في استصلاح الأراضي بجانب تشجيعها للقطاع الخاص .

● عدم الربط والتنسيق بين تقدم أعمال الاستصلاح وتنفيذ المرافق والبنية الأساسية .

● عدم وضع سياسة مسبقة للتصرف في الأراضي وأسلوب محدد لاستغلال وإدارة مشاريع الاستصلاح من جانب الدولة .

● عدم وضع أولويات بالنسبة لطبيعة الأرض وأنتاجيتها وتكاليف الاستصلاح بعيداً عن الرغبة السريعة في التنفيذ والتوزيع الجغرافى والأراضى الخصبة ( ٥٩ )

● عدم مراعاة الطبيعة الخاصة لمشروعات استصلاح الأراضي الصحراوية بالنسبة للتخطيط والتصميم .

● عدم توفر مياه الري بالقدر اللازم أحيانا أو عدم صلاحيتها بالنسبة لعمليات شحيل الأملاح .

● سوء التفصيل لعمليات الري المتطورة ( الري بالرش )

● عدم اختيار مشاريع الاستصلاح على أساس قدره الأرض الإنتاجية والاقتصاديات عوامل الإنتاج .

● عجز التمويل عن إوفاء باحتياجات عمليات الاستصلاح والاستزراع حيث اعترضت معظم مشاريع الاستصلاح مشكلة عجز التمويل عن الوفاء في الوقت المناسب باحتياجات عمليات الاستصلاح أو استكمال مراحل ثم الاستزراع كذلك باحتياجات المرافق الأساسية والخدمات العامة .

● عدم قدرة القطاع العام على إدارة هذه الأراضي بكفاءة عالية ويرجع ذلك إلى عدم تطبيق الأسلوب العلمي في إدارة الشركات الزراعية وحدالة خبرتها في الإدارة الزراعية . مما كان له أكبر الأثر في عدم تحقيق هذه الشركات للأهداف الموضوعة لها والارتفاع بالأرباحية الاقتصادية لمشروعات الاستغلال الزراعي من خلال مشروعات يتكامل فيها الإنتاج النباتي والحيواني مع التصنيع الزراعي .

● عدم قيام القطاع الخاص والجمعيات التعاونية بمسئوليتها في استصلاح الأراضي فدور القطاع الخاص في مجال استصلاح الأراضي في مصر كان ولا يزال محدودا جدا حيث لم يتعد ما كان يستصلحه بعض آلاف من الألفنة وعلى الرغم من تخصيص مساحة كبيرة (تبلغ ١٣٢) ألف فدان تم تخصيصها لنشاط الجمعيات التعاونية لاستصلاح الأراضي إلا أنه بالرغم من مضي سنوات طويلة على هذا التخصيص إلا أن عددا محدودا جدا من تلك الجمعيات ( ٣٣ % ) هي التي بدأت فعلا نشاطا محدودا في عملية الاستصلاح وقد يعزى ذلك إلى التأخر في إنهاء البنية الأساسية أو لعجز التمويل أو لنقص في الخبرة أو لعدم الجدية والرغبة في تخصيص مساحات كبيرة من الأراضي أملا في المضاربة بها مستقبلا ( ٨ )

هذه هي مشاكل الاستصلاح والاستزراع في مصر نسردها بكل الصراحة والوضوح .. ولا يفوتنا أن نذكر في هذا الصدد أن الخطة الخمسية القادمة ( ٨٧ - ٩١ / ٩٢ ) تتضمن استصلاح مساحة حوالي ( ٥١١ ) ألف فدان وتقدر الاستثمارات المطلوبة لتنفيذها بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه باعتبار تعمل الدولة تكلفة مشروعات البنية الأساسية للجميع .. وقد اتجه الرأي إلى التصرف في هذه المساحة على النحو التالي ( ٣٦٠ ) ألف فدان بعد تمام استصلاحها وزراعتها زراعة استصلاحية للفئات الاجتماعية ( ٢٥١ ) ألف فدان بدون استصلاح داخلي للقطاع الخاص ..

أما بالنسبة للمياه المتاحة من جميع المصادر لأغراض الاستصلاح وحتى سنة ٢٠٠٠ فهي تكفي لمساحة ٢ مليون فدان تم اختيارها من بين جملة مساحة مصر البالغة حوالي ٣٢٨ مليون فدان أي بنسبة أقل من ١ % ليتم إضافتها للأراضي المنزرعة حاليا وهي حوالي ٦ مليون فدان ( ٨ )

### ● متطلبات تنفيذ الخطة وزيادة معدلات الاستصلاح :

يتطلب تنفيذ خطة الدولة للاستصلاح والوصول بمعدلات الاستصلاح إلى ( ١٥٠ ) ألف فدان سنويا اتخاذ الإجراءات التالية ..

١ - إعطاء نشاط استصلاح الأراضي أفضلية أولى في توفير النقد الأجنبي حتى يمكن توفير محطات الرفع للمناطق المرتفعة ومحطات الصرف للمناطق المنخفضة شمال الدلتا والمواشير والمهمات اللازمة لحفر الآبار الجوفية في الوادي الجديد وطمبات الأعصاب اللازمة لها والطاقة الكهربائية اللازمة علاوة على توفير النقد الأجنبي اللازم للمحافظة على طاقة شركات استصلاح الأراضي وذلك عن طريق تمكينها من إحلال وتجديد معداتها ووسائل النقل بها وتبدير قطع الغيار اللازمة لها .

٢ - ضرورة الاتفاق على الاستخدام الأمثل للأراضي خاصة من حيث استغلالها نباتيا وسكيبيا مع دراسة هذا الموضوع تفصيلا بواسطة تخصصات فنية واقتصادية واجتماعية وعلى أن يكون القرار ملزما للجميع علما بأن أراضي شمال الدلتا أقل استهلاكاً للطاقة

لأنخفاض منسوبها كما وأنها أقل احتياجاً للطرق والخدمات وغيرها قريبها من  
المران - علاوة على أنها ستتيح استخدام مياه الصرف ( المخلوطة بالمياه النيلية ) بدلا  
من إهدارها .

٢ - قيام وزارات وأجهزة الخدمات المختلفة بتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع  
الجديد في مناطق الاستصلاح .. علما بأن الهيئة تقوم بتنفيذ مبانى هذه الخدمات  
والإسكان الإدارى اللازم للعاملين فيها .

٤ - قيام وزارة الري بتدبير مياه الري اللازمة بالكميات الكافية وعلى المناسيب  
المقررة لساعات التشغيل اللازمة ومنع أى مخالفات قد تحدث لنظم الري المقررة . كذلك  
اصلاح أى أعطال قد تحدث بالمحطات واستبدال ما قد يتلف منها في الوقت المناسب .

**ومع كافة آمياتنا بأن تحقق الخطة الخمسية العالية أهدافها المنشودة في  
مجال استصلاح واستزراع الأراضى إلا أننا نقول :**

في النهاية بأن مصر قادرة على خوض هذه القضية الهامة لو وجد الإصرار والجدية في  
العمل والاعتماد على أهل الخبرة والمعرفة والبعد عن أهل الثقة وتجدر الإشارة إلى أن  
المصريين قد استزرعوا أكثر من ٥٣٦ ألف فدان في أول خطة خمسية ٦٠ / ١٩٦١ - ٦٤ / ١٩٦٥  
ويرجع ذلك في تقديرنا في المقام الأول إلى أن تحديد الأهداف في تلك الخطة كان مبنيًا  
على أسس علمية سليمة ودراسة متعمقة قابلة للتنفيذ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى  
يجب أن تشارك في خطط الاستزراع والاستصلاح كافة الجهات المعنية وأن يتم التنسيق  
بينها على الصورة المناسبة لتحقيق الأهداف القومية المأمولة في هذا المجال .



الفصل  
السابع

# إنتاج اللحوم الحمراء



يخطيء من يمتد أن مشكلة اللحوم في مصر قد بدأت منذ منتصف الستينات ذلك أن هذه الأزمة في الواقع ترجع الى بداية الاحتلال العثماني لمصر عام ١٧١٥ عندما شج وجود اللحم وعلى سعره لندم وجود المواشي لدرجة أن رطل اللحم الهزيل قد وصل إلى خمسة وعشرين ونصف - إن وجد والجاموسى إلى النسي عشر ونصف وامتنع وجود اللحم الضانى بالأسواق كلية .

ولقد أرخ الجبرتي لهذه الفترة التاريخية بصورة تفصيلية مشيراً إلى أنه كلما وقع حصاراً وحصان تزاحم عليه البشر وأكلوه نيئاً ولو كان نتناً حتى صاروا يأكلون الأطفال والعمير من شدة البلاء وخراب البلاد في هذه الفترة المظلمة !!

ونظرة عميقة إلى النتائج المؤسفة التي تترتب على أزمة اللحوم في بداية الاحتلال العثماني ومقارنتها بما نحن فيه نجد أننا مازلنا ننظر إلى مشاكل الثروة الحيوانية بمنظار سطحي ( يكشف بعض جوانب الأزمة ويففل بعض الجوانب الأخرى والتي لا تقل أهمية عن سابقتها فالممتتبع لأسرار مشكلة اللحوم في مصر يجد أوضاعاً مكموسة وجذوراً للأزمة لم تمتد إليها يد الإصلاح الى الآن عموماً هذه الأسرار وهذه المشاكل محوور حديثنا في هذا الباب .

### ● استراتيجية الوزارة

ولعله من المفيد قبل الحديث عن هذه المشاكل أن نستعرض الملامح الرئيسية لاستراتيجية الوزارة في مجال الانتاج الحيواني في الثمانينات وكذلك ما تم من جهود وإنجازات .

تركز سياسة الوزارة في هذا المجال على عدالة توزيع الملائق المركز وتعديل مستوياتها السعرية بما يتفق وما تسفر عنه الدراسات اللازمة لذلك . كما تستهدف الوزارة تحسين كفاءة أداء المؤسسات والجمعيات التخصصية في مجال الحيوانات المزرعية

تفاصيل الاستراتيجية في نهاية الكتاب ( الملاحق )

### الإنجازات :

إن نصيب الفرد من اللحوم في مصر قد تراوح ما بين ( ٩.٦ ) إلى ( ١٠ ) كيلو جرامات في العام ( ٣٣ ) وهو نصيب منخفض جداً .. ونحن لا نطالب بأن يكون استهلاكنا من اللحوم مثل استهلاك الدول المتقدمة وإذا افترضنا رفع نصيب الفرد إلى ٢٠ كيلو فال المطلوب لـ ٥٥ مليون نسمة ١١٠٠ مليون كيلو والحقيقة أن التاجنا من اللحوم لا يزيد عن ٧ مليون كيلو جرام ( ١ ) ٦٧

وأمام ذلك الانتاج المنخفض جدا وقلة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى يتم اللجوء إلى استيراد اللحوم من الخارج وهذه الطريقة السهلة والسريعة للزيادة أو التنمية الأفقية للشروة الحيوانية وإن كان لهذه الطريقة آثارها السلبية والسيئة إذا ما اعتد عليها كلية حيث يؤدي ذلك اضرار حيوانات البلاد الأصلية والخلط غير المرغوب وغير المدروس في تراكيبها الوراثية علاوة على ما يتطلبه هذا الاتجاه من توفير « نقد أجنبي » وما يصاحب ذلك من مشاكل .

ولكن حدثت مفاجأة المفاجآت ونجح المشروع القومى للبتلو والذي تنفذه وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة التموين والتجارة الداخلية في تغطية احتياجاتنا من اللحوم الحمراء حتى إبريل ١٩٩١ ففى إطار هذا المشروع تم التعاقد على شراء ( ١٧٠ ) ألف رأس حتى ذلك التاريخ .. وأنه من المتوقع طبقا لتقديرات وزارة الزراعة خلال الفترة من إبريل إلى مارس ١٩٩٢ أن يصل هذا الرقم إلى ( ٢٥٠ ) ألف رأس .. وهذه الأرقام تغطي احتياجاتنا بالكامل من اللحوم الحمراء وهى خطوة جديدة بالتشجيع والاهتمام والتقدير لكل الجهود المبذولة في هذا المجال .. وهذه الخطوة الناجحة قد وفرت ( ١٥٠ ) مليون دولار كانت موجهة إلى استيراد اللحوم من الخارج وقامت بتأمين الشروة الحيوانية في بلادنا من أخطار الأمراض الوافدة عن طريق الاستيراد وحفظت الحراسة الأمنية على صحة المستهلك المصرى من اللحوم المجمدة والمستوردة وإن كانت هذه « الحراسة » لفترة قصيرة فتتمنى أن تطول أكثر وأكثر !

## ● المشاكل

● ومن العقائق الخطيرة في هذه القضية أيضا .. أن نسبة العقم في ماشيتنا قد وصلت إلى ٤٠ ٪ ( ٦ ) ومازال اختلافي خبرائنا مستمرا حول أساس هذه المشكلة !! يقول البعض إنها ترجع أساسا إلى نقص الأعلاف الذى أثر على الانتاجية الحيوان سواء في اللحم أو اللبن لقد وصل العجز في الأعلاف إلى ٥٦ مليون طن سنويا فالحيوان في مصر يجد ٩٦ ٪ من حاجته الغذائية في الشتاء وتنخفض هذه النسبة في الصيف إلى ٢٩ ٪ فقط وقال البعض الآخر أنها مشكلة رعاية بيطرية إذ ما يخصص للرعاية البيطرية على مستوى الجمهورية لا يزيد عن - مليون جنيه ( ٦٧ ) في السنة إلى حد قريب ! أى أن علاج الحيوان الواحد ورعايته الصحية لا يزيد نصيبه في السنة عن ٢ بليم يحدث هذا مع أن نسبة العقم وصلت إلى ٤٠ ٪ ولم تقل هذه النسبة منذ الخمسينات وإلى الآن .

قضية أخرى ينبغى الحديث عنها في هذا المجال وهى ارتفاع نسبة النفوق في المجدول الصغيرة فشلا إذا كان يوجد مليون عجل يموت ٢٠ ٪ منها أى أننا نخسر سنويا ( ٢٠٠ ) ألف عجل بل إن الخبراء يؤكدون بأن نسبة النفوق في المجدول بالمزارع الحكومية قد وصلت إلى ٣٠ ٪ إن انخفاض الخصوبة بين الإناثية قد تسبب في خسارة سنوية يقدرها الإحصائيون بـ ٧٠ مليون جنيه بالإضافة إلى الخسارة الناجمة عن نقص كميات اللبن عندما يحدث العقم أو النفوق .

ولا نستطيع أن نتحدث عن مشكلة اللحوم في مصر دون أن نشير إلى تلك المشكلة المزمنة أقصد الأعلاف تلك المشكلة التى تحتاج في المقام الأول والأخير إلى دورة زراعية



جديدة يكون لها فعل السحر في القضاء على هذه المشكلة بهدف الحد من نقص اللحوم الحمراء في مصر وعلى الجانب الآخر يجب أن نعمل على زيادة المصانع المنتجة للأعلاف من خلال إتاحة الفرصة كاملة أمام الشركات الأجنبية والمصرية لتساهم مساهمة إيجابية في توفير أعلاف الحيوانات خاصة بعد أن تم الاتجاه مؤخراً إلى رفع الإعفاءات الجمركية على الأعلاف كذلك ينبغي العمل على توفير المستوى الغذائي اللازم للحيوانات المنتجة في مصر وذلك من خلال التوصل إلى تقديم أعلاف للحيوان تحتوي على العناصر الغذائية بصورة متكاملة هذا إلى جانب ضرورة إعفاء الحيوان من الأعمال الحقلية وهذا يعتمد في تصوري على مدى إمكانية إدخال الميكنة الزراعية في مصر ولعله من المؤكد عملياً في هذا الصدد بأن عدم إرهاق الحيوان في تلك الأعمال المضنية سوف يؤدي بلا شك إلى قيام الحيوان بطاقة العمليات الانتاجية على أكمل وجه من ولادات منتظمة أو لإنتاج لحم أو لبن الخ .. هذا بالإضافة إلى أن اتجاه التوسع في الثروة الحيوانية يجب أن يكون من خلال الفلاح المصري الذي يملك أكثر من ٩٠ ٪ من الثروة الحيوانية في مصر (٣٣) ويجب أن تقوم الدولة في هذا الاتجاه بمساعدته ومده بأكثر من حيوان التاج « بقرة أو جاموسة » مع ضرورة توفير مقررات الأعلاف لهذه الحيوانات بصورة مناسبة

والحقيقة أن مشكلة الأعلاف هي العنصر المحدد للنهوض بالثروة الحيوانية والتوسع الأفقي والرأسي والتصور في الأعلاف في مصر واضح ومعروف وخاصة في الأعلاف الجافة المركزة والأعلاف لها نوعان أعلاف جافة وأعلاف خضراء والأولى منها الأعلاف المألوفة مثل الأتبان والحبوب بكل أنواعها المختلفة الخ أما الأعلاف الخضراء في مصر فمثلها البرسيم شتاء وهو أهم الأعلاف صفاء عامة نظراً لوفرتها ولكونه على متوازن التركيب والأعلاف الخضراء الصيفية منها الدراوة والدنبية والذرة السكرية الخ .. والمساحة المنزرعة بالبرسيم الناتج خلال فصل الشتاء تغطي ٩٩ ٪ من احتياج الحيوانات المصرية في فصل الشتاء أما في فصل الصيف وتلك هي المشكلة أن معاصيل العلف تمد الحيوان بـ ٢٩ ٪ من احتياجاته كما سبق وشرحنا سلفاً (٣٣) -

هذا والحصول على الأعلاف الخضراء مثل البرسيم والدراوة والأتبان أمر ميسور نوعاً للمربين والزراعي وإن كانت أسعارها آخذة في الارتفاع السريع وتزيد بمقدار ٥٠ ٪ عاماً بعد آخر وحصول الزراعي على الأعلاف الخضراء يتم عن طريق زراعتها في أراضيهم وتغذية حيواناتهم عليها أما الأعلاف الجافة المركز والمصنع منها بالذات فالحصول عليها أصبح الآن يمثل مشكلة إذ أن الدولة عن طريق شركات القطاع العام تحتكر تصنيهاً ( كما يقوم بذلك التمنية والالتجان الزراعي بتوزيع الأعلاف على الزراعي والمربين والكسيات المصنفة لا تكفي لتغطية احتياجات الثروة الحيوانية صيفاً

ومن الأمور الطبيعية أن ينشأ سوق سوداء لتجارة الأعلاف المصنعة وأن ترتفع أسعارها إذ أن المتاح لنا منها أقل كثيراً من المطلوب أو الاحتياجات الفعلية للحيوانات والسؤال المطروح في هذه القضية من أين تأتي الأعلاف للسوق السوداء ؟ وما هي المصادر التي تغذيها بالأعلاف على الرغم من وجود قصور واضح في إنتاجها ؟

الواقع يؤكد أن تجارة السوق السوداء تأتي من مصدرين أساسيين هما المربي الوهمي أي الشخص الذي يدعى - على خلاف الحقيقة - إنه يربي ماشية في حين أنه لا يمتلك أو لا يفتنى أي عدد من رؤوس الماشية أو يفتنى عدد أقل من العدد المدرج قرين اسمه في

كحرف التأمين أما المصدر الثانى الذى يغطى السوق السوداء بالأعلاف فهو حائز ماشية الحصر العام .

وفي الحالة الأولى قد يلجأ الشخص إلى جمع حيوانات من الجيران يتم التأمين عليها حال حضور لجنة التأمين وبعد انتهاء عملية « التأمين » يقوم بردها لأصحابها ويحصل هو لمدة ٦ أشهر على الأقل على الأعلاف الخاصة بالماشية « الوهمية » ويكرر هذه العملية

باستمرار ليقوم ببيع الكسب والعلف في السوق السوداء ويحصل على فرق السعر بدون أن يبذل أى جهد وقد يكون للحائز عدد من الرؤوس التى تم التأمين عليها ضمن ما جمعه من الجيران والأصدقاء والأقارب فيكون بذلك حائز وهمى جزئى .

أما أصحاب ماشية الحصر العام فإنهم في معظم الأحيان يقومون ببيع مقررات مواشيهم لتجار السوق السوداء شهريا أو دفعة واحدة منذ بداية سريان فترة الحصر ليتسرب مقررات هذه الماشية إلى السوق السوداء ليعاد بيعها إلى المربين الحقيقيين بأسعار كبيرة ليقوم هؤلاء ببيع مواشيهم للذبيح بعد التسمين بأسعار عالية يترتب عليها بالضرورة رفع أسعار اللحوم ومن هنا لابد من إسقاط التأمين بكامله عند قيام المربى ببيع بعض مواشيه دون أخطاء عنها ممثل هذا المربى يشترى قدوة سيئة للغير وأيضاً يجب وضع عقوبة رادعة في حالات التأمين الوهمى أو التصرف في الماشية بالبيع دون أخطار واعتبار الأعلاف أمانة طرف المربى الوهمى مع منع انتأمين عمرة أخرى لأى مربى يسره استخدام الأعلاف كليا أو جزئيا . ( ٦ )

وما يزال حالياً وحتى كتابة هذه السطور اختلال آراء المتخصصين حول القضية دعم اللحوم بعضهم ( ٣٣ ) يرى أن قضية اللحوم في مصر لن تحلها تسعيرة جبرية لأن القضية أساساً عرض وطلب وأنه يجب ألا تلجأ في هذه القضية إلى الاستيراد والبعض الآخر .. يطالب ( ٦ ) برفع الدعم تماما من جانب الدولة على اللحوم المستوردة وتوفير هذا الدعم لشراء الأعلاف اللازمة لتربية الحيوان في مصر بعد أن أججم كثير من المربين عن تربية وتسمين العجول لذبيحها خاصة بعد أن أصبح الحيوان يشارك الإنسان جزء كبير من غذائه عند استخدام بعض المربين الحبوب - القمح والدقيق لتغذية الحيوان .. وعلى الجانب الآخر هنا رأى يهاجم بشدة قضية الدعم للحوم بشدة فيقول إننا في مصر شعب ذو دخل قليل واستهلاكنا من اللحوم قليل أيضا إذا قورنت بالدول المتقدمة فإذا سيحدث لو تم الدعم عن هذه السلعة الهامة ؟ وإذا كان في ظل الدعم يصل متوسط نصيب الفرد في السنة ١٠ كيلو من اللحوم فكم يصل نصيبه إذا رفعنا الدعم .

وللقضية جانب آخر يمكن في ضعف السلالات المصرية فالحيوانات المصرية بصفة عامة ليس لها سلالات متميزة أو طراز يمكن أن يطلق عليها سلالة كذا وسلالة كذا وإن كان يطلق على بعضها تسميات منسوبة أصلا إلى أماكن تواجدها كالأنعام والبرقى والأويسى والرحمانى والبقر الدمياطى والدجاج اليلدى والفيومى .. الخ .. وهذه الخاصة للأسف قد أضفت على الماشية المصرية ذات التركيب الوراثية المتباينة وغير المحدودة .. عدم التحديد أو التمييز هذا -لاوة على أن الحيوانات والدواجن المحلية بصفة عامة قليلة في الانتاج سواء بالنسبة للحم أو اللبن أو البيض .. ويرجع الأسباب الرئيسية لهذا « العيب

الكبير» في الحيوانات المصرية إلى عدم الاهتمام أصلا بالثروة الحيوانية من قبل مركز البحوث الزراعية فلم يتم إلى الآن التوصل إلى تكوين سلالات مصرية متميزة ذات صفات محدودة وإنتاجية متخصصة في اللحوم واللبن والبيض مثل ما نراه في الماشية والدواجن الأجنبية .. فهناك سلالات وحيدة الغرض وأخرى ثنائية الغرض .. الخ وكان بوسعنا منذ زمن طويل أن نحقق هذا الهدف إلا أننا لم نبدأ بعد ولم نحدد الهدف ونوحد الجهد لنحققه ولا شك أن تحسن السلالات في الماشية والأغنام والدواجن وإنتاج سلالات مصر لكفيل بزيادة الانتاج

أما الطريق العلمي لتكوين السلالات المتميزة وتحسين السلالات المحلية فهو طريق معروف للجميع سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي وهو يحتاج فقط إلى الوقت وينحصر في اتجاهات علمية رئيسية نحضرها فيما يلي ...

١ - الانتخاب المستمر : ويتم ذلك عن طريق انتخاب وانتقاء الحيوانات المتميزة بالانتاج الوفير من الحيوانات المصرية جيلا بعد آخر وتسجيل بياناتها واستبعاد الحيوانات رديئة الانتاج باستمرار حتى نحصل على قطمان عالية الانتاج في النهاية .

٢ - التهجين .. ويتم ذلك عن طريق تغيير التركيب الوراثي للحيوانات المصرية عن طريق تهجينها مع الحيوانات الأجنبية التي تتميز بجودة الانتاج كما ونوعا . وطرق التربية سألقة الذكر : يمكن استخدامها بالنسبة لحيوانات اللحم أو اللبن وكذا بالنسبة للدواجن .

ولا يفوتنا في هذا الصدد إلى أن نشير إلى أهمية التلقيح الصناعي في الاخضاب للطلائق الممتازة واستعمال السائل المجد للحيوانات الأجنبية عالية الانتاج حيث أن هذا سيفيد كثيرا الماشية المصرية ويرفع من كفاءتها الانتاجية

نقطة أخيرة نسوقها في حديثنا عن مشكلة اللحوم الحمراء في مصر وهي جمعيات الثروة الحيوانية والتي تم انشاؤها في الفترة الأخيرة على النحو التالي جمعية عامة للنهوض بالثروة الحيوانية يتبعها جمعيات فرعية على مستوى بعض القرى بالمراتر الادارية ببعض محافظات الجمهورية وهذه الجمعيات لو أحسن استخدامها وصلت نوايا القائمين عليها وبمدوا عن المنافع والمصالح الشخصية .. لكان لهذه الجمعيات دورا كبيرا متعاطفا في امكانية النهوض بالثروة الحيوانية عن طريق التوسع الرأسى في مجالاتها الانتاجية المتعددة وذلك إذا ما قام أعضاء تلك الجمعيات بتربية الأعداد التي يحصلون على قروض من أجلها خاصة وإنه يمكن لهؤلاء الأعضاء الحصول من جمعياتهم على الإعلاف الجافة المركزة والأدوية والأدوات البيطرية .. إن هي نشطت وقامت باستيرادها وفي ذلك حماية وتنمية للثروة الحيوانية وزيادة للمنتج منها

ولكن الملاحظ للأسف إن معظم أعضاء هذه الجمعيات يفضلون الكسب والربح غير المشروع بعيد كل البعد عن الغاية والهدف من انشاء تلك الجمعيات وذلك عن طريق التأمين الوهمى على ماشية غير موجودة لديهم كليا أو جزئيا ( ٦ ) بقصد الحصول على الأعلاف لبيعها بأسعار مرتفعة في السوق السوداء .. وهذه ظاهرة ينبغي التصدي لها إذا أن الكسب والأعلاف تتسرب عن طريق هؤلاء إلى السوق السوداء ويحرم منها المربي الفعلي هذا علاوة على أن هذه الجمعيات مازالت قاصرة فقط على مربي الماشية أما مربي الدواجن والأغنام فليس لهم جمعيات خاصة بهم أو مشتركين مع آخرين لذلك فمن الضروري يمكن

إنشاء جمعيات تعاونية لمربي الدواجن ومربي الأغنام والماعز فهذه الثروات لا تقل أهمية في مقدارها ونوعها والتأخر عن الماشية التي تمثلها الأبقار والجاموس وعموما ينبغي تشجيع الجمعيات التعاونية للمربين بأسلوب علمي ومجزي وعلى أسس علمية هادفة لتحقيق التربية السليمة للحيوان في مصر .

ومن الظواهر الخطيرة التي يترتب عليها تدهور ثروتنا الحيوانية اللجوء باستمرار إلى ذبح إناث الحيوانات الولادة كبيرة السن منها وصغيرة فشكل الجزار المصري لا تفرق بين هذا وذلك .. والإناث كما هو معروف هي الأمهات المنتجة للولادات .. وذبحها بمعنى القضاء عليها أو إعدامها .. وبالتالي ينعدم المصدر الوحيد لدينا بالولادات وهي أمهات المستقبل أو هي بتعبير أعم عبارة عن معامل التفريخ التي تفرخ لنا الحيوانات بأنواعها المختلفة .. والإناث المنتجة أي الولادة من الأبقار والجاموس يذبح منها سنويا ما يصل إلى ٢٥٠ ألف رأس .. وهذا العدد يمكن أن يعطينا سنويا حوالي ٢٠٠ ألف ولدة .. وهذه الولادات تمارس نفس دور أمهات إذ منها الإناث التي تلد بعد عمر معين .. كما أنها سوف تدر اللبن أيضا ومنها الذكور التي تقتنى وتربى وتسمن لإنتاج اللحم ( ٦ )

ومن الظواهر غير المرغوبة فيها أيضا في مجال الثروة الحيوانية .. ظاهرة التفويت في الماشية المصرية .. وبالذات الجاموس المصري .. وهذه الظاهرة تعنى أن تقوم الجاموسة بالولادة ثم يعقب هذه الولادة عدة سنوات بدون ولادة حتى تلد الجاموسة مرة ثانية وهكذا والتفويت ظاهرة يترتب عليها للة في إنتاج الولادات حيث تلد أنثى الجاموس بالذات مرة كل عدة سنوات بدلا من الولادة السنوية أو مرتين كل ٣ سنوات .

وانخفاض معدل الولادة بالصورة سافلة الذكر يترتب عليها بالقطع نقص في أعداد الماشية وهذه يترتب عليها قلة في إنتاجنا من اللحم واللبن وقلة في عدد أمهات المستقبل وبذلك يكون الإحلال في الحيوانات والزيادة في أعدادها محدود وتلك خسارة يتعين تلافيها ومركز البحوث والجامعات يجب عليها أن تركز جهود علمائها والباحثين فيها إلى ضرورة البحث عن أسباب انتشار ظاهرة التفويت في الحيوانات المصرية وبالذات الجاموس ومتى أمكن الوصول إلى أسباب هذه الظاهرة أمكن بالتالي تقرير العلاج المناسب لها .

( ٦ ) -

### حلول مقترحة :

- وفي النهاية نجمل مجموعة من التوصيات والمقترحات للنهوض بإنتاجنا من اللحوم الحمراء والألبان فيما يلي ..
- رفع الكفاءة التناسلية للسالات المحلية من الأبقار والجاموس عن طريق مشروع قومي يعالج حالات العقم والعمل على خصوبة الحيوانات المصرية .
- تقييم مراكز التلقيح الصناعي على مستوى القرية والعمل على تهجين سلالات الأبقار المحلية بالأجنبية لتحسين سلالاتنا على الصورة المنشودة .
- التوسع في إدخال الميكنة الزراعية للمصليات المزرعية للمعد من استخدام الماشية في العمل المزرعي فيتمجه مجهودها إلى إنتاج اللحوم والألبان
- ضرورة تنفيذ قانون منع ذبح الإناث المنتجة وقصره على الأبقار غير المنتجة أو كبيرة السن ولحريم ذبح العجول الصغيرة حتى يصل وزن الواحد على ٤٠٠ كيلو جرام مع استخدام بدائل الألبان في تغذية العجول والمجترات الرضيعة

• التوسع في تربية الأغنام حيث إنها تسهم بشكل فعال في انتاج اللحوم والألبان والصفوف .

• تشجيع قيام الجمعيات التعاونية لصغار المربين حتى يمكن رفع مستوى الانتاج والدخل وتحقيق الكفاءة التسويقية بإنشاء جمعيات تعاونية متخصصة لتسويق المنتجات الحيوانية لضمان وصولها للمستهلك بأسعار مناسبة مستقرة .

• إعادة النظر في أسلوب الدعم بإجراء الدراسات الاقتصادية للوقوف على جدوى تحويل هذا الدعم لأسعار المستلزمات الانتاجية مما يؤدي إلى خفض التكاليف الانتاجية وزيادة العرض من المنتجات الحيوانية .

• زيادة الاستثمارات الموجهة لقطاع انتاج اللحوم وبيعها .

• تنظيم قطاع تسويق اللحوم بالاكثار من المجازر الآلية والشلاجات ومنافذ التوزيع وجعل وحدة العبوة في متناول الأسرة الصغيرة والأُسرة ذات الموارد المحدودة .

• نظرا لأن المخلفات الحيوانية لا تجد الاستخدام الأمثل لتصنيعها واستخراج النواتج منها مما يؤدي إلى انخفاض الانتاجية الحيوانية .. فأُنشئ أوصى وضع نظام لجمعها وتسميرها وتصنيعها والاستفادة منها

• ضرورة توجيه نسبة كبيرة من قروض الأمن الغذائي لاتاحة مشروعات انتاج الدواجن والبيض الكبيرة وذلك عن طريق توفير المستلزمات الانتاجية لمثل هذه الصناعة كالمفرخات والمجازر الآلية والشلاجات والأعلاف المناسبة والبيض المنتخب .

• الاهتمام بالمربين الصغار عن طريق توفير البيض المنتخب له في المفارخ البلدية بالإضافة إلى توفير الأعلاف وأيضاً الاهتمام بمختلف مصادر التبروتين الحيوانى كالأوز والبط والعمام والطيور المائية بالإضافة إلى الدجاج وتشجيع انتاجها في القرى المصرية ( ٦ ) .

• الاهتمام بقيام مشروعات تربية الأرانب لإربيها صفار المربين في وحدات اقتصادية نظرا لسهولة نموها وكثرة انتاجها وجودة لحومها بالإضافة إلى امكانية الاستفادة منها كمصدر لتجارة الغراء .

• رفع كفاءة انتاج اللقاحات والأمصال البيطرية المحلية بتدعيم المعامل البيطرية ووسائل انتاج اللقاحات وطرق التشخيص الحديثة .

• تطوير وتدعيم المحاجر البيطرية بالأجهزة والمعامل الفنية بما يتناسب مع الأعباء الملقة على عاتقها لمنع دخول الأمراض مع الحيوانات المستوردة ( ٦ )

• إنشاء المجازر الحديثة والانتفاع بالمخلفات الحيوانية .

• تميم الوحدات البيطرية وتدعيمها بجميع احتياجاتها من الأجهزة والأدوية والعمالة الفنية المدربة حتى تصل إلى مستوى كل قرية .

• مقاومة الطفيليات في الحيوانات عن طريق برنامج قومي للقضاء عليها بالتعاون بين وزارات الصحة والرى والزراعة .

• العمل من أجل السيطرة على الأمراض المشتركة التي تنتقل من الحيوان إلى الانسان وذلك بضرورة التعاون بين وزارة الصحة وأجهزة الطب البيطرى .

• توحيد ودعم الرقابة الصحية على اللحوم والمنتجات الحيوانية المحلية ( ٦ ) .



الفصل  
الثامن

# الإنتاج السمكي





أصبحت مصر منذ أوائل الستينات مستوردة للأسماك بعد أن كانت مصدرة لها .. ورغم  
عن الزيادة المتزايدة في الكميات المستوردة من سنة إلى أخرى .. فإن متوسط نصيب  
الفرد من الأسماك في تدهور مستمر إذ أن متوسط استهلاك الفرد من الأسماك قد تدهور  
تدهورا كبيرا خلال الفترة من ٦٢ إلى ١٩٧٧ ففي حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الأسماك  
أقصاه عام ٩٢ - ١٩٦٢ حين كان ٥ كيلو جرام سنويا فإنه انخفض إلى أدناه عام ٦٩ - ١٩٧٠  
حيث بلغ حوالي ٣,٥ كيلو جرام للفرد ( ٢٨ ) وبلغ هذا المتوسط حاليا حوالي ٤ كيلو  
جرام على الرغم من التزايد السكاني المستمر ( ٩ )

### ● الاستراتيجية :

وللقضية جانب مشرق نوضعه في الجهود المبذولة في هذا المجال في إطار استراتيجية  
وزارة الزراعة لتنمية الثروة السمكية والتي تهدف إلى حماية البحيرات وتغذية المصادر  
المائية بالزريعة وزراعة السمك في حقول الأرز وتوفير معدات الصيد وتوفير الكوادر الفنية  
وتدعيم الإرشاد الأسكي واستكمال وإنشاء المزارع السمكية والتوسع في إنتاج الزريعة .

### تفاصيل استراتيجية في نهاية الكتاب الملاحق

### ● الانجازات :

وفي هذه السطور نلقى بعض الأضواء على الانجازات التي تمت في هذا المجال خاصة  
وأن البروتين السمكي بروتين جيد لا يقل عن اللحم والبيض ولا بد من زيادة الانتاج  
السمكي والتي تشير الدلائل إلى أنه قد وصل إلى أكثر من ( ٢٤٠ ) ألف طن حاليا .

### ● أولا .. الانجازات الخاصة بالمزارع السمكية :

- مزرعة الرسوة السمكية : يعمل بها نحو ( ٦٠٠ ) فدان وتعمل بكامل طاقتها وقدرها  
ألف فدان .
- مزرعة الزاوية السمكية : أمكن توفير المياه وتم تغذيتها بالأصبعيات وبدأ الصيد منذ  
٦ سنوات .
- مزرعة برسيق السمكية تبلغ مساحتها ٢٠٠ فدان تم عمل المزرعة بكامل امكانياتها  
وغذيت بالأصبعيات .. هناك ايضا مزرعة المنزلة .

### ثانيا في مجال المفرخات :

- تم الانتهاء من مفرخ ضغط خالد وتم تشغيله منذ عام ١٩٨٤ وأنتج في التجربة الأولى  
نحو ٥ مليون زريعة ويبلغ عدد الأصبعيات والزريعة المتوفرة حاليا بهذا المفرخ وحده  
نحو ٥ مليون زريعة .
- تم الانتهاء من مفرخ العباسة ومفرخ فوه اللذان يقدر انتاجهما بنحو ٣٠ مليون  
زريعة .

### ثالثا في مجال البحيرات :

جهود كثيرة تبذل في هذا المجال لزيادة انتاجنا السمكي في كل من بحيرة ادفو والبرلس والمنزلة والبروديل ومريوط وقارون ووادي الريان .. كما تم اجراء التطهير اللازمة والدورية لبوغاز البرلس وقناة برميايل وقناة مفلح -

وعلى صعيد آخر بدأت وزارة الزراعة في حملة قومية لتغذية بعض المصارف بأسمك المبروك بأنواعه المختلفة بمحافظات سوهاج والفيوم والشرقية كما تعمل الوزارة على زيادة المخزون من زريعة وأصبيات البلطي لتغذية نهر النيل بها وكذلك تغذية بحيرة السد العالي بأسمك المبروك العادي والغضى -

كما قامت الوزارة بحملة قومية لزراعة الأسماك في حقول الأرز حيث تمت تجربة موسعة لمساحة ٥٤ ألف فدان وأنتج الفدان الواحد نحو ٦٠ كيلو جرام في المتوسط تتراوح قيمتها بين ٨٠ إلى ١٠٠ جنيهها بالإضافة إلى تحسين محصول الأرز -

أيضا قامت الوزارة بتشكيل مجموعة عمل لرعاية الصيادين ودراسة الاستفادة من برنامج الغذاء العالمي في الحصول على جزء منه لصالح الصيادين على أحد البحيرات الشمالية كما تم نقل إدارة مشروع مريوط إلى العامرية توفير النفقات الادارية وضمانا لتوافر الاشراف الفعلى في مواقع التنفيذ -

### ● المشاكل :

هذا ويرجع انخفاض وتدهور متوسط نصيب الفرد من الأسماك في مصر والتناقض المستمر للصادرات السمكية المصرية إلى عدة عوامل من أهمها ...

● أولا : زيادة الطلب المصرى على الأسماك بسبب الزيادة السريعة للسكان .  
● ثانيا : تقلب اجمالى الناتج المصرى من الأسماك خلال تلك الفترات وأن هذا التقلب لم يظهر اتجاه محدد سواء بالزيادة أو بالنقصان أو الثبات رغما عن دخول مصادر جديدة لانتاج الأسماك إذ بدأ في عام ١٩٦٨ انتاج الأسماك من كل من بحيرة ناصر ومشروع الصيد المصرى للأسماك من أعلى البحار -

● ثالثا : تدهور انتاج المصايد الرئيسية المصرية لانتاج الأسماك وهى المصايد البحرية ومصايد البحيرات الشمالية إذ تعرضت هذه المصايد إلى ظروف غير عادية أدى إلى تدهور ناتجها السنوى ومن أهم هذه الظروف :

● تأثير بناء السد العالى وتناقص مياه الفيضان التى كانت تصب سنويا في البحر الأبيض منذ عام ١٩٦٦ -

● تأثير سياسة التوسع الأفقى للأراضى الزراعية في مساحة البحيرات الشمالية والتي أدت تناقص مساحة المططح المائى بهذه البحيرات -

● تلوث المصايد المصرية البحرية والبحيرية بالمخلفات الكيماوية والمبيدات -

● عدم اتزان السياسة السعريّة سواء للأسماك الطازجة أو الأسماك المجمدة -

● قصور اكنتمال تنفيذ قوانين الصيد -

● قصور « التعاون السمكى » وهو يمثل ركيزة أساسية في انتاج الأسماك في مصر ( ينتج حوالى ٩٥ ٪ من انتاجنا السمكى ) عن أداء دوره المنشود بسبب العديد من المشاكل التى تمتعنه وفي مقدمتها ما يلى ...

- انتشار الأمية بين الصيادين حيث لازالت مهنة الصيد تتوارث من الآباء إلى الأبناء مع التواجد المستمر في المياه مما لا يعطى الفرصة لنيل لقط من التعليم مما ينتج عنه انتشار الجهل والامية بين أعضاء التعاونيات ومجالس ادارتها جعلت الأغلبية منهم غير قادرين على ادارة الجمعيات والنهوض بها .

- نقص العمالة مع عدم تطوير حرف الصيد وعدم الامام بالمستحدث منها ويمكن التغلب على هذه المشكلة بنشر مراكز التدريب للصيادين والتعاونيين يساهم فيها معهد علوم البحار والمصايد لخبرته الواسعة في مجال تطوير الحرف والاتحاد النوعى وغيره التعاون في مجال التدريب التعاونى .

- ضعف رأس مال صندوق الدعم وقصر أقرضة . على الجمعيات التعاونية للصيادين وقلة الموارد المالية لدى الصيادين الأمر الذى لم يمكنهم من شراء معدات الصيد الحديثة .  
● عدم توفر معدات الصيد الحديثة لدينا حيث إن جميع معدات الصيد تقريبا من شباك ومراكب والمستخدمة حاليا غير متطورة كما أن الصيد يتم حاليا بطرق بدائية يترتب عليها أضرارا بليغة بالثروة السمكية والأضرار التي تنشأ بسبب استخدام معدات الصيد غير المتطورة ووسائل الصيد البدائية تنشأ أصلا عن طريق عدم التمييز بين الأسماك ذات الأحجام الكبيرة والأخرى ذات الأحجام الصغيرة وهو الأمر الذى يترتب عليه صيد الأسماك الصغيرة زريعة اليوم وأمهات المستقبل . ونظرا لصغر حجمها وقلة أوزانها فإنها تلقى على الشواطئ وتموت وهذه خسارة كبيرة يترتب عليها « قلة المنتج من الأسماك والقضاء على الزريعة » .

● تلوث المجارى المائية .. وهو أمر له خطورته على الأسماك من حيث مقدار المنتج منها ونوعه وهذا يتم تلوث الممرات المائية فى مصر عن طريقين هما ...  
- المخلفات الصناعية وهى ظاهرة خطيرة تهدد بعض البحيرات في الوقت الحاضر مثل بحيرة مريوط .. إذ أن عوادم المصانع من زيوت وشحومات .. الخ .. يتم التخلص عن طريق ممرات مائية في تلك البحيرة .. الأمر الذى يترتب عليه تلوث مياه البحيرة .. وأصبحت مهدا غير صالح لنمو وتكاثر الأسماك لذلك فإنه من الضروري أن تتصدى وزارة الزراعة المصرية لهذه الظاهرة بالتعاون مع المحافظين وذلك من خلال إلزام الشركات الصناعية « بالبحث » عن أماكن بعيدا عن البحيرات والمصارف والترع لتصريف عوادم مصانعها !

- علاج الحاصلات الزراعية المصابة بالمبيدات أمر خطير أيضا إذ أنه يهدد أمر الثروة السمكية بالفناء والدمار حيث يصل رذاذ المبيدات المتطاير من باخيرات الطائرات حالة عبورها المجارى المائية أو أيضا يمكن أن يحدث ذلك من خلال رش الحقول المجاورة للمجارى المائية أو التي تتخللها تلك المجارى أو نتيجة لقاء الفاض من المبيدات في تلك المجارى .. ونتيجة لذلك تموت الأسماك ويقضى عليها كلية حيث أن المبيدات تقضى على الأسماك كبيرةا وصغيرةا فهي لا تميز بين هذا وذلك .. لذلك ينبغي أن تقوم وزارة الزراعة بوضع علامات مميزة للطيارين على الترع والمصارف الرئيسية والفرعية وتنبه عليهم بضرورة لقل البخاير حال عبورهم تلك الممرات ومن جانب آخر مؤلم .. يقوم بعض الصيادين حاليا برش المبيدات لصيد الأسماك بطريقة سهلة وسريعة وغير مكلفة وهذه وسيلة « غير مشروعة » من وسائل صيد الأسماك يترتب عليها ليس فقط الأضرار بشروتنا

القومية من الأسماك بل يمتد الضرر أيضا إلى صحة الإنسان عن طريق تناوله أسماك مسمومة تنتقل إليه المبيدات الموجودة بها .. ومن هنا نطالب بشدة بزيادة مقدار عقوبة تجريم عملية صيد الأسماك بالمبيدات للضرب على أيدي معدومة الضمائر من الصيادين ...

● وجود عددا من القيود الخارجية مثل القيود الأمنية للقوات المسلحة في منطقة شمال غرب البحر المتوسط واشترط عدم اقتراب الصيادين من الشواطئ في هذه المناطق رغم أن معظم الأسماك توجد قرب الشواطئ ..

## ● امكانيات هائلة :

والغريب أن نستورد أسماكاً من الخارج وأن يكون لدينا مشاكل تعوق تنمية ثروتنا السمكية ونحن نملك امكانيات هائلة في هذا الصدد يمكن أن نحصرها فيما يلي .. البحيرات الداخلية .. المنزلة ( ١٩٠ ) ألف فدان - البرلس ( ١٣٠ ) ألف فدان - ادكو ( ١٦ ) ألف فدان - مريوط ( ١٥ ) ألف فدان - ملاحه بور فؤاد ( ٥٠ ) ألف فدان - البردويل ( ١٦٠ ) ألف فدان - وادي الزيان ( ٥٠ ) ألف فدان - قارون ( ٥٥ ) ألف فدان - السد العالي مليون ( ٢٠٠ ) ألف فدان .. ويلاحظ أن بحيرة المنزلة كانت مساحتها تقدر بنحو ( ٧٠٠ ) ألف فدان وتعرضت لعمليات تجفيف واستقطاع .. يضاف إليها مناطق الصيد الإقليمية بالبحار وحسب الاتفاقية الدولية الأخيرة التي مدت عمق البحار إلى ٢٠٠ ميل أي ٢٠٠ كيلو متر وطول سواحل البحر الأبيض المصرية وهي تقدر بنحو ١٠٠٠٠٠ ميل أي حوالي ٢٠٠ ألف كيلو متر فيها السكك والمسماة بالرييف القاري فهي كالآتي :

### ● مناطق الرييف القاري بالبحر الأبيض ٧ مليون فدان .

- مناطق الرييف القاري بالبحر الأحمر وهي تنقسم لمنطقتين .. منطقة خليج السويس ( ٣٦٠ ) ألف فدان وباقي البحر الأحمر والمستغل فيه للثروة السمكية حوالي ٤ مليون فدان وكلها مناطق لا يزيد عمقها عن ١٠ متر والنيل والترع الرئيسية والمصارف الرئيسية وتقدر بنحو ١٦٨ ألف فدان .. أي أن جملة هذه المساحات الممكن الاستفادة منها حوالي ١٢ مليون فدان وهي ما تعادل المساحة المحصولية لمصر ( للأرض الزراعية ) وذلك بفرض وجود ٦ مليون فدان تزرع مرتين في السنة .. أي أن ٥٠ ٪ من مساحة مصر ممكن أن تستغل في زيادة الغير لأبنائها .

كان هذا هو الحديث عن امكانياتنا السمكية بصورة موجزة .. أما إذا أردنا التحدث عنها بصورة تفصيلية فنشير إلى امكانيات كل قطاع على حده وهي النحو التالي ..

● القطاع السمكي البحري وهو من المصادر الرئيسية لإنتاج الأسماك في مصر .. إذ يبلغ رقعة مصادره قرابة ٤,٢ مليون فدان وتبلغ العمالة السمكية به قرابة ٢٠ ألف نسمة .

● القطاع السمكي البحري : وهو الركيزة الأساسية لإنتاج الأسماك في مصر .. إذ تبلغ رقعة مصادير البحيرات مجتمعة قرابة ٣ مليون فدان ويبلغ عدد صيادي البحيرات ( ١٤٠ ) ألف صياد .. وتنقسم البحيرات

● القطاع السمكي البحري : وهو الركيزة الأساسية لإنتاج الأسماك في مصر إذ تبلغ رقعة مصادير البحيرات مجتمعة قرابة ٣ مليون فدان ويبلغ عدد صيادي البحيرات ( ١٤٠ ) ألف صياد .. وتنقسم البحيرات إلى ثلاثة مجاميع رئيسية .. أولها البحيرات الغدالية

البحالية وهي المنزلة والبرلس وادكو ومريوط وثانيها البحيرات الداخلية وهي بحيرات قارون وناصر ووادي الريان وثالثها المنخفضات الساحلية وهي البردويل وملاحة بور فؤاد ومنخفض القطارة ولاجون مطروح إلا أن بحيرة الريان ومنخفضات القطارة ولاجون مطروح لم تمتثل حتى الآن في الانتاج السمكي الاستغلال الأمثل .

● البحيرات الشمالية .. تمثل أهم البحيرات المصرية ورغبا عن ذلك فإن الناتج السمكي لها قد تعرض لتدهور شديد ابتداء من عام ١٩٦٧ واستمر عند هذا المستوى حتى الآن ( ٣٧ ) .

● البحيرات الداخلية .. هي ناصر وقارون ووادي الريان ورغبا عن حداثة تكوين هذه البحيرات باستثناء بحيرة قارون إلا أن أهميتها تتزايد سنة بعد أخرى إذ تبلغ رقمها ١,٢ مليون فدان ويصل بها حوالي ١٠ آلاف صياد .

● بحيرة ناصر تعتبر من البحيرات الصناعية المصرية التي تكونت نتيجة إقامة السد العالي منذ فيضان ١٩٦٤ وتقع البحيرة جنوب أسوان بحوالي ٧ كيلو متر ويبلغ طولها ٥٠٠ كيلو متر ومتوسط عرضها ١٠ كيلو متر ويصل عمقها إلى أكثر من ١١٠ مترا وتبلغ مساحتها المائية حوالي ١,٢ مليون فدان .

● بحيرة قارون .. تبلغ مساحتها ( ٥٥ ) ألف فدان

● المنخفضات الساحلية هي بحيرة البردويل وملاحة بور فؤاد ومنخفض القطارة ولاجون مطروح وتعتبر المنخفضات الساحلية فيما عدا ملاحة بور فؤاد هي التوسع الأفقي لمسايد الأسماك المصرية والتي يمكن إضافتها إلى المصادر الرئيسية لانتاج الأسماك حل جزء من مشكلة الأمن الغذائي

● بحيرة البردويل ... عادت مع مبادرة السلام تلك البحيرة التي تبلغ مساحتها ( ١٥٠ ) ألف فدان وتتميز بارتفاع خصوبتها السمكية. بدليل قيام إسرائيل بتحقيق معدلات انتاجية عالية منها إذ كانت تعتمد عليها اعتمادا رئيسيا في الاستهلاك والتصدير لهذا فإنه من الأجدر حفاظا على سمعتها على المستوى العالمي الحفاظ على انتاجيتها بل وتطويرها أيضا بإتباع سياسات انتاجية وتسويقية مدروسة ومتطورة بدلا من الاستغلال العشوائي الذي يتم حاليا .

● المزارع السمكية .. بدأت وزارة الزراعة بالاشتراك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمحافظات بإنشاء ٧ مزارع سمكية على مساحة ٨ آلاف فدان هي مزارع الزاوية والغاشمة وبرسيق والمنزلة والبلاسي والديبة .. وتقع هذه المزارع في أربع محافظات هي كفر الشيخ وبور سعيد والدقهلية ومياط .. ولا شك أن نجاح مشروعات المزارع السمكية يتوقف أساسا على مقدار ونوع المستلزمات الانتاجية للمزارع السمكية والتي من أهمها زريعة الأسماك والأسمدة الكيماوية والنيتروجينية والفسفورية والبوتاسية والأعذية الإضافية وأخيرا الصيانة المدرية بالإضافة إلى الري والصرف ( ٣٧ )

● التسويق السمكي .. يتكون البنيان التسويقي للأسماك في مصر من :

- ١ - الشركة المصرية لتسويق الأسماك وفروعها ومعارضها للبيع بالتجزئة .
- ٢ - شركات الجماعات الاستهلاكية النيل - الأهرام - الاسكندرية .
- ٣ - الجمعيات التعاونية بالمحافظات .

#### ٤ - القطاع الخاص ويفضل تجار جملة وتجار تجزئة -

ويمكن القول في هذا المجال أن القطاع العام التسويقي الذي يتمثل أساسا في تسويق الأسماك المجمدة التي تستوردها الدولة عن طريق الاتفاقيات التي تعقد مع الدول أو مقرراتها عن طريق المناقصات بالعملة الحرة -

● التعاون السمكي : يرجع بداية التعاون السمكي في مصر إلى ١٩٥٤ حيث أنشأت أول جمعية تعاونية لصالدى الأسماك بأدكو ثم توالى انشاء التعاونيات السمكية حتى بلغت حاليا ٧٠ جمعية تعاونية تضم في عضويتها حوالي ٣٧ ألف عضو ورأساها ألوف من الجنيهاات .

● العمالة السمكية .. إن المتبع للعمالة السمكية في مصر يتبين له بوضوح مدى ندرة هذا العنصر وخاصة في السنوات الأخيرة التي تشكل حاليا أحد العوائق التي تقف في سبيل أحداث التنمية السمكية السريعة ...

وهناك ظاهرة نرسدها وهي هجرة الصيادين إلى الدول العربية والأوربية سميا وراء الدخول المرتفعة التي تنتظرهم على سفن النقل أو سفن الصيد لذا لنا يجدر أن ينال الصياد المصري الذي يتصف بالجد والقدرة على العمل والذكاء الفطري اهتمام ورعاية الدولة باعتباره عنصرا نادرا من عناصر الانتاج السمكي عن طريق الاهتمام بالتعاون السمكي والتقابة العامة لعمال الصيد أي المنظمات التي تعمل على رعاية هذه هذه القوى العاملة النادرة ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي .

والتعاون السمكي يضم قرابة ٣٧ ألف صياد من العمالة السمكية التي تمتلك أدوات ومعدات الصيد بينما التقابة العامة لعمال الزراعة والري والثروة المائية تضم القاعدة العريضة من هذه العمالة النادرة أي الصيادين الاجراء تلك القاعدة التي يبلغ عددها ( ١١٠ ) ألف صياد ( ٣٧ ) .

#### ● الحل :

#### ● برنامج قومي للنهوض بالثروة السمكية :

وجتى تكون الجهود أكثر اشراقا .. نقتراح أن تتبنى وزارة الزراعة هذه المقترحات ووضمها في إطار برنامج قومي للنهوض بالثروة السمكية في مصر ...

● لما كانت تعاونيات الثروة السمكية تعتبر الدعامة الأساسية في الانتاج السمكي على المستوى القومى .. إذ يبلغ ما ينتجه أعضاء هذه التعاونيات من الأسماك نحو ٩٠ ٪ من الانتاج الكلى للجمهورية فإنه لابد من تحقيق ما يلى :

١ - زيادة رأسال صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصالدى الأسماك ليواكب الزيادة في حجم الألفراض بالجمعيات التعاونية لمقابلة ارتفاع الأسعار عالميا .

٢ - اعفاء الجمعيات التعاونية من شرط ايداع ما يقاب لمن المعدات التي توفرها من المنطقة الحرة ببور سعيد بالعملة الصعبة في البنك قبل الافراج عنها جمركيا .

٣ - اعفاء أدوات ومعدات الصيد التي تستورد الجمعيات التعاونية واللازمة لنشاط أعضائها من الرسوم الجمركية .

٤ - توفير الرعاية الصحية لعمال الصيد نظرا لطبيعة عملهم الشاق وخصوصا في بحيرة ناصر ..

- ٥ - تطوير نظام التسويق السمكي بما يضمن وصول الأسماك إلى المستهلك في الوقت المناسب والشكل المناسب وبأقل تكاليف تسويقية مما يخفف من حدة الطلب على اللحوم ويزيد من استهلاك الفرد من البروتين الحيواني .
- ٦ - تنظيم اتفاقيات الصيد في مناطق أعالي البحار خاصة وأن كثيراً من المشاكل قد وقعت مؤخراً للصيادين في اليمن .
- ٧ - توفير غرف الضغط الطبية لقطاع الأسفنج وسرعة استخدام جهاز الكفخ عن منابت الأسفنج وتدعيم هذا القطاع بالأجهزة الحديثة .
- ٨ - دراسة احتياجات قطاع الصيد من مراكز ومراكز التدريب وتحديد مستوياتها .
- ٩ - حصر الكفاءات والخبرات العلمية في قطاع الثروة المائية ووضع برنامج عالمي للاستفادة منها .
- ١٠ - حماية الممرات المائية من التلوث وزيادة لحرمة عقوبة الصيد بالطرق المخالفة خاصة المبيدات لما لها من آثار سيئة على تربتنا السمكية والصحة العامة
- ١١ - وضع تقييم شامل لتجربة زراعة الأسماك في حقول الأرز في ضوء تكلفتها والتي تقدر بالملايين واحتياجاتها الشديدة للمياه .
- ١٢ - وقف تجفيف أي بحيرة سواء حالياً أو مستقبلاً وتقدير العقوبة على كل من يخالف ذلك فقد منحنا الله مجارى مائية ونباتات طبيعية عظيمة بدون أن نبذل في انقاذها أي جهد أو مال وعلى الرغم من ذلك فنحن لم نصن النصة .. ولما بتجفيف حوالي ٦٨ ألف فدان من بحيرتنا الشمالية البالغ مساحتها ٢٩ ألف فدان ( ٣٧ ) وهذا الأمر من المضحكات المبكيات مما ..
- ١٣ - تضافر جهود كافة الأجهزة المعنية لحل مشاكل التي يتعرض لها قطاع الصيادين الذين يبلغ تعدادهم نحو - مليون صياد في مختلف مواقع الانتاج العام والخاص .
- ١٤ - استخدام أفضل الأساليب العلمية والفنية للارتفاع بإنتاجية الموارد المستثمرة في الصيد حالياً .
- ١٥ - التوسع في تنفيذ المشروعات الانتاجية والحديثة من أجل زيادة مساحات الانتاج السمكي .





الفصل  
التاسع

# صناعة الدواء ابن



طلت جمهورية مصر العربية فترة طويلة بلدا منتجا للدجاج والبيش كما كانت إلى عهد ليس بالبعيد .. بلدا مصدرا للبيش واعتمد هذا الانتاج أساسا على القطعان البلدية في الريف المصري ثم تناقص حجم هذا الانتاج شيئا فشيئا إلى الحد الذي أصبح فيه انتاج الدجاج والبيش مجرد ناتج ثانوي من قطعان صغيرة الحجم تحتفظ بها المزارع للحصول على عائد نقدي ثانوي .

وكانت رعاية هذه القطعان تتم تحت ظروف بدائية لا تعتمد على التطورات العلمية والتكنولوجية المتبعة على مستوى العالم وبطور نمط الاستهلاك في مصر زادت الحاجة إلى البروتينات الحيوانية مما أدى إلى تكثيف الجهود في مجال انشاء صناعة دواجن قوية تأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة والمتطورة باعتبار الدواجن تمثل مصدرا من أهم مصادر البروتين الحيواني بل وتعتبر البديل الرئيس للحوم التي تساهم في رفع نصيب الفرد من البروتينات الحيوانية.

ولقد واكبت صناعة الدواجن جهود عديدة ومؤثرة في هذا المجال دعما لإنشاء المؤسسة العامة للدواجن في الستينات كبادرة حقيقية لاستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في إقامة هذه الصناعة بما أدخلته من الأنواع الاقتصادية من دجاج اللحم والبيش وما يلزمها من أعلاف متزنة عالية القيمة الغذائية فضلا عن استخدام نظم الاسكان المجهزة بتكنولوجيات حديثة تلائم نظم الانتاج المكثف .

ثم تطورت صناعة الدواجن تطورا بالغ الأهمية خاصة خلال الفترة من ( ٨٠ إلى ١٩٨٥ ) حتى أصبحت أحد المصادر الرئيسية التي يعتمد عليها في سد جزء من الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من البروتينات الحيوانية نظرا لأقبال المستثمرين ( من شركات القطاع الخاص والأفراد ) على الدخول في هذه الصناعة للأسباب الآتية :

- قصر الدورة فيها وعدم احتياجها لمساحات كبيرة من الأراضي .
- ارتفاع معدلات التحويل الغذائي وإمكانية التحكم والتوسع فيها كصناعة .
- رخص ثمن وحدة البروتين فيها نسبيا .
- إقبال جمهور المستهلكين عليها كنمط تقليدي في غذائهم .
- الدفقات التشجيعية المستمرة من الدولة لمنتجي الدواجن عن طريق الإعفاءات الجمركية لمستلزمات الانتاج المستوردة والإعفاء من الضرائب في السنوات الأولى من التشغيل ومنح القروض ذات الفائدة المدعومة على الاستثمار والتشغيل .
- دعم مستلزمات انتاج الأعلاف وأهمها الأذرة الصفراء التي تمثل ٦٥ إلى ٧٠ ٪ من مكونات الأعلاف .

### جدول رقم ( ١٩ )

#### ● ويوضح الجدول التالي :

توقعات استهلاك لحوم الدواجن في مصر حتى عام ٢٠٠٠

السنة	جملة الاستهلاك بالآلاف طن	جملة عدد السكان بالمليون	متوسط الاستهلاك فرد / كجم
١٩٨٥	٢٥٩	٤٧,٧٧٩	٧,٥٢
١٩٩٠	٥٢٢	٥٤,٠٥٧	٩,٦٧
١٩٩٥	٧٦١	٦١,١٦١	١٢,٤٤
٢٠٠٠	١١٠٧	٦٩,١٩٨	١٦,٠٠

● المصدر :

الإدارة المركزية للإنتاج الحيواني - وزارة الزراعة - دراسة صناعة الدواجن في مصر الوضع الحالي .. والرؤية المستقبلية - سبتمبر ١٩٨٦ .

### جدول رقم ( ٢٠ )

#### ● كما يوضح الجدول التالي :

هيكل العرض لبيض المائدة عام ١٩٨٥ ومتوسط الفرد من البيض سنوياً

القطاع	جملة الإنتاج بالمليون بيضة	متوسط استهلاك الفرد / سنة	النسبة المئوية من جملة العرض
التجاري	٣٤٨٩	٧٢	٧٢٪
الريفي	١٣٤٤	٢٨	٢٨٪
الإجمالي	٤٨٣٣	١٠١	١٠٠٪

● المصدر :

الإدارة المركزية للإنتاج الحيواني - وزارة الزراعة - دراسة صناعة الدواجن في مصر الوضع الحالي .. والرؤية المستقبلية سبتمبر ١٩٨٦ .

#### ● استراتيجية الوزارة في مجال الإنتاج الداجني :

تستهدف استراتيجية الوزارة في هذا المجال تعزيز جهازى الارشاد والرعاية البيطرية وتوفيرها لمجموع المنتجين .

كذلك تستهدف استراتيجية الوزارة على انشاء ودعم الجمعيات والاتحادات المتخصصة في مجال الإنتاج الداجني حتى تكون هياكل مؤسسات قوية فعالة قادرة على توفير الخدمات اللازمة لتلك الصناعات كانهاء المجازر الآلية أو المعازن المبردة أو توفير بمستلزمات الإنتاج ككتاكيت الهجن واللقاحات والأدوية والعلاقي والطلاق المغطيرة وغير ذلك من الخدمات الانتاجية والتسويقية .

تفاصيل الاستراتيجية في الكتاب الملاحق

## ● الانجازات ،

بلغت جملة رأس المال المستثمر في هذه الصناعة عام ١٩٨٥ ٢,٥ مليار جنيه ووصلت الآن إلى ٤,٥ مليار .

وتوفر هذه الصناعة فرص عمل تقدر بحوالى ٢٠٠ ألف فرصة مما يتيح تشغيل الكوادر الفنية والمهنية المدربة .

وتفيد أرقام متوسط نصيب الفرد من وجاج اللحم بالكيلو جرام لكل سنة بحوالى ٧,٥ كيلو جرام .. وإنه من المتوقع أن يرتفع إلى ١١ كيلو جرام لكل فرد في السنة في نهاية عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٦ كيلو جرام للفرد في السنة في عام ( ٢٠٠٠ ) .

بينما تفيد أرقام متوسط نصيب الفرد من البيض سنويا حوالى ١٠١ بيضة .. وتغير توقعات الاستهلاك إلى أن نصيب الفرد في نهاية عام ١٩٩٢ سيصل إلى ١٢٠ بيضة / فرد / سنة وذلك على أساس زيادة كفاءة استغلال الطاقات الانتاجية لتصل إلى ٥,٥ مليار بيضة / سنة مع استمرار تناقص مساهمة القطاع الريفي لتصل إلى ١,٢ مليار بيضة لكل سنة ( ١٧ )

تطورا ملحوظا حيث تضاعف هذا الانتاج من حوالى ( ٦٨ ) ألف طن عام ١٩٩٠ الى ١٣٦ ألف طن عام ١٩٨٠ .. وخلال الفترة من ( ٨٠ / ١٩٨٥ ) قفز الانتاج بمعدل كبير حيث بلغ حوالى ٣٠٥ ألف طن عام ١٩٨٥ أى أكثر من ضعف حجمه خلال عام ١٩٨٠ .

ولقد ساهم القطاع الخاص بنصيب كبير في هذا الانتاج حيث وصل إلى ٢٥٥ ألف طن بواقع ٨٢,٦ ٪ كما بلغ انتاج الشركة العامة للدواجن حوالى ٢٠ ألف طن بواقع ٩,٨ ٪ بينما يقدر انتاج القطاع الريفي بحوالى ٢٠ ألف طن بواقع ٦,٦ ٪ وتحليل هذه الأرقام يؤكد ما سبق أن أكدناه من أن النهضة الحقيقية لهذا القطاع الانتاجى بدأت فعلا منذ عام ١٩٨٢ وبلغت ذروتها عام ١٩٨٢ عندما سمحت الدولة لقطاع عريض من المستثمرين باستثمار مدخراتهم في هذه الصناعة لما تتميز به من تحقيق أرباحية مناسبة نظرا لسهولة دوران رأس المال المستثمر وما اتخذته الدولة من تيسيرات للعمل على توفير متطلبات الجماهير من اللحوم البيضاء

### جدول رقم ( ٢١ )

#### ● يوضح الجدول التالى : تطور انتاج وجملة استهلاك اللحوم البيضاء

السنة	الانتاج المحلى بالآلاف طن	الواردات بالآلاف طن	جملة الاستهلاك بالآلاف طن
١٩٨٠	١٣٦	٥٦	١٩٢
١٩٨٥	٣٠٥	٥٤	٢٥٩

● المصدر :

الإدارة المركزية للإنتاج الحيوانى - وزارة الزراعة - دراسة صناعة الدواجن في مصر الوضع الحالي - والروية المستقبلية - سبتمبر ١٩٨٦ .

## ● عناصر صناعة الدواجن :

وتفصل صناعة الدواجن عنصرين أساسيين هما :

● صناعة دجاج بدارى اللحم .

● صناعة بيض المائدة

ويعتمد أي منهما على تكامل عدد من المقومات الرئيسية تتمثل في :-

● لطفان الأمهات لانتاج بيض التفريخ لأى من النوعين .

● معامل التفريخ المؤهلة لتفريخ هذا البيض .

● محطات وغنابر تسمين دجاج اللحم أو انتاج بيض المائدة .

● صناعة أعلاف تعمل على انتاج نوعيات جيدة من الطف تتفق وطبيعة الانتاج .

● صناعات الأدوية البيطرية واطافات الأعلاف .

وسوف نتحدث بالتفصيل في هذا الفصل عن هيكل انتاج هاتين الصناعتين ( استنادا إلى بيانات عام ١٩٨٥ حيث بدأت النهضة الحقيقية لهذا القطاع الانتاجى فعلا عام ١٩٨٢ وبلغ ذروته عام ١٩٨٢ ثم بدأ في التدهور بعد ذلك إلى أن تم حاليا توقف أكثر من ٧٠٪ من مزارع تسمين الدواجن والانتاج البيض عن الاستمرار في العمل ( ١٧ ) وكذلك منتعش في هذا الصدد للمشاكل التي تواجه كل منهما ... وأوجه التغلب عليها من خلال مجموعة من المقترحات والتوصيات ...

## ● أولا : صناعة بدارى "لحم" :

### ( أ ) هيكل الانتاج وتطوره :

تطور انتاج اللحوم البيضاء خلال الفترة من ١٩٨٠ ..

### ( ب ) المشاكل :

تواجه صناعة بدارى اللحم في مصر حاليا بعض المشاكل والمعوقات التي تحد من انطلاقها وتؤدي بالتالي إلى عدم الاستغلال الأمثل للطاقات الانتاجية العالية ... وتتمثل تلك المعوقات فيما يلي ...

● عدم توافر السمات الكافية من المجازر الآلية والثلاجات يعتبر معوقا رئيسيا في هذه الصناعة .. حيث يؤدي ذلك إلى عدم توافر بدارى مذبوحة مغلفة في صورة متناسبة مع تفاعل قوى العرض والطلب عليها على مدار السنة .. مما يؤدي إلى خفض الكفاءة الانتاجية لطول مدة بقاء البدارى بالمزرعة بعد الزمن الأمثل للتسويق ورفع تكاليف التسويق للبدارى لأحيه فضلا على عدم استغلال مغلفات الذبح ( والتي تقدر بحوالى ٠.٦٪ من مادة بروتينية صافية من الوزن الحي يمكن تصنيعها ويقدر ثمنها بحوالى ١٣ مليون - جنيها سنويا ) وذلك بسبب عدم توفر المجازر والثلاجات ( ١٧ )

● وجود احتكار تجار الجملة لتسويق البدارى ... إن انتاجنا من الدواجن سواء من القطاع الريفى أو من القطاع التجارى ( الفرقة العامة للدواجن ) أو القطاع الخاص يتحكم

في تسويقه فئة قليلة من تجار الجملة ... تتعارض مصالحهم مع كل من المنتج والمستهلك ويعمل هؤلاء التجار على تنظيم هامش ربحهم من خلال خفض السعر للمنتج ورفع السعر للمستهلك وذلك بالتحكم في طرح كميات الانتاج بالأسلوب الذي يمكنهم من تحقيق مصالحهم .

كما ينتفون البدارى عالية الوزن ويبقون الأوزان الأقل لولت لاحق والتي تؤدي إلى زيادة التكاليف لدى المنتج .

ونظرا لتقييد المنتجين بمواعيد استلام الكتاكيت والعلف فإنهم يضطرون في كثير من الأحيان للتخلص من انتاجهم بأسعار منخفضة - وهذا النمط من تحكم التجار في الأسعار جعل الكثير من المنتجين يعجبون عن الانبظام في الانتاج .

وعموما فإن تفضيل العناصر لغرض دورات في السنة لا يتم كنتيجة طبيعية للمفاطر التي يتعملها المنتج في عملية التسويق وعدم الاستقرار بينما يتمتع منتج مستلزمات الانتاج باستقرار أكثر وربحية أكبر ... وفي الواقع ... هذا الانتقار للتكامل الرأسى التعاقدى لهذه الصناعة يجعل المنتج والمستهلك هما الطرفان الفارمان في هذه القضية . ( ١٧ )

● مشكلة أعلاف الدواجن .. تعتبر تغذية من العوامل الرئيسية التي تؤثر تأثيراً بالغا ومباشراً إلى تدهور الإنتاج ويقف عقبة أمام التوسع .... وتشتمل أهمية الأعلاف بالنسبة للمنتجين في أنها تحتل مكانة كبيرة من تكلفة الانتاج في مزارع التسمين والتي تقدر بـ ٦٠ ٪ من تكلفة البياض في مزارع انتاج بيض المائدة .. ولقد تطورت صناعة الأعلاف في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً نتيجة لازدياد اعداد المزارع وزيادة الطلب عليها للوفاء بالاحتياجات الغذائية للقطعان التسمين وانتاج البيض .

إلا أن هذه الصناعة قد واجهت مشاكل عديدة حيث أن غالبية الخامات الداخلة في التصنيع تستورد من الخارج ( الذرة - فول الصويا الذي ينتج جزء منه محليا - المركبات ) وذلك بسبب تذبذب الأسعار العالمية وارتفاع أسعار العملات الأجنبية محليا وقصور الاعتمادات عن الوفاء باحتياجات هذه الصناعة .

هذا وتقدر أحد الدراسات الاحتياجات من الأعلاف لسنوات الغطة ٨٧ / ١٩٩٢ بحوالى ( ٧٥٢ ) ألف طن صويا يضاف إليها ٨٠٠٠ طن لمزارع الأمهات أى أن اجمالى احتياجات الصناعة حاليا من الأعلاف يبلغ ٦٦٠ ألف طن منها ٥٥ ألف طن أذرة صفراء ١٥٠٠ ألف طن فول صويا ، ٧٥ ألف طن من المركبات ... وطبقا لذلك فإن احتياجات مزارع انتاج البيض في نهاية سنوات الغطة ٨٧ / ١٩٩٢ من الأعلاف ( ١٧ ) ستصل إلى ١,١٧٠ مليون طن للقطعان التجارية ، ٢٠ ألف طن للقطعان الأمهات أى أن اجمالى كمية العلف للانتاج البيض يبلغ ١,٢٠٠ مليون طن أعلاف منها ٧٥٠ ألف طن ذرة صفراء ، ٣٢٠ ألف طن كسب فول صويا ، ١١٥ ألف طن من المركبات .

كما تقدر احتياجات القطعان التجارية لانتاج بدارى التسمين وفقا للانتاج العالي بحوالى ١,٢ مليون طن يضاف إليها ( ١٠٠ ) ألف طن لمزارع الأمهات أى أن اجمالى الاحتياجات يبلغ ١,٣ مليون طن منها ٨٥٠ ألف طن ذرة صفراء ، ٣٦٠ ألف طن كسب فول صويا ، ( ١٣٠ ) ألف طن مركبات .

وعلى ضوء هذه الأرقام فإن احتياجات مزارع بدارى التسمين ومزارع الامهات من الاعلاف فى نهاية سنوات الخطة ٨٧ / ١٩٩٢ من الاعلاف ستصل إلى ٢,٨ مليون طن منها ١,٨ مليون ذرة صفراء . ٥٧٠ ألف كسب فول صويا . ٢٨٥ ألف طن مركزات ( ١٧ ) .  
● مشكلة توفير الخدمات والرعاية الصحية البيطرية وتشتمل فيما يلى ..

( أ ) عجز المعامل الإقليمية عن تأدية وظيفتها فى تشخيص أمراض الدواجن نظرا لنقص الأجهزة والمعدات والمواد والأيدى العاملة المتخصصة .

( ب ) وجود نقص كبير فى الانتاج المحلى من اللقاحات والأمصال اللازمة لوقاية الدواجن من العديد من الأمراض .

( ج ) نقص انتاجنا المحلى من الأدوية البيطرية حيث يتم استيراد من ٩٠ إلى ٩٥ ٪ من الاحتياجات علاوة على رداءة المنتج المحلى .

● فى مجال استيراد الدواجن وغيرها من جهات بالكشف عليها للتأكد من خلوها من الأمراض والجهوات الثلاث وزارة الصحة ( مراقبة الأغذية ) - وزارة الزراعة ( الحجر البيطرى ) - وزارة الاقتصاد ( الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ) ... واشترك ٢ جهات فى فحص المواد الغذائية يؤمن سلامة دخول أى سلع غذائية داخل البلاد وفى الوقت نفسه يؤخر الافراج عن السلع عند وجود اختلاف فى التحاليل المعملية .

● السياسة السعرية ... لجأت الدولة إلى دعم مستلزمات الانتاج وتقديم قروض ميسرة للمنتجين بهدف خفض تكاليف الانتاج إلا أن ميعوقات التسويق وعدم تناسق حلقات هذه الصناعة فى نظام تكاملى رأسى وانخفاض الكفاءة الانتاجية لم يجعل لهذه السياسة أثر على تكاليف الانتاج وجعل المستفيد بفروق الأسعار هم منتجوا مستلزمات الانتاج والوسطاء

كما عملت الدولة على استيراد دواجن مجمدة وتوزيعها بأسعار مدعومة مع توزيع انتاج القطاع العام بأسعار منخفضة مدعومة ولكن حجم هذا الانتاج لم يؤثر بالدرجة الكافية على سعر السوق لأنه لا يتعدى ٣٠ ٪ من جملة العرض فى السوق لأن غالبية الانتاج الذى يبلغ ٧٠ ٪ يسوق جراً ... ونظراً لعدم كفاية المجازر والثلاجات وعدم تنظيم كاف للسوق فإن تحديد الاسعار لم يكن فعالاً بل أن عجز العرض على الطلب فى بعض المواسم واحتكار الوسطاء رفع الأسعار للارتفاع فى تلك المواسم والخفضها فى أوقات أخرى ( ١٧ )

● التنظيمات والمؤسسات التسويقية ... إن نجاح صناعة الدواجن عالمياً نابع من كونها تعتمد على مفهومين اقتصاديين رئيسيين :

١ - انتاج الحجم الكبير ( Mass Production ) مع هامش ربحى صغير لوحدة

الانتاج وهذا عكس السائد حالياً نتيجة لانخفاض سعر انتاج المزرع الحالية ( ه آلاف كتكوت فى الدورة ) وعلاج ذلك التكامل الأفقى بين هذه المزارع لامكانية خفض تكاليف الانتاج .

٢ - التكامل الرأسى للتسويق من حلقات الصناعة وهو ( انتاج الكتكوت - العلف - التسمين - المجازر ) فى نظام تعاقدى ملزم لجميع الأطراف .



ولعل شرحنا السابق لمعالم هذه الصناعة يؤكد أن التنظيم المؤسسي لهذه الصناعة بحيث تصبح صناعة تماقدية سوف يؤدي إلى لحل معوقات هذه الصناعة حتى مسألة انخفاض الكفاءة الانتاجية .

● مستوى الكفاءة الانتاجية ... فيمثل انخفاض الانتاجية في صورة ارتفاع تكاليف الانتاج لوحدة المنتج ( الطن من الوزن الحى ) .

### ويرجع ارتفاع تكاليف الانتاج لعنصرين رئيسيين هما :

( أ ) انخفاض كفاءة استخدام عناصر الانتاج

( ب ) ارتفاع أسعار المدخلات .

وتتسم صناعة بدارى اللحم بارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة انخفاض كفاءة استخدام عناصر الانتاج وزيادة الأبعاد للمدخلات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها انخفاض المستوى التكنولوجى للمزارع الصغيرة له أدى إلى زيادة استهلاك الملقح المستخدم عن المعدلات القياسية نتيجة زيادة الفاقد وكذا ارتفاع نسب النفوق بسبب انخفاض الرعاية البيطرية وضعف الرقابة على الأدوية البيطرية الواردة تستخدمها هذه المزارع وسوء طرق تغذيتها لضعف إمكانيات هذه المزارع - هذا بالإضافة إلى عديد من العوامل الخاصة بإدارة المزرعة وعدم توافر الصالة الفنية ... ومن جهة أخرى فإن انخفاض الكفاءة الانتاجية يرجع أيضا للمشاكل التسويقية .

### ( جـ ) وسائل النهوض بصناعة بدارى اللحم :

● إيجاد صيغة للتكامل الأفقى بين وحدات الصناعة ذات النشاط الواحد والمشاركة فى المواقع الجغرافية لكى يمكنها الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والتقليل من عناصر المخاطرة - وصيغة أخرى للتكامل الرأسى بين حلقات الصناعة المختلفة حتى يمكن تحقيق عدالة توزيع الربح بين هذه الحلقات وكذلك تعمل جميع الحلقات بقدر مساو من المخاطرة .

ويمكن تحقيق التكامل فى صناعة الدواجن من خلال التعاونيات والنظم التعاقدية المختلفة .

● تعديل السياسات السعرية بما يؤدي إلى إزالة الدعم تدريجيا عن مستلزمات الانتاج وهو ما يتم حاليا مع الاتجاه إلى دعم المنتجات النهائية للفتات المستحقة ... هذا إلى جانب دعم تمويل البنية الأساسية التسويقية للعمل على استقرار الصناعة وأسعار المنتجات وخفض هوامش التسويق مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى هذه البنية الأساسية التسويقية ... كذلك ينبغى إعادة النظر فى توزيع بدء هوامش الربح على حلقات الصناعة المختلفة بدءا من انتاج مستلزمات الصناعة حتى المنتج الأخير ثم التسويق ومراجعة أسعار المنتجات النهائية على فترات دورية مما يتفق مع التكلفة النهائية مع تحديد هامش ربح مجزى لجميع حلقات الانتاج .

● تدريب الكوادر الفنية العاملة في هذا المجال وذلك من خلال تطوير امكانيات الدراسة العملية والتدريب الميداني في المعاهد الطبية الزراعية والمدارس الزراعية وإنشاء مراكز التدريب المهني المتخصصة في أوجه صناعة الدواجن .

### ● رفع الكفاءة التسويقية لهذه الصناعة من خلال ما يلي :

١ - التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة في كل مراحل الصناعة أخذاً في الاعتبار التوسعات المدرجة في ميزانيات القطاع العام والتراخيص الممنوحة للقطاع الخاص .

٢ - ايجاد الشكل المؤسسي والتنظيمي للسوق الذي يتيح التناسق بين حلقات الصناعة المتتالية ويكفل توزيع المخاطرة على جميع حلقات الانتاج .

● العمل على توحيد أسعار الذرة بين القطاع العام والخاص والذي يمثل من ٦٠ إلى ٦٥ ٪ من تكاليف الأعلاف في هذه الصناعة مع محاولة توفير أكبر كمية من الذرة المحلية البيضاء لمصانع علف الحيوان لتوفير الذرة الصفراء لغذاء الدواجن .

● تشجيع ودعم القطاع الخاص والتعاوني على استيراد الذرة الصفراء .

● الاتفاق مع المجازر على ذبح الطيور وتجميدها لحساب المنتجين مع منحهم قرض للتسويق يمثل ٨٠ ٪ من سعر البيع المنخفض في السوق بما يسمح لهم بإعادة التشغيل مع وجود فرص للبيع بأسعار أعلى بعد فترة بدلا من اضطرارهم إلى بيع الطيور حية بالسعر المنخفض .

● وقف استيراد الدواجن من الخارج طالما كانت الكميات المخزنة من الدواجن محليا بصورة شهرية تغطي الاحتياجات وإذا احتاج الأمر إلى استيراد كميات من الخارج لعجز في الانتاج المحلي فيتم البيع بسعر لا يقل عن تكاليف الانتاج المحلية حتى لا يؤثر على أسعار الناتج المحلي من الدواجن .

● وحتى يمكن أن تتوفر لحوم دواجن مدعومة لطبقات الشعب الكادحة - يحدد سعر القطع المختلفة من الدواجن بحيث تباع الصدور بأسعار تغطي دعم أسعار الأجزاء الأخرى مثل ( الأوراك والدبابيس والأجزاء الأخرى ) بأسعار أقل إلى أن تصل إلى بيع الأجنحة والرقبة بأسعار منخفضة جداً تتماشى مع الطبقات الفقيرة .

● وضع استراتيجية قومية لتوفير الخدمات والرعاية الصحية البيطرية للدواجن وذلك من خلال دعم المعامل الالليمية المتخصصة في تشخيص أمراض الدواجن وسد العجز الحالي في انتاجنا العالي من الأمصال والمقاحات والأدوية البيطرية .

● توحيد الجهات المشرفة على فحص الأغذية المستوردة في جهة واحدة مع تدعيمها بالقوى البشرية والامكانيات اللازمة للارتقاء بالنظام الرقابي على الأغذية .

● ينبغي أن يكون للتعاونيات دور رئيسي في إنشاء وإدارة المجازر الآلية والثلاجات والخدمات التسويقية حتى منافذ التوزيع حيث أن أداء هذا الدور في ظل النظام التعاوني سيؤدي إلى خفض الهوامش التسويقية بما في ذلك من تأثير إيجابي على أسعار المنتجات النهائية .

## ● ثانيا : بيض المائدة :

### ● ( أ ) هيكل الانتاج وتطوره :

خلال الفترة من ( ٨١ - ١٩٨٥ ) أنشئ ٢٠٠ مشروع لانتاج البيض قدر انتاجها بحوالى ٢ مليار بيضة عام ٨٥ / ١٩٨٦ ( ١٧ ) هذا بالإضافة إلى بعض المشروعات الانتاجية الأخرى .  
- وقد أقبل المستثمرون على إقامة مشروعات انتاج بيض المائدة على المستوى التجاري للأسباب الآتية :-

- ١ - ارتفاع أرباحية مشاريع انتاج بيض المائدة .
  - ٢ - التسهيلات التى منحتها الدولة للمستثمرين عن طريق الإعفاءات الجمركية للتجهيزات ( المبانى سابقة التجهيز ) والأجهزة والمولدات ووحدات تصنيع الأعلاف وغيرها ..
  - ٣ - إعفاء من الضرائب من بدء التشغيل ومنح قروض بفائدة ميسرة وشروط مبسطة .
  - ٤ - دعم الدولة لمستلزمات انتاج الأعلاف وأهمها الذرة الصفراء .
  - ٥ - ارتفاع معدلات التحويل الغذائى وبالتالي رخص انتاج وحدة البروتين إذا ما قورن بمصادرة الأخرى من اللحوم الحمراء والبيض والأسماك .
  - ٦ - تغير نمط الاستهلاك وخاصة فى المدن حيث أقبل المواطنون على استعمال بيض المائدة التجارى لكبر حجمه وانخفاض سعره عن المعروض من البيض البلدى .
- هذا وقد ظل القطاع الريفى المصدر الأساسى لانتاج البيض فى السنوات السابقة لعام ١٩٨٠ حيث كان يربى الدجاج البلدى فى القرى بأعداد كبيرة لتمد المدن بالبيض البلدى علاوة على ما يربى فى منازل المدى ويتفدى على الفضلات المنزلية .

ونظرا لقلة الأعداد التى تربى بالقرى لارتفاع مستوى دخول العمل الزراعيين على اختلاف جنسهم وأعمارهم مما أدى إلى تحول الكثير من القرى إلى مستهلكة للمواد الغذائية بعد ما كانت منتجة تفيض بالخير على سكان المدن ... ومن ناحية أخرى ونظراً لارتفاع أسعار الكتاكيت والحبوب خاصة فى المدن فقد انخفضت أعداد الدجاج الذى يربى بالمنازل واتجه المستهلكون إلى استعمال بيض المائدة التجارى .

### ( المشاكل ) :

● تكلفة الانشاء فى الغالبية العظمى من هذه المشروعات كانت عالية لاتجاههم إلى النظام المغفل والذي يصل تكلفته إلى حوالى ١,٥ مليون جنيه فى مشروعات ( ١٥ ) مليون بيضة .

● ساعد على الاتجاه إلى هذه المشروعات الكبيرة التسهيلات الائتمانية التى وصلت إلى ٧٥ ٪ من قيمة هذه المشروعات مما يشكل عبء كبير على تكلفة البيض متشعبة فى أقساط وفائدة السداد ( ١٧ )

● ارتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج .

● موسمية استهلاك البيض في مصر حيث يقل بشدة في الصيف وأثناء صيام المسيحيين أي حوالى ٦ أشهر سنوياً وطبيعة الانتاج المستمرة التي لا يمكن تخفيضها أو إيقافها في هذه الفترات .

● التدخل في الأسعار سواء بتحديد سعر منخفض وغير مناسب أو بيع كميات كبيرة من البيض بأقل من تكلفة الانتاج - خاصة في مواسم زيادة استهلاكه والتي يعتمد عليها المنتج أساساً في تعويض انخفاض الأسعار في المواسم الأخرى .

● تأثير السلع البديلة مثل اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن المستوردة والتي تقبل الطبقات الفقيرة عليها إذا ما توفرت ويقل استهلاكها للبيض .

● النمط الغذائي في الريف والذي كان لفترة طويلة بالغا للبيض وليس مستهلكاً له مما أدى إلى عدم زيادة طاقات الاستهلاك للكميات المتزايدة من الانتاج في الريف والذي يمثل جزءاً كبيراً من السكان .

● تأثير التعثر في مشروعات التسمين على أغراض الأسواق بيض التفريخ وأثره على أسعار واستهلاك البيض .

● عدم وجود خبرة كافية لدى كثير من المتخصصين سواء في الانتاج أو التسويق إذ أن أغلبهم دخلوا هذه الصناعة مقلدين وأملوا في الأرباح .

#### ( جـ ) وسائل النهوض بصناعة انتاج بيض المائدة :

● تشجيع إقامة مشروعات أمهات البيض للوصول بطاقة المزارع الحالية إلى أقصى انتاج ممكن .

● إعطاء أولوية أولى لتوفير الذرة الصفراء لمزارع انتاج البيض خاصة الكبيرة منها لتغطية ١٠٠ ٪ من احتياجاتها وذلك لخفض تكاليف الانتاج .

● صنع قنوات جديدة لتسويق البيض بدلاً من احتكار التجار وذلك عن طريق تشغيل الغريجين لتوصيل البيض إلى المنازل نظير مبلغ معين ... كذلك يستلزم الأمر تطوير أسلوب التسويق الحالي عن طريق تشجيع إنشاء محطات التجميع والفرز والتعبئة والتبريد ووسائل النقل المجهزة بالإضافة إلى التوسع في إنشاء منافذ تسويقية ... وقد يكون من المناسب أن تأخذ التعاونيات والمعلبات والروابط والاتحادات دوراً رائداً في إيجاد الأسلوب الأمثل للتسويق .

● وأخيراً ... وليس أخراً ... فهنا قليل عن هذه الصناعة وما فالت من دعم وقرصين من الدولة وما خصص لها من قروض وتيسيرات فإن مرده إلى أنها وليدة سنوات معدودة ويتقضى الأمر توفير العناية لها بما يكسبها القدرة على توفير احتياجات الجماهير .



الفصل  
العاشر

# الشعابون الزراعي



تمتد الحركة التعاونية الزراعية في مصر أقدم الحركات التعاونية في العالم العربي .. فقد احتفل في مطلع ١٩٩٠ بمروى ٨١ عاما على تأسيس أول تعاونية زراعية في مصر .

ولقد خرجت الدعوة الأولى لقيام التعاونيات ١٩٠٨ من بين صفوف الحزب الوطني الذي أسسه الزعيم مصطفى كامل مناديا باستقلال مصر وخروج المحتل البريطاني منها .. فقد كان « عمر لطفي » أول من دعا إلى الفكرة التعاونية في مصر أحد القادة البارزين في الحزب الوطني وأفسح له الحزب صحيفته وندواته واجتماعاته لينشر من خلالها دعوته والتي أثمرت بقيام التعاونيات الأولى ولقائاتها المركزية بمبادرات شعبية خالصة وبالاغتماد الكامل على النفس والموارد الذاتية للتعاونيين .

ولقد أنشأ « عمر لطفي » ( شركة التعاون المالي ) في ٣٠ / ١٢ / ١٩٠٩ ثم أنشأ أول « جمعية تعاونية زراعية » بشبرا النملة بمحافظة الغربية في ١٠ / ٤ / ١٩١٠ أتبعتها بإنشاء ١٦ جمعية أخرى ثم أنشأ شركة التعاون المنزلي « لموظفي الحكومة بالاسكندرية » وبعد وفاة « عمر لطفي » في ٤ / ١١ / ١٩١٧ تمهد الحركة التعاونية أخوة « أحمد لطفي » الذي أنشأ « النقابة المركزية العامة » لتكون بمثابة ... اتحاد عام للجمعيات التعاونية لتؤدي في نفس الوقت مهام الجمعية التعاونية للتجار بالجملة وأعمال بنك التعاون المركزي .

وبعد عودة « ابراهيم رشاد » من إنجلترا بعد دراسة التعاون والاقتصاد عين مديراً لمصلحة التعاون وبدأ ينشر المبادئ التعاونية وينشأ الجمعيات بنفسه وقد قابلته صحويات كثيرة من تأسيس حركة تعاونية سليمة إلا أنه نجح عام ١٩٤٦ في أن ينشر الحركة التعاونية في الريف وأنجز قانون التعاون الذي يضمن إقامة أول بنك تعاوني بهت .. وقد كالف كثيرا من أجل نشر التعاون وقدم من خلاله كفاحه مشروع « الجمعيات التعاونية الانتاجية » ومشروع الاطلاعات الزراعية لغيري كليات ومدارس الزراعة ومشروع « القرية السعيدة » وفي عام ١٩٥١ قدم « ابراهيم رشاد » مشروع المزارع التعاونية .

وبقيام « ثورة ٢٣ يوليو » وحدث تغييرات اقتصادية واجتماعية واسعة في البلاد امتدت وشملت الريف المصري وغيرت من خريطة وحققته وحققته العدالة الاجتماعية بين مزارعيه ودفعت بالنشاط الزراعي وحققته ممدلات مرتفعة في كافة مجالات الانتاج الزراعي والبنائى والحيوانى ... والجدير بالذكر أن « الثورة » قد اتخذت « التعاون » شعاراً وأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وخلال فترة طويلة من الانجازات التعاونية شهدتها فترة الستينيات ... تم إلغاء الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى عام ١٩٧٦ .. وشهدت هذه الفترة وما قبلها أخطر لضية الاتحاد التعاونى « .. تلك القضية « المعلقة » والتي كان من آثارها الاساءة البالغة إلى « سمعة التعاون والتعاونيين » لدى رجل الفارح المصرى .. وبالرغم من فشل القضية في هدم « رموز » الحركة التعاونية الزراعية في ذلك الوقت ... وبراءة الجميع ... فالاشاعات

والأباطيل مازالت ملتصقة للأسف بذكر رجل الخارج المصري على أية حال فقد انقضت هذه الفترة وأرتفع صوت يؤذن بهزوع فجر جديد للحركة التعاونية الزراعية بقيام الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي عام ١٩٨١ ... ومازال الاتحاد التعاوني يحاول حل مشاكل المزارع التعاوني والزراعة المصرية .... ومازالت جهود تبذل .. إلا أن تقدم الحركة التعاونية الزراعية ... مازال يعترضه العديد من « العراقيل والأفلاك والهضاب .. وهذا ما ستحاول إضاحه بغيره من التفصيل خلال هذا الباب ( ٢ ) .

## مفهوم التعاون

فلنبدأ الحديث عن مستقبل التعاون الزراعي بفرع موجز عن مفهوم « التعاون » يقصد بالتعاون من الناحية اللغوية « المساعدة المتبادلة .. » ومعنى تبادل المساعدة هذه هي حاجة الفرد إلى جهد ومعملة الآخرين أي الحاجة إلى المعملة المتبادلة ... لفهم « التعاون » أن الفرد للجساعة والجساعة للفرد ... وعلى وجه المصوم .. تقول إنه لمن البعث أن تلجأ إلى تعريف عام موحد للتعاون الذي هو أحد فروع الاقتصاد وذو طبيعة ديناميكية ترتبط بحركة المجتمعات ... ويعتبر علم « التعاون » قاسما مشتركاً بين علوم الاقتصاد والعلوم الانسانية وكافة العلوم السياسية والاجتماعية .

وفي دراسات وبحوث « أفلاطون » أوضح بأنه لا يوجد إنسان على ظهر الأرض يستطيع أن يعيش معتمداً على « مبدأ الاكتفاء الذاتي » .. ومن ثم كان لازماً على أبناء البشرية أن يتبادلوا العون والمبادلة طيلة فترة بقائهم على ظهر الأرض »

أما « أرسطو » فقد أشار في دراساته إلى أن المجتمع والدولة لا يمكن لاحدهما أن يقوم إلا على أساس من التعاون والبهاء بين أفرادهم

وقد عرف الدكتور « فوكية » التعاون بالكلمات التالية ....  
« إن ما يميل جميعيات التعاون عن غيرها أنها جميعيات أشخاص لا شركات أموال ... وأنها جميعيات تميل دالماً إلى الخدمة بينما المفروحات الرأسمالية تميل إلى استعمار رؤوس الأموال التي طلبها المساهمون »

وقد عرفها « ديتو » بأن التعاون هو تلك المفروحات التي يرغب أعضاؤها في القيام بعمل مشترك وتوزيع الأرباح الناتجة فيما بينهم على نحو أعدل مما يتبع في المفروحات العادية وتصل إلى ذلك عن طريق إلغاء الوسيط ( ٢٥ )

والقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٠ قد عرف التعاون في مادته الأولى بأنه حركة شعبية ديمقراطية ترعاها الدولة وبأنه هو الاداة المساعية في تنفيذ الخطة العامة للدولة في القطاع الزراعي .. كما عرف الجمعية التعاونية الزراعية بأنها وحدة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تطوير الزراعة في مجالاتها المختلفة خلاوة على مساهمتها في تحقيق التنمية الريفيه في مناطق عملها وذلك بهدف رفع مستوى معيشتها اقتصادياً واجتماعياً في إطار الخطة العامة للدولة .



## ● التعاونيات أداة من أدوات التنمية :

- وهذا ويعتبر إلغاء التعاونيات ونسوها أداة من الأدوات الهامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسيلة لتحقيق التقدم الانسانى مما يوجب إلغاء التعاونيات وتطويرها باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف التالية ...
- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد ذوى الموارد والفرص المحدودة وتنمية وتشجيع صفات المبادرة والابتكار لديهم .
  - زيادة الموارد الرأسمالية والمهنية والقومية عن طريق تشجيع الادخار والتضامن على الربا واستخدام الائتمان استخدما سليما .
  - خدمة الاقتصاد بتوفير درجة متزايدة من السيطرة الديمقراطية على النشاط الاقتصادى وتوزيع الفائض الاقتصادى توزيعا عادلا .
  - زيادة الدخل القومى وحصول الصادرات والمالة عن طريق استثمار الموارد استثمارا افضل واكمل .
  - تحسين الظروف الاجتماعية واستكمال الخدمات فى بعض المجالات مثل الاسكان .
- مجالات الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المواصلات ( ٢٦ )

## ● استراتيجية الوزارة

أكدت استراتيجية الوزارة فى الثانيتين فى هذا المجال على ضرورة تحسين كفاءة أداء المؤسسات التعاونية وتعادلات المنتجين والتعاونيات المتخصصة .

وقالت الاستراتيجية فى هذا الصدد أن تحسين كفاءة هذه المؤسسات سوف يؤدي إلى ازدياد كفاءة وتوقيت أداء الخدمات التى يستلزمها الانتاج الزراعى .

وأكدت الاستراتيجية أن تنمية المؤسسات التعاونية أمراً يتطلب تخلص ادارتها من الانتهازيين والقضاء على الفساد الذى قد يسود مباشرتها لنشاطها وأن تنفيذ هذا الاجراء يؤدي الى تحسين الخدمات التى تؤديها واكتساب ثقة الزراع وتكاتفهم مع الدولة وأجهزتها المختلفة .

## الايجابيات :

- ورغم الصعوبات الكثيرة التى صاحب مراحل التطبيق التعاونى فى مصر ... إلا أنه قد تم تحقيق ايجابيات وانجازات لجماهير الفلاحين والزراعة على مدى عمر الحركة ... ونعصرها فيما يلى ....
- ١ - وفرت الجمعيات التعاونية الزراعية لجماهير المزارعين مستلزمات الانتاج ( أسمدة - تقاوى - مبيدات - آلات زراعية ) بأسعار بعيدة عن الاستغلال وفى توقيت زمنى ملائم .
  - ٢ - قامت الجمعيات بتوفير السلف النقدية والتسهيلات الائتمانية اللازمة للأننتاج الزراعى بمعدلات معقولة وسعر فائدة منخفض .

- ٢ - نجحت الجمعيات في تنظيم عمليات تسويق المحاصيل الاستراتيجية ( القطن والأرز والقمح والبطاطس والبصل ) ... وحدت من الوسطاء والسامسة والمضاربين .
- ٤ - ساهمت الجمعيات في تنظيم الدورة بما يحقق أهداف السياسة الزراعية ( ٢٤ )

والحقيقة انه مازالت أزمة الحركة التعاونية الزراعية مستمرة ... وما زالت مشاكلها متراكمة دون حل منذ سنوات طويلة ... وما زالت بعض الافلام تكتب بكل الصراحة والموضوعية مطالبة بعودة الروح إلى جسد الحركة التعاونية الزراعية ولكن دون جدوى ! ... فالجمعيات مهمة وبلا اختصاصات أو موارد أو عمل ! ... وهناك التنمية ينمو وشعبية الحركة التعاونية الزراعية تكاد تفقد بسبب سيطرة الأجهزة التعاونية الرسمية أحيانا ... والوصاية الحكومية دائما ... أما الادارة التعاونية فهي غالية ! ... وديمقراطية الادارة فهي موهلة بسبب عدم المقاد الجمعيات العمومية للجمعيات منذ فترة طويلة ! ... والاتحاد التعاوني ماذا يفعل ؟ وفقا « لاختصاصات هلامية » منحها له قانون هالم تم اعداده ليناسب مرحلة معينة بالرغم من أنه يعد به بعض الجوانب الطيبة .

... هذا هو حال الحركة التعاونية الزراعية بكل الصراحة والوضوح ... والذي سنتناوله بمزيد من الايضاح والتفصيل من خلال هذه السطور ... والذي يتم من خلالها عرض لأبرز مشاكل التعاون الزراعي في مصر

### ● قائمة المشاكل :

- سلبية القيادات التعاونية في الدفاع عن الحركة التعاونية
- وجود سلبيات كثيرة في قانون بنوك القرى رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ .
- تعدد الأجهزة المفرقة على التعاونيات وفقدان التنسيق بينهما .
- ضعف عمليات الرقابة التعاونية نتيجة لعدم وجود وسائل الانتقال لمفتشي التعاون وعدم حصولهم على بدل الانتقال .
- ترك التعاونيين التنفيذيين « فريسة تحت رئاسة قيادات القطاع الزراعي وفي هذا ظلم بين حيث تتساوى مؤهلات التعاونيين وأقدميتهم مع زملائهم رؤساء القطاع الزراعي علاوة على ممارستهم عملهم نظريا وعمليا .
- استيلاء بنوك القرى على معازن ومقار الجمعيات مما لا يمكنها من قيامها بدورها المنفود في عملية بيع مستلزمات الانتاج .
- قصور الوعي التعاوني على صورة لم يسبق لها مثيل في العديد من دول العالم إلى جانب ضعف الممارسة الديمقراطية .
- ضعف التدريب التعاوني وعدم ربطه بخطة التنمية الزراعية والفكر التعاوني المتطور .
- عدم صنع المناخ الملائم لكي تأخذ التعاونيات الزراعية دورها المنفود في تحقيق التنمية الزراعية ودورها الأموال على خريطة التنمية الاقتصادية .
- النظر إلى التعاونيات باعتبارها « أداة » من أدوات الدولة في تنفيذ الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ... مما أفقد التعاونيات طبيعتها المتميزة كمنظمات

« شمعية » ... علاوة على التدخل الحكومى متنوع المصادر فى أنشطة التعاونيات تارة بدعوى ضمان تنفيذ خطة الدولة مما قيد حركة التعاونيات وللس فرس نموها -

● القصور الفيد فى طاقة التمويل المتاح للتعاونيات علاوة على ضعف امكانيات التمويل الذاتى -

● قصور الأساليب الادارية فى التعاونيات وتقص الجهاز الوظيفى الفنى والادارى -

● كثرة القوانين التعاونية وعدم تفهم الظروف الموضوعية عند اعدادها ... وبذلك جاءت غير ملبية للاحتياجات الفعلية لمختلف أوجه النشاط التعاونى فعلى سبيل المثال ... فى عام ١٩٦٢ ... صدر أول تشريع تعاونى وهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٢ ... ولم يكن للتعاون الاستهلاكى نصيب فيه .. إذ جاء خاصا بالجمعيات التعاونية الزراعية - بالإضافة إلى أن هذا القانون قد أغفل تخصيص جزء من صافى الأرباح لتحسين الشؤون الاقتصادية والاجتماعية -

● يعانى التخطيط التعاونى فى مصر من كثير من المشكلات فى مقدمتها انعدام كفاءة تحليل النشاط الاقتصادى للتعاونيات - عدم وجود جهاز قادر على تحديد الأسعار - افتقار النشاط التسويقى إلى التحديد - ضعف كفاءة الفطة المالية - عدم كفاءة التقارير التى يمكن الاعتماد عليها فى مرحلة اعداد الفطة وتمويلها ... هذا إلى جانب المشكلات الادارية التى تتمثل فى غياب الأساليب العلمية بالنسبة لكثير من الأمور المرتبطة بتنظيم وإدارة التعاونيات ومنها على سبيل المثال .. الاعتماد على رأس المال المقترض أكثر مما ينبغى - عدم استكمال الأساليب العلمية فى التخزين - الاهمال فى امساك الدفاتر بكافة أنواعها سواء المحاسبة أو المالية أو المتعلقة بشؤون العضوية وحركاتها فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ( ٢ )

● انعدام الاهتمام ببرامج التنمية الاجتماعية -

## ● المرحلة الحالية :

ولكن ماذا عن المرحلة التعاونية الحالية ؟

فى الحقيقة ... تتميز المرحلة التعاونية الحالية بصور قانون التعاون الزراعى الجديد رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ وتتم هذه المرحلة بالصل فى ظل أسس ومبادئ هامة تضمنها القانون وأبرزها ..

الأخذ بمبدأ اختيارية العضوية فى الحركة التعاونية تدعياً للديمقراطية التعاونية - توحيد الحركة التعاونية الزراعية وأخضاعها لتشريع واحد - الاتجاه فى التشريع التعاونى نحو التخصص - تحديد مناطق عمل الجمعيات بما يكفل توافر الحجم الاقتصادى - ايجاد علاقة بين بنوك القرى والجمعيات التعاونية لخدمة أهداف الإنتاج الزراعى - مضاعفة مسئولية أعضاء مجالس الإدارة وتضامنهم فى المسئولية - أهداف الجهات القضائية على انتخابات مجالس إدارة الجمعيات لضمان جديتها - أجازة تملك الجمعيات التعاونية الزراعية للأراضى وأداوتها وكذلك تملك وإدارة المشروعات الزراعية - تحديد اختصاصات

وظائف الجمعية لكل مستوى من المستويات - تحديد مدة مجلس الإدارة بمصر سنوات  
لاتاحة الفرصة للقيادات للتحرك الايجابى - تدهم الدولة الجمعيات التعاونية الزراعية بما  
تحتاجه من جهاز وظيفى من طريق البند - اعفاء الجمعيات وأعضائها من الرسوم  
والجوارك والرسوم المحلية بالنسبة لاستيراد الآلات الزراعية - الجهاز المركزى للمحاسبات  
هو الجهاز المختص بالمراجعة الحسابية للتعاونيات على مستوى الجمهورية والمحافظات  
... ويختص الاتحاد التعاونى بالمراجعة الحسابية لباقي مستويات البنين - للجمعيات  
لها الحق فى الشاء - بذلك تعاونى تسهم فيه الجمعيات بصفقتها الاعتبارية وأعضائها لتقديم  
القروض والغاء المفروحات اللازمة للتعاونيات على اختلاف مستوياتها ولوجهاها .

## ● وسائل الانطلاق :

إن تحقيق وسائل الانطلاق للحركة التعاونية الزراعية أورا يتطلب الاسراع بتحقيق  
مجموعة الركائز التالية والتي تكتمل فى جوهرها طريق الخلاص للتعاونيات الزراعية من  
كبتها الحالية ..

● نشر الوعى والثقافة التعاونية وتحقيق الممارسة العملية والفعاالة لديمقراطية الادارة  
وذلك من خلال العمل العملى للجمعيات العمومية ومجالس الادارة .

● تحويل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى إلى بنك تعاونى أو انشاء بنك  
للتعاون حيث أن السياب التمويل يعد ضرورة أساسية لنجاح تنفيذ الاستراتيجية  
التعاونية .

● التحول التدريجى من تعاونيات الخدمات إلى تعاونيات الانتاج لخدمة أهداف التنمية  
الزراعية وتطوير العلاقات الانتاجية فى الريف إلى مستوى أرقى .

● ضرورة تحديد دور محدد وواضح للبنين التعاونى الزراعى بمشلا فى قمتة الشعبية  
الاتحاد التعاونى والجمعيات العامة فى التخطيط للسياسة الزراعية وخطط التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمثيل التعاونيات الزراعية فى كافة اللجان المختصة  
بوضع هذه السياسات .

● ضرورة التخطيط العلمى للحركة التعاونية الزراعية ووحدات البنين .. حيث إنه من  
المفروض أن يبدل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى والوحدات المكونة للبنين جهودها  
فى وضع خطط مبدئية تصبر عن احتياجاتها وأهدافها بما يسمح من خلال التنسيق مع  
الأجهزة الحكومية بوضع من خلال التنسيق مع الأجهزة الحكومية بوضع خطط نهائية  
فى إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الاهتمام بتوفير قاعدة  
سليمة من البيانات الضرورية لاجراء دراسات فنية تسمح بوضع هذه الخطط على أسس  
علمية دقيق

● تدعيم التنسيق والتكامل بين وحدات البنين التعاونى وقطاعاته .

● تحسين مستوى الادارة التعاونية ... ويشمل ذلك الفصل بين واجبات ومهام الادارة  
التوجيهية الاشرافية التى يتولاها المجالس التعاونية المنتج وبين مهام الادارة التنفيذية  
التي يتولاها فنيون ومهنيون كذلك تمتع ذاتى عن ادارة الجمعية نفسها وتحسين اوضاع  
العاملين بالتعاونيات .

• توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية للتعاونيات وذلك بالاعتماد بالمخروقات الانتاجية الموجهة للسوق والسيكنة الزراعية والتسويق التعاوني والتصنيع والتوريد والائتمان المتنوع الاغراض والتأمين والفروع الاستهلاكية والائتماد الزراعي .

• تدعيم البنية الأساسية للتعاونيات .... ويشمل ذلك استكمال المقرات والمخازن والتجهيزات الادارية ومساكن النقل والاتصال ومعدات سياحة القنلات واصلاحها .

• توحيد أجهزة الاشراف والرقابة بقدر الامكان على الحركة التعاونية وتحديد دورها بملاء ... إذ أن التنظيمات التعاونية ... تخضع لمهيد من أجهزة الرقابة مما يعوق حركتها وإطلاقها .

• ضرورة الاعتماد بالتنظيمات التعاونية عن الخلافات السياسية وصولا إلى كسبة كافة الجهود لتحقيق المصالح الاجتماعية والاقتصادية المشتركة في إطار من الوحدة والتعاون

• أن تشارك التنظيمات التعاونية في صياغة قوانينها التعاونية ... وفي صياغة الخطط الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بها في إطار الخطة العامة للدولة ( ٩٦ )





## خاتمة

« عزيزى القارئ ... »

قدمت لك كتابى الأول .. الذى حاول أن يعكس . مشاكل أرضنا رئيسية للزراعة المصرية ويوضح لها حلولاً أراها ملائمة .. مستنداً فى ذلك إلى الملاحظة الواقعية لهذا القطاع كصلى متخصص عمل فى بلاط « الصحافة التعاونية الزراعية » لأكثر من ١٢ عاماً .. إلى جانب الاستفادة من نتائج العديد من البحوث والدراسات الهامة التى أجريت على الزراعة المصرية خلال السنوات الماضية .

وربما يكون مهما أن أوضح لقارئنا العزيز بأننى بمجرد أن فرغت من إعداد هذا الكتاب قد تبلورت لدى قناعة شخصية من أن « أم المشاكل » التى تواجه الزراعة فى بلادنا هى « إغفاء » الملف المتساوى الأضلاع » الذى يربط بين البحث والارتقاء والاقتناع على المستوى الزراعى القومى .

صحيح أن هناك جهوداً قد بذلت لتحقيق هذا الهدف .. إلا أن أخلاص الملفت الفلاخ ظلت تعمل بعيدة عن بعضها البعض فى بعض الأحيان ! ومتصلة ببعضها فى أحيان أخرى !

إن التامل لخريطة الزراعة العالمية شرقاً وغرباً يجد أن العديد من دول العالم قد أخذت بمنهج هذا المثلث وطبقته ... وكاليت النتيجة ... معدلات مرتفعة من الانتاج الزراعى ... وخطوات واسعة على طريق الثورة الخضراء والاكتفاء من الغذاء ... والأمثلة على ذلك عديدة ومتعددة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية والهند وتايوان وتايلاند ... والبقية تأتى !

إن هذا المنهج ليس جديداً ... إنما هو شعار وفسته منظمة الأغذية والزراعة « الفاو » فى السبعينات وحولته بعض دول العالم إلى واقع عملى فكان لها هذا النجاح المضطرد فى مجال التنمية الزراعية بمفهومها الشامل .

ولقد أدركت استراتيجيية التنمية الزراعية فى الثمانينات والتى وضعتها وزارة الزراعة المصرية أهمية هذا المنهج وتم تطبيقه وحقق الكثير من أهدافه ... وجاءت استراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات لتؤكد من جديد حرصها على تبني هذا المنهج وتحقيق كافة أهدافه والاستفادة الكاملة من نتائج تطبيقه .

ولعل هذا يؤكد ما تحببه الزراعة المصرية حالياً من تطوير ... وتحديث ... والفتح على أولى التجارب العالمية فى مجال الزراعة ... وغد مغرق على خريطة الزراعة المصرية .

وبعداً عن الحديث عن « أم المشاكل » التي تواجه الزراعة المصرية .. فلقد رصد الكتاب العديد من المشاكل الأخرى والتي لا تقل في أهميتها عن هذه المشكلة ... ولم يلق الرصد بالسطح عند هذا الحد ... فلقد قام « الكتاب » بالتحليل والتحصيل والعرض التفصيلي قدر ما سمحت الطاقة لكافة الجهود التي تبذلها وزارة الزراعة حالياً للعقل على هذه المشاكل وما تم تحقيقه من إنجازات حلفت الكثير على طريق تطوير الزراعة المصرية وتحديثها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء للملايين من أبناء شعبنا العظيم ولعلنا بهذا الجهد المتواضع نكون قد أسهمنا بقدر ما أتيح لنا من معلومات وإمكانات في مسار الجهود المبذولة في سبيل تنمية زراعية مصرية





# المراجع

- ١ - د . إبراهيم حنجر - د . سامي الغلال - تسمير الصحراء وتوفر الغذاء - دراسة - جهاز تحسين الأراضي - وزارة الزراعة ١٩٨٧
- ٢ - د . إبراهيم مجرم - نظرة مستقبلية لدور التعاونيات في التنمية الزراعية في مصر - ( بحث ) - ندوة دور التعاونيات في التنمية الزراعية بالوطن العربي ( ١٥ - ١٨ ديسمبر ١٩٨٦ ) مركز عمر لطفي الاسماعيليه .
- ٣ - د . احمد السيد العادلي - أساسيات الارشاد الزراعي - كتاب - دار المطبوعات الجديدة - سبتمبر ١٩٧٣ .
- ٤ - د . احمد هني سامي - بعض العوامل المببطة لانجاح البواجن في مصر - وكيفية التغلب عليها - دراسة - كلية الطب البيطري - جامعة الاسكندرية عام ١٩٨٦
- ٥ - د . أحمد محمد عمر - المجالات العامة في الارشاد الزراعي - محاضرة - مؤتمر الارشاد الزراعي بالاسماعيليه بالتعاون مع مؤسسة فريدريش داومان ١٩٩٠ .
- ٦ - المهندس السيد عبد الرحمن بسيوني - الامن الغذائي وامكانيات تحقيقه - كتاب - وزارة الزراعة ١٩٨٦ .
- ٧ - استصلاح الأراضي في مصر ( الخطة والمار ) دراسة ١٩٨٦ ( نوفمبر ) - الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي - وزارة الزراعة .
- ٨ - استراتيجيه وأسلوب العمل والتعرف في استصلاح الأراضي - دراسة - مارس ١٩٨٢ - وزارة التسمير والدولة للاسكان واستصلاح الأراضي .
- ( ٩ ) « السياسة الزراعية » - تقرير ( ٢٥ ) مجلس الشورى ١٩٨٦ - مطبوعات الشعب .
- ١٠ - التقرير الربع سنوي عن الفترة من ( ١ / ١٠ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٨ ) لالجازات مشروعات الانتاج الزراعي والائتمان - البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي .
- ١١ - « أهمية استصلاح الأراضي » - دراسة الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي - وزارة الزراعة - نوفمبر ١٩٨٦ .
- ١٢ - « جريدة التعاون » - ( ٩ / ٥ / ١٩٨٦ ) - د . عبد السلام جمعة ( حوار )
- ١٣ - جريدة « التعاون » - ( ٣١ / ١٠ / ١٩٨٩ ) - م . عادل عزى ( حوار )
- ١٤ - د . حسني محمود السواح - نظرة على الاستراتيجية القومية للمراقبة على الاغذية ذات الاصل البيروني في مصر - دراسة - مركز البحوث الزراعية - وزارة الزراعة ١٩٨٦ .
- ١٥ - م . رمضان أمين محمد - م / سمير محمد سلطان - أهمية التنسيق والربط بين المؤسسات الائتمانية والارشادية والبحثية لتحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية في القطاع الزراعي - دراسة - البنك الرئيسي ١٩٨٩ .
- ١٦ - د . سمير طويان - الأمن الغذائي العربي والفجوة الغذائية في مصر - دراسة - المؤتمر العربي الأول يناير ١٩٨٧ .

- ١٧ - صناعة الدواجن في مصر الوضع التالى ... والرؤية المستقبلية - دراسة - الادارة المركزية للإنتاج الحيوانى - وزارة الزراعة - سبتمبر ١٩٨٦ -
- ١٨ - المهندس عادل عزى - مؤلف مقروعات الدواجن في مصر - دراسة - البنك الرئيسى للتنمية والاقتان الزراعى ١٩٩٠ -
- ١٩ - د - عبد السلام جمعه - استراتيجىة وزارة الزراعة في مجال التقاوى - دراسة - مركز البحوث الزراعية ١٩٨٩ ( ٢٩ ) عصام رفعت - دور القطاعين العام والخاص في التنمية الزراعية منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن - دراسة - مؤتمر تطوير التنمية الزراعية في مصر ( ١٦ - ١٨ يوليو ١٩٨٥ ) - الاهرام الاقتصادى -
- ٢٠ - المهندس عبد الوهاب سليم - علامات على الطريق في مجال استصلاح الاراضى البديدة - وقصيرها واقامة مجتمعات جديدة عليها - دراسة مؤتمر تطوير التنمية الزراعية ودور عمال الزراعة والرى في زيادة الإنتاج ( ١٦ - ١٨ يوليو ١٩٨٥ ) - القاهرة -
- ٢١ - د - على الحصرى - العالة والميكنة تحت الظروف المحلية للزراعة المصرية - مؤتمر تطوير الزراعة في مصر ( ١٦ / ٧ / ١٨ - ١٩٨٥ ) - القاهرة -
- ٢٢ - كتاب مركز البحوث الزراعية ( ١٩٨٨ - ١٩٨٢ ) - المؤتمر الثانى لمركز البحوث الزراعية ( ٩ - ١١ أبريل ١٩٨٤ ) - مركز البحوث الزراعية -
- ٢٣ - كتاب « البحث العلمى في خدمة التنمية - مطابخ الهيئة العامة للاحتعلامات - ١٩٨٧ -
- ٢٤ - د - كمال أبو الخير - « التعاونيات الزراعية -- والتنمية الزراعية » ( بحث ) - ندوة دور التعاونيات في التنمية بالوطن العربى ( ١٥ - ١٨ ديسمبر ١٩٨٤ ) مركز عمر لطفي الاسماعيلىة -
- ٢٥ - محاسب كمال الدين طه ناصر - « مقروع المزارع الصغير » - دراسة - البنك الرئيسى للتنمية والاقتان الزراعى ١٩٨٧ -
- ٢٦ - محاسب كمال الدين طه ناصر - « مقروع الإنتاج الزراعى والاقتان - دراسة - البنك الرئيسى للتنمية والاقتان الزراعى ١٩٨٧ -
- ٢٧ - محاسب كمال الدين طه ناصر - مستهدفات مقروع الإنتاج الزراعى والاقتان ١٩٨٩ - دراسة - البنك الرئيسى للتنمية والاقتان الزراعى -
- ٢٨ - محاسب كمال الدين طه ناصر - د - ابراهيم صديق - د - محمود صادق العففى - بهاء الدين مرسى - التمويل الزراعى ودور البنك الرئيسى للتنمية والاقتان الزراعى في تحقيق خطة التنمية الزراعية في مصر - دراسة - ادارة البحوث الاقتصادية - وزارة الزراعة - العلاقات الخارجية ١٩٨٩ -
- ٢٩ - محاسب كمال ناصر - د - ابراهيم صديق - نحو تطوير نظم مستلزمات تسويق الإنتاج الزراعى - الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية - منظمة الاغذية والزراعة - وزارة الزراعة - القاهرة ١٩٨٧ -

- ٣١ - مجلة « الأرض الطيبة » - العدد رقم ( ٥٩ ) - مدير معهد بحوث الصحراء ( حوار )
- ٣٢ - مجلة « الأرض الطيبة » - العدد رقم ( ٤٦ ) - مايو ١٩٨٣ - دور الجبصات في الميكنة الزراعية ( ندوة )
- ٣٣ - مجلة « الأرض الطيبة » - العدد رقم ( ٦٧ ) - سبتمبر ١٩٨٧
- ٣٤ - محمد رشاد - الحركة التعاونية المصرية الواقع والمستقبل - سلسلة الثقافة التعاونية - العدد الخامس - الاتحاد التعاوني الاستهلاكي أغسطس ١٩٨٥ .
- ٣٥ - محمد عبد الممنز هلال - رسالة ماجستير - دور بنوك القرى في التنمية الريفية - كلية الزراعة - جامعة عين شمس .
- ٣٦ - م . محمد مجدى جابر الربيعى - م . محمد صبرى أمبابى - أبعاد الميكنة الزراعية في الدول النامية والتجربة المصرية - دراسة - ادارة الدراسات الدولية - العلاقات الخارجية - وزارة الزراعة .
- ٣٧ - مختار عبد الحميد - راشد البراوى - د . عادل يوسف - مؤتمر الشروة السكية - ووسائل تطويرها لدعم سياسة الأمن الغذائى - تقرير - مريوط - ( ٥ - ٧ يناير ١٩٨٠ ) - الاسكندرية
- ٣٨ - مشروع الانتاج الزراعى والائتمان - التقرير الربع سنوى حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ - مريوط - لدعم سياسة الأمن الغذائى - تقرير -
- ٣٨ - مشروع الانتاج الزراعى والائتمان - التقرير الربع سنوى حتى ٣٠ يونيه ١٩٨٨ - البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى -
- ٣٩ - د . منير عزيز مرقص - الميكنة الزراعية ودورها في تنمية قطاع الانتاج الزراعى - دراسة - كلية الزراعة - جامعة القاهرة
- ٤٠ - د . نجلاء محمد والى - التغذية الصحية وأثرها على البيئة - مؤتمر الغذاء والتغذية ديسمبر ١٩٨٧ - دراسة - جامعة الزقازيق مشتهر -
- ٤١ - د . يحيى حسن - الشروة المائية في مصر - محاضرة - الموسم الثقافى ( ٢٨ / ١ / ١٩٨٥ وزارة الزراعة )
- ٤٢ - د . يوسف والى - استراتيجية الزراعة في الثمانينات - وزارة الزراعة -





174



## استراتيجية مركز البحوث الزراعية

### في الثمانينات

في إطار تحقيق استراتيجية المركز تسمى برامج مركز البحوث الزراعية البحثية إلى تكثيف برامج التربة والانتخاب للمحصول العالي مع الحفاظ على صفات الجودة والحفظ إلى جانب الدمج الكامل لبرامج التربية مثال ذلك الأسماء في القمح واللحمة في الأرز والذبول المتأخر والمتفحم في الذرة الشامية والتفحم في القصب والعفن الأبيض في البصل والهالوك في الفول البلدي والذبول في السمسم هذا علاوة على استنباط أو أقلعة أصناف مبكرة النضج عالية المحصول وذلك للمساعدة في زيادة معدلات التكثيف المحصولي ( القطن ، القمح ، الذرة الشامية ، الأرز ، عيد الشمس ) وكذلك استنباط أصناف تتحمل الملوحة أو الجفاف وذلك لاتاحة التوسع في مناطق الساحل الشمالي أو الواحات أو مناطق البحيرات الشمالية ( القمح والشعير والذرة الرفيعة ) إلى جانب دراسة نظم تعاقب المحاصيل المختلفة وعلاقتها بخصوبة التربة والاحتياجات السادية من العناصر الكبرى والصغرى وكذلك الميزات الاقتصادية لكل دورة وتأثيرها على دخل المزارع تحت ظروف التكنولوجيا الحالية والمتوقعة نتيجة لتعميم أساليب الزراعة الآلية أو درجات متفاوتة منها .

مع اعطاء أولوية كبيرة لزيادة انتاجنا من الحبوب الرئيسية والتي تشمل القمح والذرة الشامية والرفيعة والأرز حيث أنها المكون الرئيسي لغذاء الانسان المصري فضلاً عن أهميتها المطلقة في مستقبل صناعة الأعلاف اللازمة لتطوير معدلات انتاج اللحوم للبيضاء والحمراء والألبان فضلاً عن أنها تشكل النصيب الأولي في حجم الفجوة الغذائية الزائدة .

ومن أهداف استراتيجية المركز أيضاً دراسة العلاقة بين الثبات والأرض والمياه وأثر الممارسات الحالية فيما يخص بالافراط في استخدامات مياه الري وأثر ذلك على أرتفاع مستوى الماء الأرضي وظهور مشاكل الملوحة بدرجات متفاوتة ووضع حلول عملية لهذه المشكلة على المستوى العقلي وذلك بهدف تحقيق أقصى انتاج ممكن مع المحافظة على خصوبة التربة وتظيم العائد للدولة والأفراد من الأسمدة ومياه الري .. كذلك دراسة مدى تفيير الاحتياجات السادية للمحاصيل المختلفة حقلية وبستانية في ضوء تفيير خصائص التربة ومياه الري في السنوات الأخيرة إلى جانب ضرورة تحديث خرائط الحصر التصنيفي والحوشي إلى جانب ضرورة تحديث خرائط والحوشي للأراضي الزراعية وربطها بمستويات الانتاجية الحالية والمأمولة وربط كل ذلك ببرامج تحسين والمحافظة على خصوبة الأراضي المصرية وتعديل الأولويات الموضوعية لهذه البرامج طبقاً للنتائج التي تتجمع في هذا الخصوص .

وتؤكد استراتيجية المركز أيضا على أهمية دراسة امكانية ادخال محاصيل بقولية أو زيتية وأقلتها خاصة في الأراضي المستصلحة حديثا وتكثيف برامج الألفة خاصة في الأراضي البالية والسادية ومواعيد الزراعة الملائمة وحصر الآفات والأمراض السائدة في هذه المناطق بحيث تسبق هذه الدراسات أي برامج موسعة للاستصلاح والامتزاع والتوطن وتكثيف دراسات الميكروبيولوجيا الزراعية بهدف تميم الحاصلات البقولية وحل المشاكل القائمة في هذا الصدد وكذلك دراسة استخدامات مخلفات المزرعة واكتثار السلالات المناسبة من الطحالب المعدنية لتثبيت الأزوت الجوي في زراعات الأرز بهدف توفير بعض الأسمدة المستخدمة حاليا وكذلك تكثيف دراسات توليد الطاقة باستغلال مخلفات المزرعة .

وأجراء الدراسات البيولوجية والبيئية على الآفات التي تصيب الحاصلات الحقلية والبيسانية وحيوانات المزرعة مع إيجاد الطرق الملائمة لمقاومتها مع توجيه اهتمام خاص إلى دراسات حماية الثروة الحيوانية بشكل عام ورفع الكفاءة الانتاجية لحيوانات المزرعة وخاصة في مجالات التحسين الوراثي والتغلب على بعض المشاكل الرئيسية القائمة مثل القم في الجاموس وتأقلم الحيوانات الأجنبية عالية الادراك تحت الظروف المصرية وأساليب انتاج اللبن النظيف وتصنيعه وتداوله وطرق تصنيع الأعلاف غير التقليدية لاستغلال ما يقرب من عشرة ملايين طن من مخلفات المحاصيل متاح سنويا

وتستهدف استراتيجية المركز أحداث الربط بين مشروعات المعونة الفنية في مجالات البحوث والإرشاد بالمركز وتوجيهها لخدمة الأهداف الرئيسية التالية ... تغطية احتياجات البرامج البحثية التطبيقية المتكاملة طبقا لأولويات الخطة البحثية على مستوى المركز وزيادة كفاءة العمل والتشغيل والصيانة في محطات البحوث والمزارع الانتاجية بما يحقق الارتقاء بمستويات الأداء في مجال البحوث وانتاج التقاوي المنتقاء وزيادة القدرة على نقل التكنولوجيا الزراعية الجديدة سواء ما وجد منها بالفعل أو ما يمكن توليه في المستقبل وذلك في أقصر وقت ممكن وعلى أوسع نطاق تعليمي وعن طريق تقوية جهاز الإرشاد الزراعي وتنظيم حملات قومية ارشادية يكون هدفها دفع معدلات الانتاج إلى مستويات أعلى وربط النشاط الإرشادي على المستوى المحلي بمحطات البحوث الاقليمية المنتشرة في مختلف أنحاء الجمهورية .

ومن أبرز مستهدفات استراتيجية المركز هو أحداث الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحوث الزراعية وذلك بهدف نقل نتائج البحوث الزراعية في صورة توصيات انتاجية مبسطة قابلة للتبني والانتشار بين جماهير الزراعين ... ولما كان هذا الربط قد تأخر كثيراً ... ولم يحقق الأهداف المرجوة منه ... فقد تم وفقا لاستراتيجية المركز إعادة تنظيم الإرشاد الزراعي بحيث يضم مجموعتين رئيسيتين :

● مجموعة الإرشاد التخصصي : وتضم المسؤولين عن البرنامج القومي للإرشاد بما في ذلك الباحثين المتخصصين في مجال الأراضي والمياه وقاية وأمراض النباتات والمعاملات الزراعية وتعاون هذه المجموعة مع البرامج البحثية على المستوى المركزي والاقليمي



في اختيار ومواءمة مجموعة التوصيات الانتاجية تحت ظروف المزارع ومساعدته على تبنيها في داخل نظامه المزرعي إلى جانب ذلك تقوم بتنفيذ برامج تدريبية للمرشدين الزراعيين على مستوى المركز والقرية والرد على المشاكل المحددة التي ترد من المرشدين والزراع ونقلها أولا بأول إلى الأجهزة البحثية المعنية بالمشكلة واعداد النشرات الفنية المبسطة التي تلخص نتائج البحوث بأسلوب مبسط يهدف إلى زيادة وتشجيع القبال المزارعين على التكنولوجيا الجديدة في ضوء ميزانيتها الاقتصادية الواضحة .

● مجموعة الارشاد العام : وتضم العاملين الادارة العامة للارشاد الزراعي على مستوى القرية والمستويات الأعلى بالمراكز والمحافظات ومهمتها الرئيسية نقل عناصر التكنولوجيا الزراعية الجديدة والعمل على انتشارها على أوسع نطاق ممكن ويجب تحرير هذه المجموعة من أي واجبات تنفيذية تتعلق بتطبيق الدورة الزراعية أو اقامة الآلات أو ادارة الجمعيات التعاونية بل يجب أن تتفرغ بالكامل للمهمة التعليمية كما يجب تكثيف البرامج التدريبية لهذه المجموعة بما يمكنها من أداء مهامها على الوجه المطلوب .

هذا وقد تضمنت استراتيجية المركز وخطة البحثية ( ١٢ ) برنامج قومي في المجالات الزراعية التالية :

- ١ - البرنامج القومي للنهوض بمحصول القطن ومحاصيل الألياف .
- ٢ - البرنامج القومي للنهوض بالقمح والشعير .
- ٣ - البرنامج القومي للنهوض بالذرة الشامية والرفيعة
- ٤ - البرنامج القومي للنهوض بمحصول الأرز .
- ٥ - البرنامج القومي للنهوض بالمحاصيل الزيتية والبقول .
- ٦ - البرنامج القومي للنهوض بالمحاصيل السكرية
- ٧ - البرنامج القومي للنهوض بمحاصيل البقول والعلف
- ٨ - البرنامج القومي للنهوض بمحاصيل الفاكهة والنباتات الزيتية .
- ٩ - البرنامج القومي للنهوض بمحاصيل الخضار والنباتات الطبية والعطرية .
- ١٠ - البرنامج القومي لأقلية وتطوير الزراعة الآلية .
- ١١ - البرنامج القومي للنهوض بالثروة الحيوانية وحمايتها .
- ١٢ - البرنامج القومي لدراسات الدورة واقتصاديات الزراعة .



## مكآة « الارشاد الزراعى »

### فى استراتيجة التنمية الزراعية فى الشائينات

ذكرت استراتيجة التنمية الزراعية المصرية يجب أن ترتكز على ركيزتين أساسيتين تتعلق أولاهما بنقل التكنولوجيا فى المجال البيولوجى كما هو الحال فى تبنى الأصناف الجديدة عالية الانتاج أو معدلات التسميد أو الرى أو التقاوى الجيدة المضمونة أو تركيب العلائق الحيوانية والداجنة والأمصال أو اللقاحات أو التلقيح البكتيرى أو غيرها من الأساليب التكنولوجية المصرية ذات الطبيعة البيولوجية أما فيما يتعلق بالأساليب التكنولوجية غير البيولوجية - كما هو الحال فى الآلات والمعدات ومواصفات ومواد البناء وغيرها فإن تبنيها وتشجيعها لابد وأن يستند إلى ملائمتها وتناسقها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للزراعة المصرية وأن ذلك يتطلب بدوره النظر بعين الاعتبار إلى المجتمعات التى تتلقى ظروفها وتلك الخاصة بالمجتمع المصرى كما فى الهند وتايلاند ونايوان وكوريا الجنوبية واليابان وعلى أى فإن دفع مراكز ومحطات البحوث وتشجيعها لتطبيق التكنولوجيا غير البيولوجية والتى تتلائم وظروف المجتمع المصرى ضرورة لا بديل له وعلى الأخص فى المدى الطويل .

ولتحقيق هذا الهدف أوضحت الاستراتيجية أنها تهدف إلى دمج جهاز الارشاد الزراعى ومركز البحوث الزراعية وهذا ما تحقق بالفعل .

وأشارت استراتيجية التنمية الزراعية فى الشائينات إنه فى اطار تحسين كفاءة أداء المؤسسات الزراعية سيتم اصلاح الارشاد الزراعى ليصبح كفاء وقادر على نقل نتائج البحوث والدراسات إلى الزراع .

وكذا تجميع مشاكل المنتجين ورفعها إلى معاهد البحوث بما يحقق ازدياد كفاءة الانتاج الزراعى ومن ثم صافى الناتج القومى الزراعى وفضلا عن ذلك فإن سياسة الوزارة فى هذا الصدد مؤداها نقل التكنولوجيا البيولوجية على أوسع نطاق سواء ما يتعلق بالزروع النباتية - كما هو الحال فى التقاوى المنتقاء والأصناف مرتفعة الغلة أو أساليب التسميد ومكافحة الآفات أو معاملات ما بعد الحصاد - أو الحيوانية - كما هو الحال فى الهجن عالية الانتاج وتركيب العلائق المركزة والاستفادة القصوى من مخلفات المزرعة والأعلاف الخضراء فى هذا الصدد .

- أما فيما يتعلق بالأساليب التكنولوجية المصرية الآلية فإن سياسة الوزارة ترتكز على تبنى الآلات والأدوات والمعدات التى تؤدي إلى زيادة كفاءة تشغيل الإنسان والحيوان وفى هذا الخصوص فإن عناية فائقة ستبذل لانتقاء التجارب الناجحة التى تتماثل ظروفها الاقتصادية وخصائصها الاجتماعية مع تلك الخاصة بالمجتمع المصرى

وأشارت الاستراتيجية في هذا الصدد أن الوزارة قامت على وجه الخصوص بدراسات متأنية جادة لتجارب كوريا الجنوبية واليابان وتايلاند وتايوان والهند في هذا الخصوص ... كما أنها ستنتج سياسة مؤداها تشجيع مراكز البحوث وشركات الآلات والمعدات الهندسية لتصميم وإنتاج الآلات التي تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للمجتمع المصرى ومن ثم ترسي قواعد تخليق التكنولوجيا الزراعية الآلية المصرية .

وأكدت الاستراتيجية أن ضمان النمو الذاتى لقطاع الزراعة لن يتأتى إلا من خلال إقامة مؤسسات قوية قادرة تتولى توفير الخدمات والمرافق اللازمة فى الانتاج الزراعى سواء من حيث المقادير اللازمة أو التوقيت الأمثل لتوفير تلك الخدمات ... وأن أجهزة الارشاد والتعاونيات والبحوث هي الركائز الأساسية للمؤسسات المؤهلة للقيام بهذه الأدوار .  
وجاء فى الإستراتيجية أن تطوير وتنمية الزراعة المصرية لن يتحقق إلا من خلال الاستفادة بتجارب ناجحة للزراعة فى المجتمعات ذات الحيازات الصغيرة كما هو الحال فى كوريا الجنوبية واليابان وتايوان والصين وغيرها من الدول ... ومن هذا المنطلق يبرز الدور الرئيسى الذى يمكن أن تلعبه المؤسسات الزراعية المصرية وعلى الأخص الارشاد والتعاونيات ( ٤٢ )



## أختصاصات الادارة العامة للارشاد الزراعى بالوزارة حاليا

● وضع الخطط الارشادية للوصول إلى أقصى حد من الكفاءة الانتاجية للأراضى الزراعية والحيوانية عن طريق بذل الجهود لارشاد المزارعين وتبنيهم في مختلف المجالات الزراعية وفقا لتوجيهات الوزارة وحسب ما تمليه نتائج البحوث الزراعية .

● تخطيط البرامج الهادفة للوصول إلى أقصى حد من الكفاءة الانتاجية للأسرة الريفية والمساعدة على زيادة دخلها عن طريق توصيل خدمات الارشاد الزراعى إلى المنزل الريفى من خلال الشباب والمرأة والفتاة الريفية .

● استخدام أحدث الوسائل الاعلامية المرئية والمسموعة والمقرورة فى تخطيط وتنفيذ البرامج الارشادية الزراعية المختلفة .

● تطوير رسالة الوحدات الزراعية كمركز اشعاع لمن حولها من المزارعين تطلق منه ثورة الميكنة وأساليب الزراعة الحديثة والمستهدف تحقيقها وتعميمها بين جماهير الملاحين .

● تطوير رسالة المجالس الاستشارية الزراعية بحيث تضع القنوات الطبيعية لنقل مشاكل الزراع إلى المختصين فى الوزارة وأجهزة البحث العلمى لعلها وكذا توصيل التوصيات ونتائج البحوث لتطبيقها فى الحقول .

### ● الهيكل التنظيمى :

١ - مراقبة النهوض بالمحاصيل الزراعية وتشمل :

( أ ) قسم النهوض بالمحاصيل العقلية .

( ب ) - قسم النهوض بالمحاصيل البستانية .

( جـ ) قسم الوحدات والحقول الارشادية .

( د ) قسم المجالس الاستشارية الزراعية .

٢ - مراقبة الارشاد الحيوانى وتشمل :

( أ ) قسم الارشاد الحيوانى .

( ب ) الارشاد الداجنى .

٣ - مراقبة التنمية الريفية وتشمل :

( أ ) قسم الاقتصاد المنزلى .

( ب ) قسم تنمية الدخل الريفى .

- ٤ - مراقبة الوسائل الإرشادية وتفعل :
  - ( أ ) قسم النشرات والمطبوعات .
  - ( ب ) قسم وسائل الاعلام .
  - ( ج ) قسم الاعداد الفنية .
- ٥ - مراقبة الميكنة والمفروعات المشتركة وتفعل :
  - ( أ ) قسم الميكنة الزراعية والمفروعات المشتركة .
  - ( ب ) قسم الدعم الاعلامي .
- ٦ - مراقبة البرامج الإرشادية وتفعل :
  - ( أ ) قسم البرامج .
  - ( ب ) قسم اعداد القادة وتوعية الزراع .
  - ( ج ) قسم المتابعة والتقييم .

### ● انشاء ادارة عامة للإرشاد التخصصي :-

ولتحقيق هذا الربط القضي الأمر تكوين ثلاث وكالات لمركز البحوث الزراعية بالقرار الوزاري رقم ٤٩ لعام ١٩٨٣ أحداها لفئون البحوث والثانية لفئون الانتاج والمحطات والثالثة لفئون الارشاد وفي ١٥ / ٢ / ١٩٨٣ صدر القرار الوزاري رقم ٣١١ لعام لفئون الارشاد لعام ١٩٨٣ بتنظيم وكالة المركز لفئون الارشاد الزراعي إلى ٣ مكونات تنظيمية هي :

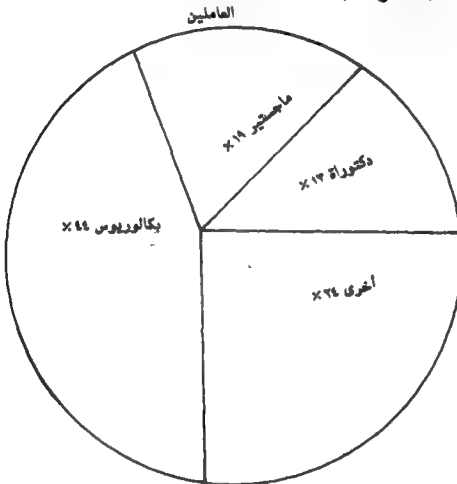
- ١ - ادارة الارشاد العام .
- ٢ - ادارة الارشاد التخصصي .
- ٣ - الارشاد البحثي وهو ليس بديلا لمعهد بحوث الارشاد الزراعي

ولقد تحدت مهام الارشاد العام وفقا للقرار الوزاري المشار اليه إلى ادارة تنمية القدرات البشرية وادارة تنمية البرامج وادارة المتابعة الميدانية ... كما تحدت مهام الارشاد التخصصي على ضوء ذلك في اعداد جهاز من المرشدين المتخصصين بالاضافة إلى اختيار وموالة مجموعة التوصيات الفنية تحت ظروف المزارع ومساعدته على تبنيها ونقل مشكلات المرشدين إلى الأجهزة البحثية المعنية للعمل على حلها ثم تبليغ هذه الحلول إلى الزراع عن الطريق العام هذا بالاضافة إلى الاشراف على مكاتب الاتصال الإرشادية بمعاهد البحث والجامعات وكذلك اعداد النشرات الإرشادية والتخصصية التي تعمل على تنمية قدرات التنمية الزراعية وجهود المسترشدين وعلى ضوء هذه المهام فقد تم تقسيمها إلى ثلاث ادوات هي :

- ( أ ) - ادارة المعينات الإرشادية .
- ( ب ) - الارشاد الجماهيري .

( جـ ) إدارة المعلومات الفنية للإنتاج النباتي وإدارة ( ٣٣ ) المعلومات الفنية للإنتاج الحيواني .

أما المكون الثالث وهو الإرشاد البحثي والتقييم فقد ظلت أختصاصاته كما هي منذ انشائه كمعهد وهي اجراء الدراسات والبحوث الارشادية المتنوعة وقد عدلت أقسامه إلى بحوث البرامج والتدريب والتنظيم الارشادي وبحوث المرأة الريفية وتطوير الشباب الريفي وبحوث نتائج العمل .



● ويوضح هذا الرسم نسب الحاصلين على الماجستير والدكتوراه البكالوريوس بمعهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية عام ١٩٨٧

● المصدر : كتاب دليل مركز البحوث الزراعية الصادر في عام ١٩٨٨

● ● ●

## استراتيجية بنك التنمية والائتمان الزراعي

وقد اعتمدت وزارة الزراعة الأهداف التالية باعتبارها استراتيجية مستقبلية للبنك خلال عقد التسمينات .

### اولا - في مجال التنمية والاستثمار :

- ١ - اصدار القواعد والتعليمات الخاصة بصرف القروض لمشروعات تحسين الأراضي وإنشاء الآبار في نهايات الترع وحدود فئات الصرف .
- ٢ - تحديد أنواع الأنشطة الانتاجية والاستثمارية التي سيقوم البنك بتمويلها خلال المرحلة القادمة مع مراعاة المستحدثات في التمويل بما يتواءم مع استراتيجية وأهداف البنك .
- ٣ - اعطاء دفعة قوية للتوسع الأفقي والرأسي للأرض الزراعية باستخدام التكنولوجيا المتطورة والملائمة مع وضع نظام مناسب للاقراض .
- ٤ - تسويق قروض إنشاء وتشغيل مزارع الثروة السمكية والتغلب على عقبات كفاءة ضمان تلك القروض .
- ٥ - تدعيم تعاونيات الصيادين وتقديم التمويل اللازم لها بضمن أصولها الثابتة والمنقولة .
- ٦ - وضع الحلول المناسبة لمشاكل منتجي الدواجن على ضوء الدراسة المقدمة للجنة التمويل والتجارة الداخلية بالحزب الوطني .
- ٧ - دراسة تعديل القرار ٢٠٥ الخاص بقروض استصلاح الأراضي من حيث ( زيادة فترة السداد والحداد ونسبة المساهمة الذاتية - حدود الاقراض - تعديل نسبة الـ ١٠ % الخاصة بصندوق المخاطر )
- ٨ - تشجيع قيام تعاونيات لمعالجة المزارع السمكية .

### ثانيا : في مجال الائتمان الموسمي :

تطوير أساليب الائتمان وتبسيط اجراءاته بالأخذ بما جاء به دليل الائتمان .

### ثالثا : في مجال مشروع الانتاج الزراعي والائتمان :

- ١ - منح القروض في مشروع الانتاج الزراعي والائتمان حسب طبيعة كل بنك قرية .
- ٢ - المتابعة الائتمانية على المستوى المركزي وعلى مستوى بنك المحافظة .
- ٣ - تعيين أخصائي تحليل مالي على مستوى كل بنك قرية .
- ٤ - الفصل بين سياسة الاقراض للميكنة وبين الأعمال التجارية .

٥ - صرف العاقل المادى للعاملين فى المشروع على مستوى بنوك المحافظات والبنك الرئيسى وأجهزة وزارة الزراعة من وعاء الـ ٢ ٪ من الفائدة المربوطة على حجم المبالغ

٦ - تقييم تجربة تفويض الصلاحيات لمديرى بنوك القرى مع مراعاة عدم عضوية مدير بنك القرية فى لجنة القروض لابعاد أى تأثير له على أعمال اللجنة .

٧ - تنفيذ تمويل الأنشطة المتعلقة بالزراعة فى مشروع الانتاج الزراعى والالتزام على مستوى فرع واحد بكل بنك محافظة تمهيدا لتعميمها على مستوى المحافظة .

٨ - توحيد سعر الفائدة عن الأراضى للميكنة بصرف النظر عن مصادر توفير التمويل .

٩ - مراعاة شروط أقراض المستوردين والوكلاء التجاريين للألات والمعدات الزراعية والزامهم بما يلى :

( أ ) أن تكون المعدات المطلوب تمويلها قد ثبت صلاحيتها من خلال التجربة وتوصية مراكز البحوث .

( ب ) توافر قطع غيار لا تقل قيمتها عن ٢٠ ٪ من قيمة الآلات أو المعدات الزراعية .

( جـ ) توفير مراكز الصيانة بمناطق توزيع المعدات .

( د ) اجراء عمليات التجارب الميدانية للألات الزراعية بمواقع العمل .

### ● رابعا - فى مجال العلاقة بين البنك والتعاونيات خلال المرحلة القادمة :

١ - اشارك التعاونيات مع البنك فى مشروع الانتاج الزراعى والالتزام بتمثيلها فى فريق الادارة المزرعية على أساس تمثيل مندوب عن الجمعيات التعاونية على مستوى بنك القرية ورئيس الجمعية المشتركة على مستوى المركز ورئيس جمعية المحاصيل على مستوى بنك المحافظة .

٢ - التعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية الراغبة فى صرف مستلزمات الانتاج الزراعى وأعضائها بفرط أن يكون لها مجلس ادارة قوى وحسابها الجارى دائن ويسمح بمداخيل مصروفات التشغيل لمدة عام - ولديها امكانيات تخزينية - وذات مواقع ملائم .

٣ - أن تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بصرف مستلزمات الانتاج الزراعى بالنقد فقط - وعلى أن يقوم البنك باعتماد القروض للزراعى واستخراج أذون الصرف على مخازن هذه الجمعيات .

٤ - تدعيم العلاقة مع التعاونيات ومساندتها للقيام بدورها فى التنمية الزراعية والريفية .

### ● خامسا : فى مجال التمويل والعمل المصرفى :

١ - تنمية القدرات والمهارات الادارية والفنية لدى جهاز القروض الدولية .

٢ - الاعتماد على التمويل الذاتى وذلك بتنمية الودائع والمدخرات .



## ● مادما : في مجال مستلزمات الانتاج والعمليات التجارية :

- ١ - رفع الدعم عن السلف التي تصرف لشراء ( الجرارات - المقطورات التي تسير على أربع عجلات ويمكن استخدامها في غير الأغراض الزراعية ) على أن تقلل سلف بالي معدات الميكنة مدعمة .
- ٢ - حظر الحصول على عمولات أو حوافز على . فوائد المرض .
- ٣ - السماح لبنوك المحافظات بقبول المرض للمعدات والنوعيات الغير متعاقد عليها بمعرفة البنك الرئيسي
- ٤ - قبول فوائد المرض الواردة من التعاونيات ذات السعر الأقل من سعر تعاقد البنك وعلى نفس مستوى الكفاءة التي يتيحها القطاع الخاص .
- ٥ - السماح للبنوك بالتعاقد مع الوكلاء التجاريين الغير متعاقد معهم البنك الرئيسي والتي تقدم معدات ذات سعر أقل من سعر البنك الرئيسي ( مع عدم زيادة حوافز العاملين والعمولة على النسب التي يتقاضاها البنك الرئيسي ) وعلى أن يخطر البنك الرئيسي بهذه التعاقدات .
- ٦ - السماح بالتعامل بصفة مؤقتة في نوعيات المعدات التي وردت بالبروتوكول بين الانتاج العربي والقطاع الزراعي وذلك لحين توافر الانتاج العربي .
- ٧ - السماح لبنوك المحافظات بالوجه القبلي بالتعاقد على الجرارات ذات القدرات الأكبر -- من ٩٩ حصان .
- ٨ - تشجيع استخدام وسائل الرش الارضى المتطور في المرحلة القادمة لتضاؤل استخدام الرش بالطائرات نظرا للمصاعب التي تعترضه .
- ٩ - توصية بأن يكون للأجهزة المختصة بوزارة الزراعة دور رئيسي ورقابي في حالة دخول القطاع الخاص في مجال استيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج .
- ١٠ - ضرورة قيام الشركات المنتجة للتقاوي بتوزيعها مباشرة وبمعرفتها .
- ١١ - قيام القطاع الخاص بتوزيع ٧٥ ٪ من المبيدات وعلى أن يتزايد نصيبه في توزيع الأسمدة التقليدية خلال السنوات القادمة .
- ١٢ - دراسة الاجراءات الخاصة بمشاركة البنك في رأس مال شركة مستلزمات الانتاج بالغربية .

## ● ماها : في مجال التخطيط والتنظيم والتدريب :

- ١ - وضع خطة ومستهدفات تخدم المحاور المختلفة للأنشطة بما يحقق أهداف واستراتيجية البنك خلال المرحلة القادمة بحيث تحقق نسبة نمو في كافة الأنشطة وارتباطها بخطة القطاع الزراعي .
- ٢ - تعديل نظم وخطط التدريب بما يتواءم وتنفيذ استراتيجية البنك في المرحلة القادمة .

### ● ثامنا : فى مجال انشاء وتطوير نظم المعلومات :

- ١ - استخدام الميكنة كمدخل من مداخل التطوير لتحسين الأداء بحيث يتوفر نظام للمعلومات يتسق وأهداف البنك -
- ٢ - الاعداد للقوائم متكررة لقطاع النظم بهدف التعريف بالنظام واستيعابه على مستوى جميع البنوك -
- ٣ - عقد دورات تدريبية تمهيدية وتخصصية للقيادات فى مجال الكمبيوتر -
- ٤ - سرعة الانتهاء من اعداد وتقييم النظام المحاسبى بمعرفة لجنة تطوير النظام المحاسبى -

### ● تاسعا : القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ :

بتفكيك لجنة برئاسة السيد الاستاذ / نائب رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسى لاعداد مشروع تعديل القانون ١١٧ لسنة ٧٦ يتواءم مع قيام البنك فى التعامل بالنقد الاجنبى وزيادة رأس مال البنك ومساهمة التعاونيات فى نسبة من رأس مال البنك ( ٢٩ )

### ● القوانين المنظمة لأعمال الائتمان فى مصر :

ينظم أعمال الائتمان فى جمهورية مصر العربية قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى -

### ● أنواع الائتمان المصرفى :

اولاً : من حيث أجل القرض

#### ١ - قروض قصيرة الأجل :

وهى القروض التى لا تزيد مدتها عن سنة للقروض التجارية ولا تزيد عن ١٤ شهراً بالنسبة للقروض الزراعية -

#### ٢ - قروض متوسطة الأجل :

وهى القروض التى لا تزيد أجلها عن خمس سنوات للقروض التجارية ولا تزيد عن ١٠ سنوات للقروض الزراعية والصناعية -

## ● ثانيا من حيث الفرض من القرض :

### ١ - القروض التجارية :

وتمنح للأفراد والمنشآت والفكرات التي تعمل في مجالات التجارة والصناعة .

### ٢ - القروض الزراعية :

وتمنح للأفراد والجمعيات التعاونية والفكرات والهيئات التي تعمل في مجال الزراعة والانتاج الحيواني والتصنيع الزراعي .

### ٣ - القروض الصناعية :

وتمنح للحرفيين وصغار الصناع والجمعيات التعاونية والفكرات التي تعمل في مجال الصناعة

### ٤ - القروض العقارية :

وتمنح للأفراد والجمعيات التعاونية التي تعمل في مجالات الاستثمار وفي مفروعات الاسكان .

## ● مصادر تمويل البنك :

### ١ - المصادر الداخلية :

وتتمثل في رأس مال البنك وأحتياطياته وهي التي يعبر عنها بحقوق الملكية أو حقوق المساهمة أو أصحاب رأس المال

ويجب التنويه إلى أنه لا يوجد حجم أمثل لرأس المال للبنك يمكن تطبيقه في جميع الحالات إذ يرتبط ذلك بأهداف البنك ونشاطه وبما يسمح له بتغطية مصروفاته وتحقيق عائد مناسب لرأس المال .

ويعتالب البنك بأن وجود وتعديل بعض التفرعات المصرفية لتوافر حد أدنى لرأس مال البنك .

### ٢ - الإحتياطيات :

وهي المبالغ التي يتم تجنبها من أرباح البنك في شكل احتياطي قانوني أو احتياطي عام أو احتياطي خاص بهدف دعم المركز المالي للبنك

وتعتبر الاحتياطيات مصدر تمويل بلا تكاليف .. وينص قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ والقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ على قواعد تكوين الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام .. وعادة ما يقل تكوين الاحتياطي القانوني عندما يصل إلى نسبة معينة من رأس مال البنك .

## ٢٣ المصادر الخارجية :

فهو تتمثل في القروض من بنوك محلية وهيئات دولية بالإضافة إلى الودائع والمدخرات .. حيث يحصل البنك على جانب من موارده في شكل قروض من البنوك التجارية المحلية أو ما يسمى بالسحب على المكشوف .

وتعد ودائع ومدخرات العملاء من المصادر الهامة للتمويل وتقبل البنوك هذه الودائع بشروط وقواعد يتفق عليها مع العملاء وتحدد هذه الشروط درجة سيولة الوديعة أو بمعنى آخر امكانيات توظيف البنك لموارده المالية منها وعلى أساس هذه الشروط يتم تجميع الودائع على النحو التالي :

- الودائع الجارية وتحت الطلب .
- الودائع لأجل وبأخطار سابق .
- ودائع التوفير .
- الودائع المحتجزة مقابل ضمانات .

## ● وبالنسبة للتمويل الأجنبي فهو كما يلي :

### ( أ ) منحة مشروع الانتاج الزراعي والائتمان :

وقبعتها ١٦٣ مليون دولار منها :

١٠٠ مليون دولار مخصصة لتدعيم مصادر تمويل البنك - ٢٣ مليون دولار معونة فنية تشمل الخبرة اللازمة وإنشاء نظام للمعلومات في البنك والتدريب عليه - معدات والأجهزة اللازمة - وسائل الانتقال - إنشاء مراكز التدريب وتجهيزها بالمعدات الحديثة - تدريب أجهزة البنك والإرشاد الزراعي .

### ( ب ) قرض السوق الأوروبية :

أتاحت المجموعة الاقتصادية الأوروبية قرضا بلغ قيمته ٤٢ مليون وحدة سحب أوروبية تستخدم لبيع صغار ومتوسطي المزارعين قروضا للمشروعات المختلفة ولتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي والمعدات والآلات الزراعية وتم تطبيق المشروع بمحافظتي البحيرة والاسماعيلية

( جـ ) قرض المجموعة الاقتصادية الأوروبية للتخزين بمبلغ ١٠ مليون وحدة  
سحب :

أُتاحَت المجموعة الاقتصادية الأوروبية للبنك قرضا قيمته ١٠ مليون وحدة سحب  
لإنشاء مخازن لتخزين مستلزمات الانتاج الزراعى .

( د ) قرض البنك الدولى للتنمية الزراعية الثانى :

يبلغ القرض ١٠٢ مليون دولار أمريكى ويستخدم فى توفير النقد الأجنبى للوكلاء  
التجارىين لاستخدامها فى استيراد الآلات والمعدات اللازمة للزراعة .. على أن يعاد  
استخدام حصيله السداد فى أقراض المزارعين لشراء الآلات الزراعية  
وقد لجأ البنك إلى الحصول على هذه القروض كمصدر لتوفير النقد الأجنبى للدولة  
وإستخدامه كأحد مصادر التمويل وإتاحة الفرصة لاستيراد احتياجات القطاع الزراعى  
( ٢٩ ) والمزارعين وذلك لتخفيف العبء عن السوق المصرفى المحلى بالإضافة إلى أن هذه  
القروض تستخدم كمصادر لتمويل القروض المتوسطة وطويلة الأجل .

جدول رقم ( ٢٢ )

● والجدول التالى يوضح الأهمية النسبية لمختلف

أوعية التمويل فى نهاية عام ٨٨ / ٨٩ لاجمالى مصادر التمويل

١	رأس المال	٦٢ مليون جنيه	بنسبة ٢ % منها
٢	احتياطات	١٢٨ مليون جنيه	بنسبة ٤,١ % منها
٣	قروض ومنح أجنبية	٣٧٥ مليون جنيه	بنسبة ١٢,١ % منها
٤	الودائع والمدخرات	١١٣٧ مليون جنيه	بنسبة ٣٩,٧ % منها
٥	البنوك التجارية	١٤٠٠ مليون جنيه	بنسبة ٤٥,١ % منها
	( سحب على المكشوف )		
		٣١٠٢	١٠٠ %

● المصدر :

البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - دراسة ٥٨ عاما فى خدمة الفلاح

ويتضح من الجدول أن رأس مال البنك وأحتياجاته وهى المصادر غير المكلفة لا تزيد  
عن ٦ % .. وأن هذا الوضع يعتبر خلافا فى الهيكل التمويلى للبنك لانخفاض نسبة حقوق  
الملكية إلى رقم أعمال البنك مما يضطر معه البنك إلى الاعتماد أساسا على مصادر تمويل  
ذات أعباء بلغت تكلفتها ٢٠٥ مليون جنيه تقريبا فى عام ( ٨٨ . ٨٩ ) وتمثل فوائد تمويل  
للبنوك التجارية أو الأوعية الادخارية وهى تبدأ من ٩ % إلى ١٦,٢٥ % بل وأن فوائد  
القروض التى يمنحها البنك المركزى لبنك التنمية قد تبلغ ٢١ % حاليا .

## استراتيجية وزارة الزراعة في مجال التقاوى في الثمانينات

- تقوم الإدارة المركزية للتقاوى بتنفيذ واجباتها من خلال الاطارات التالية ...
- ١ - التعاقد على حقول الانتاج والاشراف على درجات الاكثار المختلفة داخل مزارع الدولة أو تجمعات الاصلاح الزراعى أو الجمعيات والأفراد وذلك بالنسبة لتقاوى المحاصيل الحقلية التى تنتجها .
  - ٢ - الاشراف على حقول انتاج الذرة والخضر وبعض محاصيل الملف المتعاقد عليها بمعرفة المراكات أو الهيئات المنتجة ..
  - ٣ - تقييم اللوحات بالفحص المصلى ويجرى فى ٣ محطات هى الجيزة وطنطا والمنيا .
  - ٤ - غرلة معظمها يتبع الهيئة الزراعية ومدس والسرو فهم تتبع الادارة المركزية للتقاوى .
  - ٥ - حلاج الأفطان ومعالجة البذرة وتمبشتها فى حوالى ٧١ محالج تتبع وزارة الاقتصاد .
  - ٦ - الاشتراك مع الجهات البحثية فى تحديد ورسم السياسة الصنفية للمحاصيل .
  - ٧ - تخصيص وتوزيع لوحات الأصناف المدة للاكثارات والانتاج وتمبشتها وتخزينها .

وقد بدأت الادارة المركزية للتقاوى فى تطوير العمل فى هذا المجال بتدعيم وانشاء الأجهزة الآتية :

- ١ - تخصيص أخصائى انتاج تقاوى تعدد له مساحة معينة من المحصول سواء فى مزارع الوزارة أو فى حقول المتعاقد بكل مركز وتحديد هذه المساحة يتوقف على توزيع المساحات فى المنطقة .. بحيث يعمل المختص فى محصول شتوى وآخر صيفى ويقوم بالاشراف على كل خطوات الانتاج بداية من معرفة مصدر التقاوى والزراعة حتى الحصاد واجراء عملية نقاوة الغريبة بالعقل .
  - ٢ - اثناء جهاز تفتيش حقل على مستوى ادارات التقاوى بالإقليم لمتابعة جودة حقول التقاوى فى حقول انتاج التقاوى الخاصة بالادارة بالإضافة إلى انشاء جهاز تفتيش حقل على المستوى المركزى من خلال لجان تشكل من السادة الباحثين بكل محصول يماونه أخصائى انتاج وفحص من الادارة المركزية حيث تقوم اللجنة باجراء التقييم لعقل الانتاج طبقا للمستويات التى يجرى ضمها لتصديق واعتماد العقول وتقوم اللجان بتحديد العقول المقبولة للتقاوى والتى تستمر متابعتها حتى الحصاد والدراس .
- اما بالنسبة للعقول المرفوضة متتابع أيضا حتى يمكن التحقق من عدم استخدامها فى انتاج تقاوى رديئة .
- ٣ - تطوير جهاز فحص البذور وتحديث أساليبه ومعداته بحيث يواكب التقدم العلمى وتعدد الأصناف المتنافرة من الناحية الوراثية .

إن المهمة الرئيسية للإدارة المركزية للتقاوى بالإضافة إلى إشرافها على نشاطات كافة الشركات والهيئات التي تعمل في مجال التقاوى ورقابة حقول الانتاج واعداد التقاوى بها فإن لها دوراً أساسياً في انتاج التقاوى فهي تعمل على اكثار بذور الأصناف المحسنة والممتازة والمنتجة بواسطة المربي بالكميات التي تكفي لتغطية المساحات المطلوبة في الخطة الزراعية - خاصة بالنسبة للمحاصيل التي لا ترغب الشركات أو الهيئات في انتاج تقاويها مثل القطن والقمح والأرز والمحاصيل البقولية -

وعموماً فإن الهدف الأساسي في النهاية هو تغطية كل المساحة المحصولية بتقاوى عالية النقاوة والجودة للأصناف عالية الانتاجية والمستنبطة بمعرفة الأجهزة البحثية بالوزارة أو أية جهة بحثية أخرى -

وفي الوقت الحالي يتم اعداد التقاوى للمحاصيل بالنسبة الآتية :

- أ - جميع المساحات المحصولية لكل من القطن ويصل التصدير وفول الصويا .
- ب - نصف المساحة الكلية من القمح والأرز والفول البلدى والعدس وغيرها من المحاصيل البقولية وأيضاً بالنسبة للمحاصيل الزيتية مثل الفول السودانى والسمسم .
- جـ - ١٠ ٪ من مساحة الشعير والبرسيم المصرى .

وتقوم الإدارة المركزية بأجهزتها المختلفة باعداد وتجهيز حوالى ١,٥ مليون أردب سنوياً ( ١٨٠ ) ألف طن وفي سبيل ذلك يتم فحص وغرلة ضعف هذه الكمية ( ٣ مليون أردب ) والتي تنتج حوالى ١٦ مليون فدان ( ١٩ )

### الهيكل التنظيمى للإدارة المركزية للتقاوى :

ويعمل بالإدارة ٥٠٠ عامل ثلثهم من الحاصلين على مؤهلات زراعية عليا ومثلهم من الحاصلين على مؤهل زراعى متوسط ، ٩٠٠ من الإداريين ، ٣٧٠ حرفى ، ٥٠ فنى هندسى ، ٤٢٠ من العمال ويوجد للإدارة تمثيل على هيئة إدارة تقاوى في ١٨ محافظة تكون مسؤوليته بالدرجة الأولى كل الأمور التي تتعلق بالإشراف على انتاج التقاوى من البذرة الى البذرة

ولدى الإدارة أيضاً ٣ محطات لفحص بذور محطة رئيسية في الجيزة ( أنشئت في عام ١٩٣٣ ) وأخرى في طنطا ( أنشئت في عام ١٩٤٤ ) وثالثة في المنيا ( أنشئت عام ١٩٥٣ ) حيث يجري فيها اختبارات الفحص طبقاً للقوانين المعمول بها حالياً والتي تتناسب مع التعليمات الدولية لفحص البذور .

كما يتبع الإدارة المركزية للتقاوى ٤ محطات غرلة في سخا والجيزة وسدس والسرو بينما تشرف على ١١ محطة غرلة لتنظيف المحاصيل الزراعية طاقتها الكلية في حدود ١٠٠ طن / ساعة - وكذلك تشرف على الإدارة حوالى ( ٧١ ) محلياً لعلاج الأقطان أغلبها معالج حديثة -

## • محاور استراتيجية الزراعة الآلية المصرية فى الثمانينات

عززت الدولة استراتيجية الميكنة الزراعية بإصدار قانون تطوير الميكنة الزراعية عام ١٩٧٩ ويهدف هذا القانون إلى تطوير وحماية صناعة المعدات الزراعية بأسلوب متكامل ومنسق مع جميع أجهزة الدولة بهدف نشر الميكنة الزراعية وإتاحة وتزويد الموارد الحالية لغرض تنفيذ سياسة التصنيع الزراعى وإقراض المزارعين لتوفير متطلباتهم من المعدات الزراعية وتمويل البحوث الزراعية وغيرها مما يتيح الفرصة لصنع نظام متكامل للميكنة الزراعية مبنى على المحاور الست التالية :-

### ● المحور الأول : محطات الزراعة الآلية :

تعتمد الزراعة الآلية بالدرجة الأولى على وجود محطات تعتبر قواعد مركزية منتشرة فى المحافظات لتتولى الوزارة م خلالها نقل تكنولوجيا الزراعة الآلية للمزارعين وبما يتفق مع احتياجاتهم ومتطلبات كل منطقة ومن ثم فإن استراتيجية الوزارة أستهدفت إنشاء ١٥٠ محطة للزراعة الآلية بواقع محطة لكل مركز إدارى من مراكز الجمهورية .  
والحكمة من ذلك هى أن تهتم كل محطة بأحياجات البيئة المحيطة بها لتأتى نتائجها من واقع التركيب المصنوع والدورة الزراعية لهذا المركز - كما أن وجود المحطة داخل المركز يسهل على المزارعين سهولة الحركة وسرعة الاتصال بالتكنولوجيا الحديثة المطلوب نقلها اليهم وتختص هذه المحطات بما يلى :-

- ١ - إرشاد المزارعين عن الآلات والمعدات والأساليب التى يشتمل صلاحيتها مع تقديم الاستشارات اللازمة لهم فى مجال استخدام وتشغيل وصيانة هذه الآلات وإعلامهم بنوعيتها ومميزات وعيوب كل آلة .
- ٢ - تخطيط وتنفيذ برامج تدريبية للعمال والمزارعين وطلبة وخريجي المدارس الزراعية والصناعية وكليات الزراعة على إدارة وتشغيل وصيانة وأصلاح الآلات والمعدات التى يتم الإرشاد عليها .
- ٣ - تشجيع وإتاحة الفرصة للشركات المصنعة للآلات والمعدات الزراعية المحلية والأجنبية على اجراء التجارب اللازمة تحت الظروف المصرية ومعاونتهم على تطوير صرى .

### ● المحور الثانى: التعاونيات المتخصصة وشركات القطاع الخاص :

إن الوظيفة الأساسية لوزارة الزراعة هى اجراء التجارب والبحوث التطبيقية لحل مشاكل الزراعة المصرية ثم إرشاد المزارعين على أنسب الأساليب لحل هذه المشاكل وقيامها بتخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية العملية لزيادة نصيب الدولة من المهارات - ومن أجل ذلك كانت فلسفة إنشاء محطات الزراعة الآلية طبقا للمحور الأول بتأدية هذه الوظائف



فى مساحة لا تتجاوز ١٠ ٪ من المساحة المحصولية - على أن يترك باقى المساحة للمزارعين والتنظيمات الأخرى المنتشرة فى الريف وهى :-

### ● التعاونيات المتخصصة فى الزراعة الآلية :

نظراً لتفتت الملكية الزراعية وانتشار الحيازات الصغيرة فلا مناص لتكوين جمعيات تعاونية للمزارعين تتولى اقتناء وملكية الآلات الزراعية وتأجيرها للمزارعين بأجور عادلة - حيث أن معظم الآلات الزراعية غالية الثمن بما لا يسمح للمزارع الصغير باقتنائها وتهدف استراتيجية الوزارة إلى تدعيم وتطوير هذه الجمعيات وإنشاء المزيد من وتقييم المشورة الفنية لها من خلال محطات الزراعة الآلية وتقديم الكوادر الفنية اللازمة -

### ٢ - الشركات المتخصصة فى الزراعة الآلية :

إن وجود شركات قطاع خاص وقطاع عام متخصصة فى الزراعة الآلية تمتلك الآلات وتقوم بتأجيرها للمزارعين يعتبر من الاحتياجات الأساسية فى هذا المجال حتى تتوفر المنافسة الشريفة لصالح الزراعة المصرية -

### ٣ - الأفراد ومجموعة الأفراد :

نظراً لأنه يوجد حالياً فى الزراعة المصرية بعض كبار المزارعين وبعض المستثمرين الذين يرغبون فى اقتناء بعض الآلات الزراعية بهدف تأجيرها لصغار الزراع كنشاط استثمارى ومن ثم يمكن الإسراع فى نشر الخدمات الآلية وتقييم الميكنة إلى جانب تنشيط الاستثمارات الخاصة

ويقوم فعلاً وحالياً بعض الأفراد فى محافظات مختلفة بشراء الآلات الحديثة التى نجحت تجاربها فى محطات الزراعة الآلية فى منية النصر والمحلة وسخا -

وتهدف الاستراتيجية إلى تشجيع وتدعيم هؤلاء الأفراد والعمل على جذب رؤوس الأموال وتوجيهها لملء هذه الأنشطة الاستثمارية سواء رأس المال الوطنى والأجنبى والعربى لما للقطاع الخاص من قدرة وكفاءة فى إدارة الأنشطة الاستثمارية إذا ما وجدت الاستثمارات الفنية والكوادر المدربة والارشاد الآلى البناء الذى توفره محطات الزراعة الآلية التابعة للوزارة -

### ● المحور الثالث : تعزيز وتطوير البنية الأساسية للميكنة الزراعية وتنظيماتها

إن احكام إدارة وتطوير الميكنة والزراعة الآلية فى مصر يرتبط بوجود البنية الأساسية للميكنة الزراعية والزراعة الآلية فى اطار تنظيمى بناء سليم كقاعدة أساسية تضمن استراتيجية العمل الآلى وديناميكية حركته ومن ثم فإن الخطة القومية تعتمد تنظيمياً على ما يلى :-

١ - تطوير وتعزيز معهد بحوث الزراعة الآلية وهو أحد المعاهد البحثية التابع لمركز البحوث الزراعية كقاعدة رئيسية لا غنى عنها لتتولى اجراء البحوث العلمية فى مجالات الهندسة الزراعية والميكنة والزراعة الآلية طبقا لاحتياجات المجتمع المصرى كمنارة علمية تواصل تطوير الزراعة الآلية وإيجاد الحلول الفورية لمشاكل الزراعة المصرية وكصدر مستمر لامداد محطات الزراعة الآلية بالجديد وأحدث التكنولوجيا العالمية وتهدف الاستراتيجية إلى تدعيم الكوادر الفنية والبحثية بهذا المعهد وتطوير انشاءاته ومعاملة وورشه وتوفير التمويل اللازم له لىؤدى رسالته ويقوم بدوره المستهدف .

٢ - وكالة الوزارة للشئون الهندسية وهى إحدى وكالات وزارة الزراعة التى تعتبر القاعدة الفنية الأساسية وراء أى تطوير فى الزراعة الآلية لتتولى جميع الأعمال التنفيذية الهندسية والمدنية والميكانيكية والكهربائية إلى جانب ما تقوم به الورش التابعة لها من تصميمات وتصنيع الاحتياجات السريعة للزراعة الآلية وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز وتدعيم هذه الوكالة بالكوادر الفنية إلى تعزيز وتدعيم والامكانيات المادية والمالية وتطوير الورش حتى تؤدى رسالتها على خير وجه .

٣ - وكالة الوزارة للميكنة الزراعية والحللا والحملات القومية لتتولى تخطيط وتنفيذ وتطوير وإدارة محطات الزراعة الآلية السابق الاشارة إليها ضمن المحور الأول ضمن المسئولية فى أسلوب تنمى ومتكامل مع معهد بحوث الزراعة الآلية ووكالة الوزارة للشئون الهندسية علاوة على تخطيط وتنفيذ الحملات القومية لزيادة الانتاج الزراعى .

### ● المحور الرابع : توفير التمويل المحلى الأجنبى وترشيد استخدام المعونات الأجنبية :

لاشك إن نجاح أى استراتيجية هى ترجمتها إلى سياسة رشيد - وضع السياسة موضع التنفيذ فى إطار خطة تنفيذية بناءة وما لم يتوافر التمويل اللازم لهذه الخطة فإنها ستظل عقيمة وحيث أن الزراعة الآلية تعتمد بالدرجة الأولى على استثمارات مكثفة فى شكل آلات ومعدات تحتاج إلى التمويل المحلى والأجنبى وكذلك فى صورة كوادر فنية مدربة يحتاج صقلها إلى خبرات محلية ودولية وأيضا إلى انشاءات ومباني تحتاج إلى التمويل المحلى ومن ثم فإنه لا مناص من توفير التمويل المحلى والأجنبى للزراعة الآلية حيث تم ما يلى :-

١ - تم تدبير بعض المحلية سواء من القرض السلمى الأمريكى أو قرض البنك الدولى أو القرض الدورى وتعتمد الاستراتيجية على المعدات اللازمة للزراعة الآلية سواء كانت المحطات أو التعاونيات والشركات التى مستنشا إلى جانب سعى الوزارة نحو الحصول على مزيد من هذه القروض .

٢ - قامت الوزارة بالاتفاق مع البنك الدولى على تقديم قرض لتوفير العملة الأجنبية لشراء الآلات الزراعية للمحطات والتعاونيات والقطاع الخاص .

٢ - تم توفير مجموعة من المعونات الأجنبية لتدعيم الزراعة الآلية سواء في صورة تمويل لشراء الآلات أو في صورة مشروعات مشتركة تشمل علاوة على شراء الآلات وتقديم المعونات الفنية لاجراء البحوث والتدريب .

٤ - قامت الوزارة بتخصيص حصيلة بيع معونات السوق الأوروبية للانفاق منها على تنفيذ خطة الميكنة الزراعية وذلك بالاشتراك مع وزارتي التخطيط والمالية .

### ● المحور الخامس : تدعيم وتطوير ورش القطاع الخاص للصيانة والإصلاحات

إن نجاح عمليات تصميم الميكنة الزراعية والزراعة الآلية يرشد ارتباطا وثيقا بمدى توفر امكانيات الصيانة والإصلاح لهذا الكم الهائل من الآلات والمعدات الزراعية المستهدف الحصول عليها خلال السنوات الخمس القادمة ومن ثم فإن هذه المهمة الأساسية لا يجب أن تقتصر فقط على ورش الصيانة والإصلاح التي ستنشأ ضمن محطات الزراعة الآلية بل يجب أن يقوم القطاع الخاص بإنشاء ورش بهدف صيانة وإصلاح هذه المعدات بالأجر أسوة بما هو جارى الآن في الورش الأهلية للسيارات والجرارات والمعدات الأخرى الغير زراعية .

وتهدف الاستراتيجية إلى تدعيم ورش القطاع الخاص الحالية وتشجيع انشاء المزيد منها عن طريق تقديم القروض العالية وتشجيع انشاء المزيد منها عن طريق تقديم القروض الميسرة وتوفير قطع الغيار والعدد والآلات والمعدات لهذه الورش سواء من السوق المحلي أو السوق الأجنبي وتوفير التدريب اللازم لكوادر العاملين فيها وحتى يتسنى قيام شبكة من هذه الورش على مستوى الجمهورية كدعامة أساسية لأي نشاط فني مستقبلي .

### ● المحور السادس : توثيق الصلة والربط والتنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية :

إن مواجهة مشكلة العمالة الزراعية والتغلب عليها بالزراعة الآلية جهد قومي تتحمل مسؤوليته بالدرجة الأولى وزارة الزراعة بالتنسيق والدعم مع كل من وزارات الصناعة والتعليم والإنتاج الحربي والمالية والاقتصاد والتخطيط ومن هذا المنطلق فإن استراتيجية الوزارة تهدف إلى توثيق الصلة واحكام التنسيق بين هذه الوزارات كل في اختصاصه ( ٣٦ )



## استراتيجية الحكومة

### في مجال الاستصلاح في الشاينيات

أكدت استراتيجية الحكومة في الشاينيات على أن الرقعة الأرضية المزروعة لم تحقق معدلات نمو تناهز تلك التي حققها الازدياد السكاني فمنذ بداية القرن وحتى الآن والرقعة المزروعة تتراوح بين ٥,٥ إلى ٦ مليون فدان بل شهد العقدين الآخرين من القرن العشرين ازديادا مطردا نحو تحول شطر منها للاستعمالات الزراعية سواء في الاسكان أو إقامة المنشآت الصناعية والتجارية أو لإقامة المرافق العامة -

ولقد ردت الاستراتيجية المعدل السنوي للاستقطاع من الأراضي المزروعة خلال السبعينات بنحو ٧٥ ألف فدان ومن ثم فإنه مع مطلع القرن الحادي والعشرين فمن المتوقع أن تنكمش تلك الرقعة إلى ما يقرب إلى ١,٥ مليون فدان -

وأوضحت الاستراتيجية أن المجتمع المصري في خلال الستينات قد شهد تركيزا واسع النطاق على توسيع الرقعة المزروعة أفقيا باستزراع مزيد من الأراضي حتى أمكن تحقيق ذلك بمعدل يبلغ نحو ١٥ ألف فدان سنويا إلا أنه مع مطلع العقد السابع توقفت عمليات الاستزراع بعد أن شملت ما يقرب من نحو ٩١٢ ألف فدان ووعدا عن ذلك تؤكد الاستراتيجية بأن القرن العشرين قد شهد قيام المجتمع المصري بإقامة العديد من مشروعات الري الضخمة لتخزين ونقل مياه النيل وكذا لزيادة الجزء من إيراد النهر الذي يمكن استخدامه في الانتاج ولقد ترتب على ذلك امكانية التحول إلى الري الدائم مما حقق ازديادا كبيرا في الرقعة المحصولية حتى زادت عن ١٠ مليون فدان إلا أنه ترتب عدم مصاحبة مشروعات الصرف لنظيرتها الخاصة بالري ارتفاع مستويات المياه الأرضية ومن ثم تدهور القدرة الانتاجية لعدد كبير من تلك الأراضي -

وتقول الاستراتيجية بأن قد انعكس عدم التوازن بين نمو كل من السكان والأراضي المزروعة في صورة اختلال واسع النطاق فترجع نصيب الفرد من الرقعة المزروعة من نحو ٠,٣٢ فدان في ١٩٣٧ إلى نحو ٠,٢٢ فدان في ١٩٦٠ ثم إلى قرابة ٠,١٦ في ١٩٧٥ ونحو ٠,١٣ فدان في مطلع الثمانينات كما تراجع نصيب الفرد من الرقعة المحصولية من نحو نصف فدان في ١٩٣٧ إلى ما يقرب من ٠,٤ فدان في ١٩٦٠ مقابل نحو ٠,٣ فدان في ١٩٧٥ وقرابة ٠,٢٥ فدان في مطلع الثمانينات ... ويعبارة أخرى فإن نصيب الفرد من الرقعة المزروعة حاليا يقل عن ٦٠٠ متر مربع ومما لا شك فيه أن مثل هذه الرقعة تعجز عن توفير الاحتياجات الغذائية والكسائية للفرد في العالم المعاصر -

وأكدت الاستراتيجية في المدى القصير على ضرورة تنمية الأراضي الصحراوية الجرداء وتزويدها بالمرافق وخدمات البنية الأساسية التي تعزى للأفراد ورجال الأعمال على اقامة منشآتهم بها -

وطالبت الاستراتيجية بالضرب بكل شدة على أيدي المضاربين الذين يتم لهم تخصيص أجزاء ضخمة من أراضي المدن الجديدة ويتركونها كما هي لحين ارتفاع أسعارها ومن ثم يحققون من ورائها المكاسب الطائلة والثروات الضخمة ... حتى ولو اقتضى الأمر تكاليف المجتمع المصري بكافة طوائفه وطبقاته لتمويل ودعم تلك السياسة .

وقالت الاستراتيجية بأن مواجهة مشكلة التجريف لن تتم إلا من خلال توفير البدائل للطوب الأحمر وبكميات كافية وبأسعار تقل عن تلك الخاصة به ويمكن تنفيذ هذه السياسة بفرض ضرائب تستهدف دعم انتاج وتوزيع بدائل الطوب الأحمر بحيث يترتب عليها توقف مصانع الطوب الأحمر عن ممارسة نشاطها .

وأكدت الاستراتيجية في المدى الطويل على إنه لا سبيل أمام المجتمع المصري في ظل معدلات النمو السكاني الراهنة إلا باستزراع المزيد من الأراضي الصحراوية بغية تعديل الاختلال بين الموارد البشرية واللا بشرية في الزراعة ومن ثم تعظيم صافي الناتج القومي . كما أن ازدياد رصيد الزراعة من السلع الرأسمالية سواء الملتصقة بالأرض كما هو الحال في المبانى والطرق والترع والمصارف والمدود والغزانات والأشجار وغيرها أو غير الملتصقة بالأرض كالآلات والمعدات والحيوانات يؤدي إلى تعديل الاختلال في التناسب بين كل من الموارد البشرية واللا بشرية بما يترتب عليه تدينه التكاليف وازدياد صافي الناتج الصافي .

### ● خدمات الأرض الجديدة :

تتولى وزارة التعمير ( هيئة التعمير والمشروعات الزراعية ) مسؤولية تمويل وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والتي تتضمن الترغ والمصارف ومحطات الري ومحطات المحولات وشبكات توزيع الطاقة الكهربائية ويتم ذلك بالتنسيق مع وزارتي الري والكهرباء ووفقا للمواصفات الفنية التي تقيدها الوزارات المختصة .

ومن البديهي أنه يلزم أن تتولى كل وزارة إدارة وتشغيل وصيانة هذه المرافق بمعرفة فتتولى وزارة الري تدبير المياه اللازمة بالكميات الكافية وعلى المناسيب المقررة لساعات التشغيل اللازمة ومنع أي مخالفات لنظم الري المقررة كما تتضمن مسؤوليتها عملية اصلاح ما قد يحدث من أعطال بالمحطات وكذلك استبدال ما يتلف منها في الوقت المناسب .

كذلك تتضمن مسؤولية وزارة الكهرباء إدارة وتشغيل وصيانة محطات المحولات وصيانة شبكات الطاقة الكهربائية بما يكفل عدم انقطاع التيار الكهربائي اللازم لتشغيل محطات الري .

كما تتولى هيئة التعمير والمشروعات الزراعية مسؤولية تنفيذ مبانى الخدمات العامة بالمناطق المتصلة وتتضمن المدرسة وتقطعة الشرطة والوحدة الصحية والسوق التجارى

والمبغير والمبجد ومديرية الزراعة - كذلك تقوم بإنشاء مباني الإسكان الإداري اللازمة للإقامة العاملين اللأزمين من الوزارات المختلفة لإدارة هذه المرافق .  
وتتولى الهيئة إخطار الوزارات كل فيما يخصه بإنائها من تجهيز هذه المرافق وتطلب من كل وزارة ترتيب تواجد العاملين اللأزمين لإدارة وتشغيل وصيانة ما يخصها منها حتى تتوفر الخدمات اللازمة للمستثمرين والمتفعين بالأراضى الجديدة .  
وتؤكد على الأهمية البالغة لقيام كل وزارة بالدور المطلوب منها بالأرض الجديدة حتى تتوفر الخدمات الأساسية للمواطنين بهذه المناطق .

### ● القروض التى تمنحها الدولة للقطاع الخاص والتعاونى :

عملية استصلاح الأراضى عملية مكلفة نسبيا وبطيئة وحتى تشجع الدولة الاستثمار فى هذا المجال الحيوى فإنها تراعى أن يتم البدء فى تحصيل ثمن الأرض بعد فترة سماح مناسبة وهى الفترة التى تحتاج اتفاق يفوق العائد منها كما يتم التقييط على سنوات طويلة بعائد استثمار منخفض للغاية : علاوة على ذلك يتم صرف قروض ميسرة للجمعيات والشركات والأفراد سواء لأغراض الاستصلاح حيث تمنح ١٢٥٠ جنيه لكل فدان بنظام الرى المتطور ويتم إعطاء فترة سماح ٤ سنوات وتقييط القيمة على ٢٠ سنة .

كما يتم منح قروض لتطوير نظم الرى تتراوح بين ٢٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه وفقا لنظم الرى التى يتم التطوير إليها ويتم إعطاء فترة السماح سنتين والتقييط على فترة من ٤ إلى ٦ سنوات .

كذلك يتم صرف قروض لأغراض الاستثمار بمبلغ ٤٠٠ جنيه يصرف على سنتين ( ٨ )



## التشريعات المنظمة للملكية بالمناطق الصحراوية

- أولا : التشريعات المنظمة للملكيات والحقوق المينية المكتسبة بوضع اليد في المناطق الصحراوية :  
لقد عنيت الدولة منذ أمد بعيد بمن التشريعات التي تكفل تقنين هذه الحقوق وتبيان أساليب ممارستها وحمايتها لأصحابها من تعدى الغير .  
وقد مرت هذه التشريعات بعدة مراحل متعاقبة نوجزها في الآتي :

### ● الأوامر العالية :

وكان يطلق عليها اسم الديكريات وقد صدرت في عهود الهديويين .. وكان بعضها يمنح إلمرمان الحق في استغلال الأراضي الصحراوية بينما كان البعض الآخر يعلق تملك هذه الأراضي على إذن مسبق من الحكومة .

### ● القانون المدني القديم :

اعتبر الأراضي الصحراوية الواقعة خارج الزمام من الأراضي المتروكة التي يجوز تملكها بالاستيلاء عليها بطريق الزراعة أو الفراس فيها أو البناء عليها .

### ● الأمر العسكري رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ :

بأن تملك العقارات بأقسام الحدود الذي مد العمل بأحكام المرسوم بقانون ١١١ لسنة ١٩٤٥ والذي يقضى وجوب حصول المصريين على إذن سابق بالنسبة إلى ما يمتلكونه بغير طريق الميراث من العقارات ومنها الأراضي ونص على بقاء الحال على ما هو عليه .

### ● القانون المدني المصري الجديد رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ :

لغضت المادة ٨٧٤ منه بأن الأراضي غير المزروعة التي لا مالك لها تكون ملكا للدولة ولا يجوز تملكها أو غرسها أو البناء عليها ويملك في الحال الجزء المزروع أو المفروس أو المبني ولو بغير ترخيص من الدولة .

وفقد حق الملكية هذا بدم استغلال الأرض لمدة خمس سنوات متعاقبة خلال الخمسة عشر سنة التالية للتملك .

## ● القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية :

صدر هذا التشريع في ظل جدل استديم بين رجال القانون حول ما تضمنته نص المادة ٨٧٤ من القانون المدني المصري الجديد رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ من جواز تملك الأراضي الصحراوية بطريق الاستيلاء الحر وبينما إذا كانت هذه المادة قد نسخت أحكام المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٢ الذي كان يحلق تملك الأراضي الصحراوية على الحصول على إذن مسبق من الحكومة -

واقسم الرأي في اتجاهين متعارضين -

### الرأي الأول :

يرى أن هذه المادة نسخت المرسوم بقانون المشار اليه لأنها لا حقه في صدورها على المرسوم -

### الرأي الثاني

يعارض الأول بحجة أن المرسوم بقانون المنوه عنه ينظم التملك في الأراضي بينما القانون المدني الجديد ينظم التملك بصفة عامة ومن ثم يظل المرسوم بقانون قائما باعتباره تشريعا خاصا -

هذا وقد جاء القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ مؤيدا للرأي الثاني ومخيبا لآمال المواطنين بالأراضي الصحراوية ومضيا لحقوق الملكية المترتبة على حكم المادة ٨٧٤ من القانون المدني الجديد إذا اقتصر على اقرار الحقوق على الملكيات التي تستند إلى عقود مسجلة أو أحكام نهائية سابقة على العمل به أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل أو أحكام نهائية سابقة على العمل به أو عقود صدرت من الحكومة ولم تسجل إذا كانت شروطها قد نفذت -

ولقد أوضح تطبيق هذا القانون جوانب القصور التي شابهته وقد استقر الرأي إلى وجوب تعديله بما يكفل العدالة واحترام الحقوق المكتسبة للمواطنين -

## ● القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ :

والخاص بتنظيم تأجير المقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها : أورد القانون في المادة ٧٥ منه أحكاما انتقالية تصدر بها اقرار الملكيات السابقة على القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ والاعتداد بها وكذا اقرار حالات الملكية المستندة إلى حكم المادة ٨٧٤ من القانون المدني الجديد ولكنه اشترط بالنسبة إلى حالات الملكية السابقة على نفاذ القانون ١٣٤ لسنة ١٩٥٨ المستندة إلى وضع اليد على الأراضي الواردة عليها تلك الملكية بطريق الغراس أو الزراعة فيها لمدة سنة كاملة على الأقل سابقة للعمل بأحكام القانون رقم



١٢٤ لسنة ١٩٥٨ دون الحالات التي تزور فيها هذه الأراضي أو تفرس بصفة غير منتظمة على مياه الأمطار فقط .

وتضرب المواطنون الذين يعتمد في ربيهم لأراضيهم على مياه الأمطار واعتبروا في هذا الشرط إهدار لحقوقهم وعامل من عوامل عدم استقرار أوضاعهم وتأمين حياتهم - هذا بالإضافة إلى أن المهلة التي تحددت لكل ذي شأن من أصحاب الحقوق الميمنية للتقدم باخطار جهة الاختصاص المعنية ببيان الحق الذي يدعيه كانت تنتهي في ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩ إلا أن العدوان على سيناء في يونيو ١٩٦٧ حدث قبل نهاية الأجل الذي تعدد كموعدها ناهي لتقديم الأخطارات السابق الإشارة إليها وشكل عذراً قهرياً حال دون تمكين بعض مواطني سيناء من ممارسة حقوقهم التي كفها لهم القانون في حين نجم عن العدوان ضياع الأخطارات والمستندات التي تقدم بها البعض الآخر وتعذر الاستدلال عليها بطول المدة .. وخلاصة القول أن مواطني سيناء لم يستفيدوا من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وأصبحت الحاجة ملحة، إلى صدور تشريع جديد .

### ● القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية :

تضمنت المادة ١٨ منه فقرة ٣ « النص التالي » مع مراعاة الحد الأقصى للملكية المنصوص عليه في هذا القانون يعد مالكا للأراضي الخاضعة لأحكامه من استصلاح واستزراع حتى تاريخ العمل به أرضاً داخلية في خطة الدولة للاستصلاح وغير مخصصة للمشروعات العامة ووفر لها مصدري دائم وذلك بالنسبة لما يقوم بزراعته بصفة فعلية مستمرة ودون التزام الجهات المختصة بالمحافظة على حالة الأرض أو بتوفير مصادر أخرى للرعي إذا تبين عدم صلاحية المصدر الذي وفره المستصلح ورغبة من المشرع في سد كل الشفرات التي قد تنشأ في مجال تطبيق القانون خاصة فيما يتعلق بشرط الاعتداد بالملكية التي تضمنها فقد نصت « المادة ١٩ » من القانون المشار إليه على الآتي : « مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٨ يصدر رئيس الجمهورية قراراً بإضافة حالات أخرى للاعتداد بالملكية بما يتفق مع ظروف وأوضاع وطبيعة الأراضي الواقعة في كل من شبه جزيرة سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر والصحراء القريبة أو أي مناطق تروى من مياه الأمطار أو عيون أو آبار طمست أو تناقصت مياهها قبل العمل بهذا القانون .

ويتضمن القرار بيان بالحالات المضافة والظروف والأوضاع التي يتم على أساسها الاعتداد » .

وبذلك ترك المشرع الباب مفتوحاً لدراسات متأنية لأوضاع المناطق الصحراوية بمشاركة من مواطنيها على المستوى الشعبي لإيجاد أفضل الحلول لممارسات حقوق الملكية فيها .

ولكن يجب التنويه إلى أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه يقتصر مجال تطبيقه في المحافظات الصحراوية على الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة ملكية خاصة الكائنة بدع مساحة كيلو مترين من كردونات المدن والقرى القائمة من تاريخ العمل بأحكامه والتي تقام مستقبلاً - وعلى ذلك فإن أصحاب حقوق الملكية الواردة على أراضي كائنة داخل كردونات المدن والقرى بالمحافظات الصحراوية فلن تطبق عليهم أحكامه بل تخضع أراضيهم لولاية الحكم المحلي وبالتالي فلن يستفيدوا من قرار السيد رئيس

الجمهورية المنوه عنه بالمادة ١٩ من القانون حال صدوره أسوء بزملائهم التي تقع أراضيهم في نطاق تطبيق القانون المشار إليه أي بعد كردونات المدن والقرى بمسافة كيلو مترين .

ومما يزيد من تعقيد المشكلة إنه يصدر قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فإن المحافظات قد بالغت في توسيع نطاق كردونات المدن والقرى بها مستهدفة بذلك زيادة موارد المجالس المحلية فيها الأمر الذي يجعل من العدالة التنسيق بين التشريعات بالقدر الذي يحقق المساواة في حقوق الملكية لمواطني المحافظات الصحراوية سواء منهم من كانت أراضيهم كائنة في نطاق ولاية الحكم المحلي أو نطاق تطبيق القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

## ● ثانياً : التشريعات المنظمة للملكيات المترتبة على التصرف بالبيع في الأراضي الصحراوية :

وهذه تنقسم بدورها إلى قسمين :

١ - الأراضي الصحراوية الداخلة في خطة الاستصلاح والاستزراع التي يتم التصرف فيها بقصد استصلاحها واستزراعها .

اشترطت المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية أن يكون المدخل في التصرف في مثل هذه الأراضي عن طريق تأجيرها لمدة ٣ سنوات .. فإذا ثبتت الجدية في الاستصلاح تملك الأرض لمستأجرها بقيمتها قبل الاستصلاح والاستزراع مع خصم القيمة الإيجارية المحددة من قيمة الأرض وإذا لم تثبت الجدية اعتبر عقد الإيجار مفسوخاً واستردت الأرض من المستأجر .

وقد عجز المفروع عند صياغة هذا النص على تأكيد الضمانات لاستصلاح الأرض فعلاً وللحيلولة دون قيام البعض بالعدول عن عملية استصلاحها واستغلالها في أغراض أخرى .

٢ - الأراضي الصحراوية المستصلحة التي يتم التصرف فيها بالبيع .

هذا وتختلف أساليب التصرف فيها باختلاف فئات المنصرف إليهم وكذا نوعية الاستغلال .

والقاعدة العامة هي التصرف فيها بالمزاد العلني باستثناء حالتين فقط تطبيقاً لنص المواد ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار إليه .

## الحالة الأولى :

المفروعات التي تفيد في تنمية الاقتصاد القومي بحسب حجمها وهذا يتم التصرف في الأراضي الصحراوية اللازمة لها بغير طريق المزاد العلني بشرط موافقة مجلس الوزراء بناء على توصية مجلس إدارة الهيئة .

## الحالة الثانية :

مشروعات التوزيع على الفئات الاجتماعية وهم المرححين وأسر الفقهاء ومصايب العمليات الحربية وصغار الزراع وخريجي المعاهد والكليات الزراعية والعاملين بالدولة والقطاع العام عند تركهم الخدمة أو انتهائها بموافقة رئيس الهيئة وطبقا للقواعد والاجراءات التي يضعها مجلس الادارة .

وفي جميع الأحوال كانت الحدود القصوى للملكية في الأراضي الصحراوية تحددها القوانين العامة للدولة ومنها قوانين اصلاح الزراعى وبعد صدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فقد راع المشرع فيه واقع الأراضي الصحراوية وجاء متحشيا مع سياسة الدولة في التوسع الأفقى بالمناطق الصحراوية ومشجعا للقادرين من أبناء الشعب على استثمار أموالهم في استصلاح المزيد من الأراضي الصحراوية لصالح المجموع وكذا تشجيع الجمعيات والشركات على زيادة الاستثمارات في مجال الانتاج الحربى

فنصت المادة ( ١١ ) منه على الآتى :

يكون الحد الأقصى للملكية في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقا لما تحققه أماليب وطرق الرى من ترشيد واقتصاد في استخدام مصادر المياه المتاحة وبما يتفق مع التطورات العلمية في هذا المجال وذلك على النحو التالى :

( أ ) إذا كان الرى على المياه الجوفية أو استخدمت فيه الطرق الحديثة كالرش أو التنقيط أو أى أسلوب للررى يعتمد على ضغط المياه يحدد الحد الأقصى للملكية على الوجه الآتى :

١ - ٢٠٠ ( مائتان ) فدان للفرد و ٣٠٠ ( ثلاثمائة ) فدان للأسرة وتشمل الأسرة الزوجة والأولاد القصر غير المتزوجين .

٢ - ١٠٠٠ ( عشرة آلاف ) فدان للجمعية التعاونية بعد أقصى مقداره ٣٠ ( ثلاثون ) فدانا للعضو .

٣ - ١٠٠٠ ( عشرة آلاف ) فدان لشركات الأشخاص والتوصية بأنهم بمراعاة ألا يجاوز الحد الأقصى لملكية الفرد ١٥٠ ( مائه وخمسين ) فدانا .

٤ - ٥٠٠٠ ( خمسون ألف ) فدان للشركات المساهمة .

( ب ) وماذا كان الرى بأسلوب الرى السطحى الذى يتم الاتفاق عليه بين الوزير المختص بالاستصلاح وبين وزير الرى أما بالنسبة للمساحات المجففة من أراضي البحيرات فيكون الحد الأقصى للملكية بما لا يجاوز الحد القصوى المشار إليها .

وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل ملكية المصريين عن ٥١ ٪ من رأس مال الشركة ولا تزيد ملكية الفرد على ٥ ٪ من رأس مالها ولا يجوز أن تتولى أراضي الجمعيات التعاونية والشركات عند انقضاءها إلى غير المصريين .

ولا تخضع شركات القطاع العام لأى حد أقصى واستثناء من الأحكام المنظمة لملكية الفرد والأسرة في الأراضي الزراعية وما في حكمها لا يدخل في حساب الحد الأقصى للملكية وفقا لاحكام هذا القانون المساحات المملوكة في غير الأراضي الصحراوية .

وفي جميع الأحوال يكون تحديد المساحات الجائز تملكها بقرار من مجلس ادارة الهيئة في حدود ما تقتضيه طبيعة المشروع وما تسمح به القدرات الفنية والمالية لطالبي التملك ( ٨ ) -

## استراتيجية وزارة الزراعة في مجال الانتاج الحيوانى فى الثمانينات

تستهدف استراتيجية الوزارة فى الثمانينات فى مجال الانتاج الحيوانى فى المدى القصير إلى تحقيق عدالة توزيع العالاق المركزة وتعديل مستوياتها السعرية بما يتفق وما تسفر عنه الدراسات اللازمة لذلك .

كما تستهدف الوزارة فى المدى القصير أيضا تحسين كفاءة أداء المؤسسات والجمعيات المتخصصة فى مجال الحيوانات المزرعية .

أما فى المدى الطويل فتستهدف سياسة الوزارة تحسين الحيوانات المزرعية المحلية عن طريق البرامج الفنية الخاصة بطرق وأساليب التربية الحديثة .

كما تستهدف الوزارة فى هذا المدى أيضا تحرير الحيوان من العمل الزراعى بما يتفق وما تسفر عنه الدراسات الخاصة بتكاليف الطاقة فى الزراعة المصرية وتعزيز جهازى الارشاد والرعاية البيطرية سواء بالنسبة للأفراد أم المعدات والأدوية واللقاحات حتى يتسنى الارتقاء بمستوى الخدمات الارشادية والبيطرية وتوليها لجمهور المنتجين .

وأيضا تستهدف الوزارة فى المدى الطويل العمل على انشاء ودعم الجمعيات والاتحادات المتخصصة فى الانتاج الحيوانى .



## استراتيجية وزارة الزراعة فى الثمانينات

### فى مجال تنمية الثروة السمكية

استراتيجية الوزارة فى هذا المجال فى المدى الطويل تعتمد على دعم اتحاد الثروة المائية مع الحفاظ على الأراضى البحرية اللازمة للإنتاج السمكى وتنميتها رأسياً عن طريق تشريعات الصيد الملائمة وتطهير البواغيز واعداد التراخيص بما لا يؤدى الى الاستنزاف مع التوسع فى الصيد بأعالى البحار وبالمصايد غير المستغلة كالبهر الأحمر وفقاً لدراسات مستفيضة جادة وكذلك تسعى الوزارة إلى إنشاء المزارع السمكية على امتداد النيل وفروعه والبحيرات وفقاً للمخطط والدراسات العلمية .

كما تستهدف استراتيجية الوزارة فى المدى القصير على تحسين كفاءة التشغيل بقطاع الثروة المائية سواء بالنسبة للمنشآت التى يمتلكها القطاع العام أو الخاص وسواء أكان ذلك متعلقاً بالثروة الطبيعية فى البحيرات والمياه الإقليمية وأعالى البحار أم خاصاً برعاية وتجميع المزارع السمكية القائمة فعلاً أو الجارى إقامتها هذا فضلاً عن تحويل وكالة الوزارة للثروة المائية إلى هيئة عامة ( ولقد تحولت بالفعل ) مع التركيز على صيانة والحفاظ على المصايد الطبيعية حتى لا يترتب على ذلك استنفادها .





## المحتوى

الموضوع	الصفحة
١ - تقديم الناشر .....	٣
٢ - كلمة المؤلف .....	٥
٣ - مقدمة .....	٧
٤ - الفصل الاول : البحث الزراعى .....	١٢
٥ - الفصل الثانى : الارشاد الزراعى .....	٣١
٦ - الفصل الثالث : التمويل والائتمان الزراعى .....	٣٩
٧ - الفصل الرابع : صناعة التقاوى .....	٧٣
٨ - الفصل الخامس : الميكنة الزراعية .....	٨١
٩ - الفصل السادس : زراعة الصحراء .....	٩١
١٠ - الفصل السابع : انتاج اللحوم الحمراء .....	٩٧
١١ - الفصل الثامن : الانتاج السمكى .....	١١٧
١٢ - الفصل التاسع : صناعة الدواجن .....	١١٧
١٣ - الفصل العاشر : التعاون الزراعى .....	١٢٩
١٤ - خاتمة : .....	١٣٩
١٥ - المراجع .....	١٤١
١٦ - الملاحق .....	١٤٥

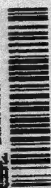
رقم الإيداع ٣٠١٦ - ١٩٩٢

التقديم الدولي ٠ - ٠٣ - ٢٢٩ - ٩٧٧





7  
Bibliotheca Alexandrina



0370978

---

طبع بمطابع مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر